

Distr.: General  
28 May 2015  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

## الدورة الثامنة والعشرون

## البند ٤ من جدول الأعمال

## حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

## المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية\*\*

موجز

يسلط المقرر الخاص الضوء، في هذا التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره ٢٤/٢٥، على التطورات التي طرأت على حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية منذ تقديم تقريره المؤقت الرابع إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (A/530/68). ويدرس فيه أيضاً الشواغل المستمرة والتطورات الناشئة في مجال حقوق الإنسان في تلك الدولة. وعلى الرغم من أن التقرير ليس شاملاً، فهو يرسم صورة للحالة السائدة وفقاً لما لوحظ في البلاغات التي قدمت إلى المقرر الخاص وقام بدراستها. وعلى وجه الخصوص، يحلل المقرر الخاص تلك البلاغات في ضوء التوصيات الواردة في تقرير الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لحالة البلد، الذي يتوقع اعتماده قريباً.

\* تأخر تقديم هذا التقرير.

\*\* تعميم مرفقات هذا التقرير في صورتها التي وردت بها وبلغه الأصل.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المحتويات

## الفقرات الصفحة

أولاً-	مقدمة	١-٥	٣
ثانياً-	المنهجية	٦-٧	٤
ثالثاً-	التعاون مع صاحب الولاية	٨-١٠	٥
رابعاً-	الانتقام من الناشطين	١١	٥
خامساً-	استعراض عام للحقوق المدنية والسياسية	١٢-٥٣	٦
ألف -	الحق في الحياة	١٢-١٦	٦
باء -	معايير المحاكمة العادلة	١٧-١٨	٧
جيم -	الحق في عدم التعرض للاحتجاز التعسفي	١٩-٢٠	٨
دال -	استقلال المحامين	٢١-٢٦	٩
هـ -	ظروف الاحتجاز ومعاملة السجناء	٢٧-٢٩	١١
واو -	حرية التعبير والحصول على المعلومات	٣٠-٣٦	١٢
زاي -	حرية التجمع وتكوين الجمعيات للأغراض السلمية	٣٧-٤٥	١٤
حاء -	حرية الدين أو المعتقد	٤٦-٥٣	١٦
سادساً-	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٥٤-٦٦	١٨
ألف -	الحقوق الاقتصادية	٥٤-٥٨	١٨
باء -	الحق في الصحة	٥٩-٦٢	٢٠
جيم -	الألغام الأرضية	٦٣-٦٦	٢١
سابعاً-	المساواة بين الجنسين/حقوق المرأة	٦٧-٧٢	٢٢
ألف -	التشريعات التي تؤثر على المرأة	٦٨-٧١	٢٣
باء -	المرأة في الميزانية	٧٢	٢٤
ثامناً-	رد جمهورية إيران الإسلامية	٧٣-٨٤	٢٤
تاسعاً-	الاستنتاجات والتوصيات	٨٥-٩٨	٢٦

## Annexes

I.	Supplementary and additional information .....	31
II.	List of detained Baha'is and student activists .....	56

## أولاً - مقدمة

١ - خضعت حالة جمهورية إيران الإسلامية للنظر في الدورة الثانية لآلية الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقدّمت ١٠٤ وفود ٢٩١ توصية فيما يتصل بالحقوق التي تكفلها المعاهدات الدولية الخمس لحقوق الإنسان التي صدقت عليها الدولة<sup>(١)</sup>. ودعت الوفود حكومة إيران، في معظم تلك التوصيات، إلى النظر في مسألة تعزيز جوانب حماية الحقوق المدنية والسياسية، وإلى وقف الممارسات التي تنتهك تلك الحقوق. وشجعت الوفود الحكومة أيضاً على الانضمام إلى الاتفاقيات التي تنص على إلغاء استخدام عقوبة الإعدام وتوفير الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعلى حماية حقوق العمال المهاجرين وتعزيز المساواة بين الجنسين وقدمت الوفود أيضاً توصيات بشأن تحسين نظم حماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأقليات الدينية والعرقية والجنسية؛ وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وكفالة امتثالها إلى المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)؛ والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢ - وعكست المسائل التي أكدتها توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤ المسائل التي أثّرت أثناء استعراض حالة الدولة في الدورة الأولى في عام ٢٠١٠. ويتصل العديد من التوصيات الجديدة بالقوانين والسياسات والممارسات التي أشار إليها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية في تقاريره.

## استعراض عام للتوصيات من منظور مسألة حقوق الإنسان

توصيات الاستعراض الدوري الشامل					مسألة حقوق الإنسان
المجموع	قبلت	رفضت	المجموع	توصيات المقرر الخاص	
(٢٠١٠)	(٢٠١٠)	(٢٠١٠)	(٢٠١٤)	المقدمة منذ عام ٢٠١١	
١٥	صفر	١٥	٣٣	١	الانضمام إلى المعاهدات التي ليست الدولة طرفاً فيها بعد
١٩	٨	١١	٢٥	٨	التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية
٩٣	٤٥	٤٨	٩٤	٣٢	الحقوق المدنية والسياسية
٤٠	٣٨	٢	٥٨	١٢	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٤	١٠	٤	٥٢	٩	المساواة بين الجنسين/حقوق المرأة
٢٨	١٩	١١	٣٦	٧	حقوق الطفل
١٩	٨	١١	٢٦	٥	حماية حقوق طوائف الأقليات الدينية
٥	٥	٤	١٣	٥	توفير الحماية/النهوض بحقوق طوائف الأقليات العرقية
٣	صفر	٣	١٢	١	حماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

(١) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣- ولا تزال جوانب القوانين والسياسات والممارسات التي سبق أن حددتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، علاوة على المذكورة منها في هذا التقرير، تزعزع قدرة الحكومة على تحسين أوضاع حقوق الإنسان. ويستمر استخدام عقوبة الإعدام وغيرها من أشكال العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة بمعدلات مثيرة للقلق. ويثير القلق بشكل خاص تواتر تطبيق عقوبة الإعدام على جرائم لا تندرج ضمن الجرائم "الأشد خطورة" وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، واستمرار السياسات والممارسات التي سبق أن حددتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باعتبارها تشكل تحديات لإقامة العدل.

٤- وقد اعتمد منذ آذار/مارس ٢٠١٤ أو ينظر حالياً في أمر اعتماد عدد من مشاريع القوانين والسياسات التي يبدو أنها تزيد من إضعاف حقوق الإنسان المكفولة بموجب القوانين الوطنية والدولية. وهي تشمل أحكاماً يبدو أنها توسع نطاق تسلط الحكومة على وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات السياسية وعلى المشتغلين بالمهن القانونية. ويجري حالياً تطبيق سياسات تزيد من القيود المفروضة على الفرص الاقتصادية للمرأة، وسياسات تؤدي إلى الفصل بين الجنسين في مكان العمل، أو ينظر في تطبيقها.

٥- ويمكن ملاحظة الآثار السلبية الناتجة عن تلك القوانين والممارسات في البلاغات التي استمر ورودها من البلد طوال عام ٢٠١٤، بشأن استمرار عمليات اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين وأفراد الأقليات الدينية والعرقية، وفي رسائل مفتوحة وبلاغات سرية بشأن التعذيب وانتهاك معايير المحاكمة العادلة. ويتواصل أيضاً إغلاق منافذ الخدمات الإعلامية وفرض قيود مشددة على شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية.

## ثانياً- المنهجية

٦- جُمعت معلومات هذا التقرير خلال بعثة لتقصي الحقائق شملت ألمانيا، والدانمرك، والنرويج، وأجريت خلالها ٣٩ مقابلة شخصية مع ضحايا ونشطاء من بين الإيرانيين في الشتات. ويود المقرر الخاص أن يعرب عن امتنانه لحكومات الدول الثلاث لاستضافة زيارته. وأجريت ٢٨ مقابلة شخصية أخرى، خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مع مواطنين إيرانيين داخل جمهورية إيران الإسلامية وفي أماكن أخرى.

٧- واستعرض المقرر الخاص أيضاً معلومات وردت في رسائل مفتوحة وبلاغات سرية وتقارير إخبارية وبرامج بُثَّت عبر منافذ إعلامية محلية في البلد، وبيانات رسمية، ومعلومات أحييت من خلال ردود الحكومة على استفسارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وفي تقارير قدمتها جهات معنية وطنية وبعض منظمات المجتمع المدني إلى الدورتين الأولى والثانية للاستعراض الدوري الشامل، وتقارير قدمت إلى المقرر الخاص من قبل منظمات ذات مصداقية في مجال حقوق الإنسان. وفحص المقرر الخاص أيضاً محتويات أجزاء مختلفة من مشاريع القوانين التي يجري النظر فيها حالياً.

### ثالثاً- التعاون مع صاحب الولاية

٨- شهد عام ٢٠١٤ إحالة ٢٩ بلاغاً من الإجراءات الخاصة إلى الحكومة، بما في ذلك ٢٧ بلاغاً أُحيلت في إطار الإجراءات العاجلة إعراباً عن القلق بشأن عمليات التعذيب والاعتقال التعسفي والاحتجاز واضطهاد الأقليات الدينية، وبشأن الانتقام من أفراد لما يدعى من اتصالحهم بمسؤولين عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل ذات صلة بحرية التعبير والتجمع وبظروف الاحتجاز، بما في ذلك عدم حصول المحتجزين على الرعاية الطبية المناسبة. وردّت الحكومة على خمسة من البلاغات، لينخفض بذلك معدل ردها من ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٤.

٩- ويعرب المقرر الخاص عن شكره للحكومة على ترتيب اجتماعات مع الوفود في جنيف، بما في ذلك عقد اجتماع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ مع ممثلين عن السلطة القضائية والمجلس الأعلى لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ووزارة الخارجية، وعلى تقديم تعليقات مفصلة على آخر تقرير قدمه إلى الجمعية العامة (A/69/356).

١٠- ومما يؤسف له أن طلب المقرر الخاص زيارة البلد، بغرض تعميق الحوار مع المسؤولين الحكوميين والتحقق من مدى صحة الشكاوى التي قدمت إلى الإجراءات الخاصة، لم ينظر فيه بعد. ولا تزال طلبات كثيرة تقدمت بها جهات مختلفة من أصحاب الإجراءات الخاصة الأخرى لزيارة البلد معلقة، على الرغم من تصريحات الحكومة التي أدلت بها منذ عام ٢٠١١ بشأن عزمها على تعزيز هذا الجانب من تعاونها مع آليات حقوق الإنسان.

### رابعاً- الانتقام من الناشطين

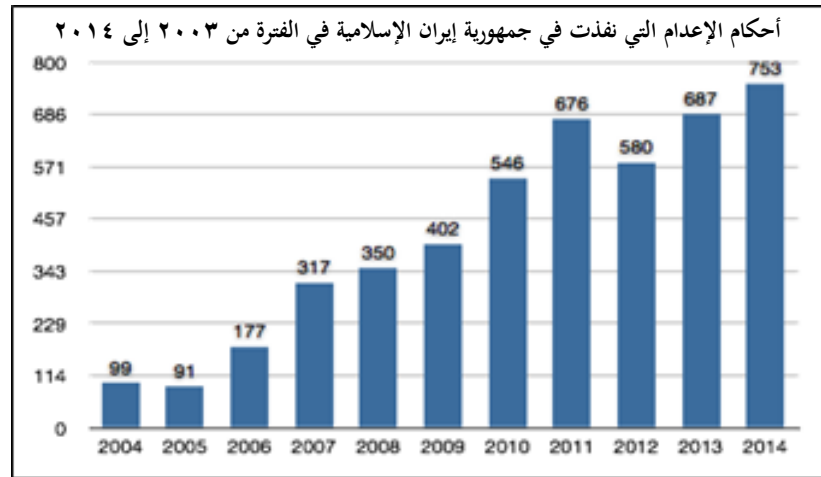
١١- يعرب المقرر الخاص مجدداً عن قلقه إزاء أعمال يبدو أنها أفعال انتقامية ضد أشخاص بسبب اتصالحهم بمنظمات دولية لحقوق الإنسان وبآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وجرى الإبلاغ عن خمس حالات منها منذ آب/أغسطس ٢٠١٤ (انظر المرفق الأول). وهى تشمل محاكمة أتينا دايمى وسعيد شيرزاد ومحمد على طاهري وبهنام إبراهيمزاده ومحمد رضا بورجاشاري. ويدّعى أن ١٥ شخصاً على الأقل قد احتجزوا أو وجهت إليهم تهمة أو حوكموا أو تعرضوا للتهديد بسبب اتصالحهم بالإجراءات الخاصة، منذ عام ٢٠١١.

## خامساً- استعراض عام للحقوق المدنية والسياسية

### ألف- الحق في الحياة

١٢- قدمت إلى الحكومة خلال الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل لحالتها، في عام ٢٠١٠، ٢٩ توصية متعلقة باستخدام عقوبة الإعدام؛ وقدمت إليها ٤١ توصية مماثلة خلال الدورة الثانية للاستعراض، في عام ٢٠١٤.

١٣- ويقال إن ٧٥٣ شخصاً على الأقل، من بينهم ٢٥ امرأة، قد اعدموا في عام ٢٠١٤ (أعلى مجموع سنوي سُجل على مدى السنوات الاثني عشرة الماضية)؛ ونفذت ٥٣ عملية إعدام في العلن. وتعلقت ٣٦٢ حالة من حالات الإعدام المذكورة - أي نصفها تقريباً - بجرائم ذات صلة بالمخدرات (لا تشمل جرائم المخدرات المقترنة بجرائم قتل)<sup>(٢)</sup>، وهي لا تستوفي الحد الأدنى المقبول دولياً لتصنيف "الجرائم الأشد خطورة" التي تستوجب استخدام عقوبة الإعدام. وأعلنت أسر ضحايا القتل صفحتها عن الجناة في أربع حالات على الأقل بعد شروع السلطات في تنفيذ عقوبة الإعدام شنقاً. وقد أوقفت السلطات عمليات الإعدام وأنزلت المحكومين من المشانق بعد تعليقهم لفترة من الوقت.



١٤- وقد جدد محمد جواد لاريجاني، رئيس المجلس الأعلى لحقوق الإنسان، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، دعوته إلى تعديل قانون المخدرات لعام ١٩٨٨، مؤكداً أن مثل هذا التحول في السياسة العامة حري بأن يخفض معدل الإعدامات بنسبة ٨٠

(٢) قائمة إعدامات عام ٢٠١٤ التي أعدها المركز الإيراني لتوثيق حقوق الإنسان واستكملت في ١ كانون الثاني/

يناير ٢٠١٥: [www.iranhrdc.org/english/publications/1000000425-ihrc-chart-of-executions-by-the-islamic-republic-of-iran-2014.htm](http://www.iranhrdc.org/english/publications/1000000425-ihrc-chart-of-executions-by-the-islamic-republic-of-iran-2014.htm)

.republic-of-iran-2014.htm

في المائة<sup>(٣)</sup>. ويخضع استخدام عقوبة الإعدام في الجرائم المتصلة بالمخدرات في البلد لأحكام القانون المذكور والتعديلات التي أدخلت عليه في عامي ١٩٩٧ و ٢٠١١. وتنص القوانين الحالية على فرض عقوبة الإعدام إلزامياً في ١٧ نوع من الجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، تصبح عقوبة الإعدام إلزامية بصورة تلقائية عند ما تصل كمية المخدرات المهربة حداً أدنى معيناً؛ ٣٠ غراماً من الهيروين والمورفين والكوكايين وعقار إكستاسي (ميثيلين ديوكسي ميتامفيتامين) أو الأميثامفيتامين، على سبيل المثال<sup>(٤)</sup>.

١٥ - ويسمح قانون العقوبات الإسلامي المنقح، الذي دخل حيز النفاذ في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بتطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث، باستثناء الحالات التي يثبت فيها أن الجاني يفتقر إلى القدرة العقلية لفهم طبيعة الجريمة أو تبعاتها. ولا يزال إعدام الأحداث سارياً؛ وتشير البلاغات إلى إعدام ما لا يقل عن ١٣ حدثاً في عام ٢٠١٤ وحده<sup>(٥)</sup>.

١٦ - وقد أُعدم ما لا يقل عن ٣٣ شخصاً في سجن كرمان، خلال الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، حسب الإفادات. وجميعهم مدانون في جرائم تتعلق بالمخدرات، عدا واحداً فقط. ولم تعلن السلطات خلال تلك الفترة عن أية عمليات إعدام في السجن<sup>(٦)</sup>. ويثير هذا الأمر القلق بشكل مزعج بشأن احتمال عدم الإبلاغ عن جميع الحالات.

## باء - معايير المحاكمة العادلة

١٧ - أوصى الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي، عقب زيارته لجمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠٠٣، بأن تنشئ الدولة ضمانات قانونية ضد التهريب وتُدخل نصاً قانونياً يكفل مشاركة محام منذ بداية المحاكمة، بغض النظر عن طبيعة الادعاءات ضد المتهمين (انظر الوثيقة E/CN.4/2004/3/Add.2 و Corr.1، الفقرة ٦٥). وبالمثل، تلقت الحكومة، في عام ٢٠١٤، أنباء

(٣) Euronews, "Iran's Larijani slams West's 'bias' on human rights", 7 November 2014, and Mizan News Agency (semi-official news), 5 December 2014, <http://mizanonline.ir/fa/content/19246>

(٤) University of Essex, Human Rights in Iran Unit, "The death penalty for drug crimes in Iran: analysis of Iran's international human rights obligations" (2014). يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي: [www.essex.ac.uk/hri/documents/research-paper-iran-death-penalty-drug-crimes.pdf](http://www.essex.ac.uk/hri/documents/research-paper-iran-death-penalty-drug-crimes.pdf)

(٥) انظر أيضاً: Iran Human Rights, "Another juvenile execution in Iran", 5 July 2014, <http://iranhr.net/2014/07/another-juvenile-execution-in-iran/> and Amnesty International, "Iran: alleged juvenile offender among 10 hunger strikers threatened with immediate execution", 16 December 2014, [www.amnestyusa.org/news/news-item/iran-alleged-juvenile-offender-among-10-hunger-strikers-threatened-with-immediate-execution](http://www.amnestyusa.org/news/news-item/iran-alleged-juvenile-offender-among-10-hunger-strikers-threatened-with-immediate-execution)

(٦) Iran Human Rights, "Secret mass executions of drug convicts in Kerman Prison (Southeastern Iran)", 30 December 2014. متاح على الموقع الشبكي: <http://iranhr.net/2014/12/secret-mass-executions-of-drug-convicts-in-kerman-prison-southeastern-iran/>

الاستعراض الدوري العام لحالتها، ١٣ توصية تتعلق بمعايير المحاكمة العادلة واستقلال القضاء، أي ما يعادل عدد التوصيات المقدمة بشأن تلك المسائل في عام ٢٠١٠. وشددت الوفود في عدة توصيات على ضرورة ضمان الحصول فوراً على خدمات محام يختاره المرء بنفسه، وكفالة الاطلاع بشكل مناسب على جميع أدلة الاتهام.

١٨- وتنص المادة ٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية المنقح والمقرر بدء نفاذه في حزيران/يونيه ٢٠١٥، على حق المتهم في أن يطلب حضور محام منذ بداية الاحتجاز. لكن المادة ٤٨ تسمح باستثناءات؛ منها، على سبيل المثال، إمكانية حرمان المتهم الذي يحتجز للاشتباه في ارتكابه جريمة منظمة أو جريمة تمس الأمن الوطني أو جريمة سرقة أو مخدرات، من الاتصال بمحام لمدة أسبوع من تاريخ القبض عليه. وتجدد الإشارة إلى الادعاء بأن معظم انتهاكات معايير المحاكمة العادلة تحدث أثناء مرحلة التحقيق. وكثيراً ما يتعرض المحامون والصحفيون وأفراد الأقليات العرقية والدينية، وغيرهم ممن يمارسون حقوقهم المعترف بها دولياً، للإدانة بجرائم تمس الأمن الوطني.

## جيم- الحق في عدم التعرض للاحتجاز التعسفي

١٩- استرعى استمرار فرض الإقامة الجبرية على قادة الحركة الخضراء ومرشحي الرئاسة السابقين قدراً كبيراً من الاهتمام. وقد اقتربت الذكرى الرابعة لاحتجاز مهدي كروي ومير-حسين موسى وزهرة رهنافارد، زوجة السيد موسى، وكذلك ذكرى التظاهرات التي جرت في عام ٢٠٠٩. وأصدر الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي، بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، عشرة آراء خبراء بشأن اعتقال ١٣ مواطناً إيرانياً، بمن فيهم زعماء المعارضة المذكورون وعدد من الصحفيين والمحامين، وقسّ مسيحي، وناشط طلابي (انظر المرفق الأول). وردت الحكومة على ثلاثة من الرسائل العشر.

٢٠- وقد خلص الفريق العامل في آرائه إلى أن السبب في احتجاز ١٢ فرداً من بين المحتجزين الثلاثة عشر هو، فيما يبدو، ممارسة حقهم في حرية التعبير أو الرأي أو الدين أو المعتقد أو تكوين جمعيات، وشجع الفريق الحكومة على الإفراج فوراً عن الأفراد المتهمين بممارسة حقهم المشروع في التمتع بتلك الحريات وتعويضهم عن الاحتجاز التعسفي. وقد أفرج عن السجينة نسرین سوتوده قبل انتهاء مدة عقوبتها، بينما أفرج عن باهمن أحمدی أمویی وکیاراش کامرانی بعد إكمال عقوبتهما. ولم يتلق أي من أولئك الأفراد تعويضاً حسب توصية الفريق العامل.



## دال - استقلال المحامين

٢١- تقرر المعايير الدولية حق المحامين في ممارسة واجباتهم المهنية وفقاً لما تملّيه أخلاق المهنة المعترف بها عموماً، دون قيد أو تأثير أو ضغط أو تدخل لا مبرر له من أية جهة<sup>(٧)</sup>. فمن شأن وجود نقابة محامين مستقلة وقادرة على ممارسة مهنة القانون دون تدخل أن يوفر ضمانات ضرورية لحماية حقوق الإنسان وكفالة إمكانية الوصول إلى العدالة. وعلى حد قول ممثل لرابطة المحامين الدولية: "لا يستطيع المحامون أداء مهامهم المهنية على النحو الواجب في ظل تدخل أطراف خارجية وتقييد قدرتهم على ممارسة تلك المهام"<sup>(٨)</sup>.

٢٢- وقد أعربت رابطة المحامين الدولية، وكذلك المقرر الخاص، في عام ٢٠١٢، عن القلق حيال مشروع القانون المتعلق بمهنة المحاماة الرسمية، الذي سيؤدي إلى توسيع نطاق نفوذ الحكومة ليشمل نقابة المحامين. وقد أعرب المقرر الخاص، في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (A/68/503)، عن ترحيبه بقرار الحكومة أن تعلق النظر في مشروع القانون<sup>(٩)</sup>.

٢٣- وقدمت إلى البرلمان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عدة صيغ معدلة لمشروع ذلك القانون<sup>(١٠)</sup>. وما يثير القلق هو أن مشروع القانون لا يزال يمنح الحكومة قدرة كبيرة على التدخل والتأثير بصورة تشكل تعدياً على استقلال نقابة المحامين<sup>(١١)</sup>. إذ تنص المادتان ٣٣ و ٣٧ من المشروع، على سبيل المثال، على إنشاء مجلس إشرافي يعمل مع وزارة الاستخبارات ومراكز الاستخبارات والحماية التابعة للسلطة القضائية من أجل تقييم مدى أهلية المحامين للحصول على ترخيص لممارسة المهنة ومدى أهليتهم لعضوية المجلس الأعلى لنقابة المحامين الإيرانيين ومجلس إدارتها. ويستطيع المجلس الإشرافي، الذي يتكون من ممثلين عن السلطتين التنفيذية والقضائية وخمسة محامين تختارهم نقابة المحامين، بموافقة لجنة تتكون من رؤساء المحكمة التأديبية العليا للقضاة، أن يعلق تراخيص المحامين بشكل مبدئي. وتملك المحكمة التأديبية العليا للقضاة سلطة إلغاء التراخيص (المواد ٥٥ و ٣٣ و ٣٤ من مشروع القانون).

٢٤- وتخضع انتخابات مجلس إدارة نقابة المحامين بالفعل لنفوذ حكومي كبير. إذ يخضع المرشحون للانتخابات التي تجري كل سنتين لموافقة المحكمة التأديبية العليا للقضاة، التي يدعى أنها

(٧) انظر، على سبيل المثال، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٢ (٢٠٠٧) بشأن الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، الفقرة ٣٤.

(٨) International Bar Association, "Iran urged to stop infringements on the independence of the legal profession by global lawyers' body", 26 March 2013. متاح على الموقع الشبكي: [www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUId=ac631d72-4d4b-4b4b-b112-206e183c86b8](http://www.ibanet.org/Article/Detail.aspx?ArticleUId=ac631d72-4d4b-4b4b-b112-206e183c86b8)

(٩) انظر أيضاً وكالة الأنباء الطلائية الإيرانية (شبه رسمية)، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤: [www.isna.ir/fa/news/92040100629](http://www.isna.ir/fa/news/92040100629)

(١٠) Dolat (official website), 23 September 2014, [www.dolat.ir/NSite/FullStory/News/?Serv=1&Id=249673](http://www.dolat.ir/NSite/FullStory/News/?Serv=1&Id=249673), and Icar (official website), 22 April 2014, <http://icbar.ir/Default.aspx?tabid=55&ctl=Edit&mid=435&Code=1403>

(١١) Shargh (وكالة أنباء شبه رسمية): [http://sharghdaily.ir/Modules/News/PrintVer.aspx?Src=Main&News\\_Id=43569](http://sharghdaily.ir/Modules/News/PrintVer.aspx?Src=Main&News_Id=43569) ومركز أنصار حقوق الإنسان، 2692 <http://cshg.org.uk/human-rights-portal/2692>

تتشاور مع وزارة الاستخبارات بشأن أهليتهم<sup>(١٢)</sup>. وقد جرت آخر انتخابات لمجلس الإدارة في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٤، وقضت المحكمة التأديبية العليا للقضاة في البداية بعدم أهلية ٢٩ مرشحاً<sup>(١٣)</sup>، من بينهم ثلاثة من أعضاء المجلس و ١٤ مرشحاً من الذين تأهلوا للانتخابات السابقة<sup>(١٤)</sup>.

٢٥- وتتولى نقابة المحامين حالياً مسؤولية تجديد تراخيص المهنة، لكن يدعى أنه يجب على المحامين دفع رسوم إلزامية للجهاز القضائي من أجل تجديد تراخيصهم<sup>(١٥)</sup>. وتخضع طلبات الطلاب للحصول على تراخيص بالمشاركة في التدريب الداخلي أيضاً لموافقة جهاز الأمن في البلد. وأبلغ عن حالات استبعد فيها طلاب القانون بسبب نشاطهم السياسي أو طلب إليهم التعهد بعدم ممارسة أي نشاط سياسي. ويقال إن مسؤولي وزارة الاستخبارات يسجلون حضوراً دائماً في نقابة المحامين<sup>(١٦)</sup>.

٢٦- ويدعى أن ٥٠ محامياً على الأقل قد حوكموا بسبب تمثيلهم سجناء ضمير أو سجناء سياسيين أو سجناء لأسباب "أمنية"<sup>(١٧)</sup>، منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد أعرب عدد كبير من المحامين الإيرانيين عن قلقهم لعدم قيام نقابة المحامين ومجلس إدارتها بالدفاع عن المحامين، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم استقلال النقابة<sup>(١٨)</sup>. وقد أعرب محامي حقوق الإنسان حسين رئيسي عن قلقه لحجم النفوذ الذي تمارسه الأجهزة الأمنية والقضائية على المشتغلين بمهنة القانون، وبخاصة خارج مدينة طهران وفي أوساط الأقليات العرقية، مما يسهم في إيجاد مناخ لا يشجع المحامين على قبول القضايا الأمنية المتعلقة بتهم سياسية أو أمنية أو بسجناء الضمير. وعلى سبيل المثال، أقدم مجلس إدارة نقابة المحامين في محافظة أذربيجان الغربية على تعليق ترخيص محامي حقوق الإنسان الكردي مسعود شمسنجاد بسبب تمثيله سجناء سياسيين أكراد، ثم اتهم بممارسة "دعاية مناوئة للنظام". وقد بدأ شمسنجاد، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قضاء عقوبة بالسجن لمدة أربعة أشهر<sup>(١٩)</sup>.

(١٢) مركز أنصار حقوق الإنسان: "Mr. Hossein Raeesi, human rights lawyer", 22 December 2014, <http://cshr.org.uk/human-rights-portal/2692> و [www.roozonline.com/persian/opinion/opinion-article/archive/2013/may/02/article/-4723ff2b43.html](http://www.roozonline.com/persian/opinion/opinion-article/archive/2013/may/02/article/-4723ff2b43.html) and [www.roozonline.com/persian/opinion/opinion-article/archive/2014/march/18/article/-9c61eff539.html](http://www.roozonline.com/persian/opinion/opinion-article/archive/2014/march/18/article/-9c61eff539.html)

(١٣) Shargh, [http://sharghdaily.ir/Modules/News/PrintVer.aspx?Src=Main&News\\_Id=30658](http://sharghdaily.ir/Modules/News/PrintVer.aspx?Src=Main&News_Id=30658), and the official website of Parliament, 17 August 2010, [http://rc.majlis.ir/fa/legal\\_draft/show/781457](http://rc.majlis.ir/fa/legal_draft/show/781457)

(١٤) Shargh, [http://sharghdaily.ir/Modules/News/PrintVer.aspx?Src=Main&News\\_Id=30658](http://sharghdaily.ir/Modules/News/PrintVer.aspx?Src=Main&News_Id=30658), and the Iranian Student News Agency, [isna.ir/fa/news/92120200683/](http://isna.ir/fa/news/92120200683/)

(١٥) مركز أنصار حقوق الإنسان: "Mr. Hossein Raeesi".

(١٦) المرجع نفسه. انظر أيضاً: Rooz Online, 18 March 2014, [www.roozonline.com/persian/opinion/opinion-article/archive/2014/march/18/article/-9c61eff539.html](http://www.roozonline.com/persian/opinion/opinion-article/archive/2014/march/18/article/-9c61eff539.html)

(١٧) مركز أنصار حقوق الإنسان: "Mr. Hossein Raeesi".

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) رسالة من مركز أنصار حقوق الإنسان مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وجهت نسخة منها إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعنى بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية والمقرر الخاص المعنى بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعنى باستقلال القضاة والمحامين: <http://cshr.org.uk/human-rights-portal/news/2830>؛ انظر أيضاً الحملة الدولية لحقوق الإنسان في إيران: [http://persian.iranhumanrights.org/1393/08/shamnejad\\_kord\\_lawer/](http://persian.iranhumanrights.org/1393/08/shamnejad_kord_lawer/)

## هاء- ظروف الاحتجاز ومعاملة السجناء

٢٧- لا يزال المقرر الخاص يحس بالقلق لادعاءات عدم توفير خدمات طبية مناسبة للمحتجزين أو عدم إمكانية حصولهم عليها، ولعدم الفصل بين النزلاء على النحو الواجب في السجون. وشهدت الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إحالة خمسة بلاغات من المقرر الخاص وبعض أصحاب الولايات المواضيعية الآخرين بشأن تدهور صحة ١٦ نزياً واحتياجهم بشكل عاجل لرعاية طبية متخصصة خارج السجن. ويدّعى أن بعضهم يواجه خطر الموت بسبب عدم تلقيهم الرعاية الطبية المناسبة. وقد سمح لبعض السجناء بالحصول على مساعدة طبية خارج السجن في حالات قليلة جداً. وتنص القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء على وجوب حصول السجناء المرضى الذين يحتاجون لعلاج متخصص على فرص الوصول إلى مؤسسات طبية مناسبة وإلى الكوادر الطبية المناسبة، وتدعو القواعد إلى فصل النزلاء على أساس نوع الجنس والعمر والسوابق الجنائية والأسباب القانونية لاحتجازهم.

٢٨- ويقال إن ٢٤ معتقلاً كردياً على الأقل دخلوا في أضراب عن الطعام في العنبر رقم ١٢ بسجن أروميا المركزي (في محافظة أذربيجان الغربية)، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، احتجاجاً على عدم عزل النزلاء بصورة مناسبة وعدم الحصول على العلاج الطبي المناسب (انظر المرفق الأول). وقد أدين بعض السجناء بتهم غير محددة بوضوح تتعلق بالأمن الوطني، مثل توزيع منشورات وبيانات بشأن الاحتفال بيوم اللغة الأم، ونشر مقالات في شبكات التواصل الاجتماعي، ومطالبة المواقع الشبكية للمعارضة الكردية والاتصال بمتعهدي هذه المواقع، وتوزيع منشورات سياسية والتعاون مع أحزاب المعارضة أو الانضمام إليها.

٢٩- ويدّعى أن قوات الأمن في سجن أروميا المركزي أحاطت بالعنبر رقم ١٢، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهددت بالاعتداء على المحتجين إذا واصلوا الإضراب عن الطعام. وقيل إنه جرى استدعاء عدد من النزلاء المحتجين إلى مكتب المخابرات حيث تعرضوا لمختلف أشكال التهديد، مثل توجيه تهم جديدة إليهم وإحالتهم إلى الحبس الانفرادي وسجنهم في "المنفى" واعتقال أفراد من عائلاتهم. وهدد نزلاء آخرون من المشاركين في الإضراب عن الطعام بتعجيل موعد تنفيذ إعدامهم، ومنهم على أفشاري، ومحمد عبد الله، وسامان نسيم، الذي يدّعى أنه من الأحداث الجانحين. ويدّعى أن مسؤولين أمنيين طالبوا عائلة السيد نسيم، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، بالتدخل لإقناعه بإنهاء إضرابه عن الطعام تحت تهديد التعجيل بتنفيذ الحكم بإعدامه<sup>(٢٠)</sup>. وذكر أن ٢٦ نزياً أنهموا إضرابهم عن الطعام في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بعد أن تعهدت السلطات بوقف مضايقة أفراد عائلاتهم والنظر في شواغلهم.

(٢٠) قدمت المعلومات إلى مكتب المقرر الخاص في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

## واو- حرية التعبير والحصول على المعلومات

٣٠- تلقت الحكومة ١٩ توصية تتعلق بحرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات أثناء الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٤. ونظمت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي معرض الصحافة الوطنية رقم ٢٠، في الفترة من ٨ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تحت شعار "الحرية المسؤولة". ومن المؤسف أن التعليقات الإيجابية عن حرية الإعلام، التي أدلى بها بعض المسؤولين، بمن فيهم مسؤولون من الوزارة، لا تتفق مع المعاملة الحالية التي يتعرض لها الصحفيون والمدونون في البلد.

٣١- فقد اعتقل أو احتجز، منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، ما لا يقل عن ١٣ صحفياً ومدوناً (انظر المرفق الأول)، وأفرج عن ٨ صحفيين على الأقل بعد إكمال مدة سجنهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كان ٣٠ صحفياً مودعين في الحبس (انظر المرفق الأول)<sup>(٢١)</sup>، بتهم بعضها مبهم الصياغة، مثل ارتكاب جرائم تمس "الأمن الوطني" من قبيل "الدعاية ضد النظام" والتجمع والتواطؤ لمناوئة النظام، و"إهانة المرشد الأعلى" و"نشر الأكاذيب بقصد تأجيج الضمير العام". وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وافقت المحكمة العليا في جمهورية إيران الإسلامية على الحكم بإعدام المدّون سهيل عربي، بتهمة سب النبي (إهانة نبي الإسلام)، في تعليقات يدّعي أنه نشرها في عدة مواقع على فيسبوك. وأدين السيد عربي أيضاً بتهمة "إهانة مسؤولين حكوميين" و"إهانة المرشد الأعلى" و"الدعاية ضد النظام". وادعت الحكومة، في معرض تعليقها على هذه الوثيقة، أن السيد عربي "جرح [على حد تعبيرها] الشعور الديني العام".

٣٢- ويدّعي أيضاً أن السلطات الإيرانية لا تزال تمارس إغلاق الصحف ومحطات التلفزيون التي تعتبر مضادة لعناصر معينة في المؤسسة السياسية. وقد سمح لصحف *قانون وبحار* و*أسيان* باستئناف الصدور بعد أن أغلقت فترة لاحتوائها على مواد اعتبرتها السلطات مسيئة<sup>(٢٢)</sup>. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أغلقت صحيفة أخرى، *روزان*، بأمر من مكتب المدعي العام في طهران، فيما يتصل، على ما يبدو، بنشر مقال بمناسبة الذكرى الخامسة لوفاة آية الله حسين علي منتظري. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، أغلقت خمسة مراكز دينية مملوكة ملكية خاصة (هي: الإمام الحسين، وأبو الفضل عباس، والقائم، والزهاء، والأحمدي) بعد أن اتهمتها وزارة المخابرات بمزاولة أنشطة غير مصرح بها لمحطات فضائية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يدّعي أنها أثارت توترات طائفية في صفوف المسلمين وعكست صورة مهينة لمذهب الشيعة وأهانت شخصيات إسلامية مقدسة. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أعلنت الوزارة أن ١٧ مكتباً لقنوات تلفزيونية فضائية سيجري إغلاقها لأنها "تؤيد الأعداء الذين يثيرون التوترات الطائفية وسط المسلمين"<sup>(٢٣)</sup>.

(٢١) انظر أيضاً التقرير الخاص للجنة حماية الصحفيين المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤:

<https://cpj.org/reports/2014/12/journalists-in-prison-china-is-worlds-worst-jailer.php>

(٢٢) هيئة الإذاعة البريطانية، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤:

[www.bbc.co.uk/persian/iran/2014/11/141113\\_l45\\_asean\\_daily](http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2014/11/141113_l45_asean_daily)

(٢٣) وكالة أنباء فارس (شبه رسمية)، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥:

[www.farsnews.com/newstext.php?nn=13931014000459](http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13931014000459)

٣٣- ويبدو أن حظر عمل مواقع الإنترنت أو غريلة محتواها هي الممارسة السائدة، وأنها تحدث بناء على أوامر من وكالات متعددة. وليس واضحاً ما إذا كانت القوانين الوطنية تمنح تلك الوكالات سلطة قانونية للتدخل في عمل المواقع الشبكية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، انتقد رئيس المحكمة الإدارية ومكتب النائب العام وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي لقيامها مباشرة بإغلاق المواقع الشبكية التي لا تملك تراخيص، بحجة أن الوزارة، وكذلك مجلس الإشراف على الصحافة، لا يملكان سلطة القيام بذلك دون أمر من مكتب النائب العام<sup>(٢٤)</sup>. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الفريق العامل المعنى بتحديد حالات وجود مواد جنائية أن وزارة الإعلام والتكنولوجيا ستواصل التحكم في إمكانية الحصول على البيانات عن طريق استغرام<sup>(٢٥)</sup>. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أوردت وكالة أنباء فارس أن الصفحات "الأخلاقية" على استغرام قد عُطِلت.

٣٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وافق مكتب الرئيس حسن روحاني على التعديلات التي أدخلت على القانون المتعلق بالحصول على المعلومات لعام ٢٠٠٩، بهدف السماح بالحصول على تفاصيل بيانات استخدام الحكومة للأموال العامة<sup>(٢٦)</sup>. وأعلن رئيس القضاء، صادق لاريجاني، في مذكرة ذات صلة، أنه أمر مكتب المدعي العام برصد واستدعاء أي شخص بذنب المبالغة في تصوير فساد الحكومة<sup>(٢٧)</sup>.

## ١- مشروع القانون المتعلق بإنشاء مجلس للإعلام

٣٥- في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، نُشر مشروع قانون متعلق بإنشاء مجلس للإعلام، يبدو أنه يوسع نطاق الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام<sup>(٢٨)</sup>. وقد أعرب الصحفيون وخبراء القانون عن قلقهم البالغ بشأن بعض الأحكام الواردة في مشروع القانون، والتي تعطي الحكومة دوراً في مجال إصدار التراخيص للصحفيين وفي إجراء التحقيقات واتخاذ التدابير الجزائية في حالة "سوء السلوك المهني"، بما في ذلك حظر ممارسة المهنة بشكل مؤقت وإلغاء التراخيص<sup>(٢٩)</sup>. ولا يوجد نص واضح بشأن نوع التدابير الجزائية التي يمكن تطبيقها، حسب الاقتضاء، على الأفراد الذين يمارسون العمل الصحفي بدون ترخيص. وذكر أن الحكومة قررت تعليق صياغة مشروع القانون بسبب الانتقادات، موضحة أنه ينبغي إجراء مزيد من المشاورات مع الصحفيين<sup>(٣٠)</sup>.

(٢٤) محطة فاردا الإذاعية، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤:

[www.radiofarda.com/content/f6\\_iran\\_websites\\_filtering/26637464.html](http://www.radiofarda.com/content/f6_iran_websites_filtering/26637464.html)

(٢٥) وكالة الأنباء الطلابية الإيرانية، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤: <http://isna.ir/fa/news/93082010296/>

(٢٦) وكالة مهر للأنباء (شبه رسمية)، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤: <http://mehrnews.com/news/2389693/>

(٢٧) وكالة مهر للأنباء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤: <http://mehrnews.com/news/2387790/>

(٢٨) الموقع الشبكي الرسمي للبرلمان: <http://rc.majlis.ir/fa/law/show/790196>

(٢٩) وكالة الأنباء العمالية الإيرانية (شبه رسمية)، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٤:

<http://ilna.ir/news/news.cfm?id=199081>

(٣٠) وكالة شهرفاند للأنباء (شبه رسمية)، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

[http://shahrvand-newspaper.ir/?News\\_Id=16826](http://shahrvand-newspaper.ir/?News_Id=16826)

## ٢- مشروع القانون المتعلق بالجرائم السياسية

٣٦- عرض على البرلمان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مشروع قانون يتعلق بالجرائم السياسية، وتُفتح المشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويعرّف مشروع القانون الجرائم السياسية بأنها الأنشطة التي تعزز نوايا التأثير على شؤون البلد الإدارية ومؤسساته السياسية أو سياساته الداخلية أو الخارجية دون أن تقصد الإضرار بمبادئ الدولة. ويشمل ذلك إهانة نواب البرلمان وأعضاء مجلس الوصاية والوزراء وغيرهم من المسؤولين الحكوميين أو تشويه سمعتهم<sup>(٣١)</sup>. وينص مشروع القانون على إجراء المحاكمات على الجرائم السياسية والصحفية أمام هيئة من المحلفين.

## زاي- حرية التجمع وتكوين الجمعيات للأغراض السلمية

٣٧- لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في عام ٢٠١١، أن أنشطة تنظيم التجمعات وإنشاء الجمعيات في جمهورية إيران الإسلامية مشروطة بالامتناع إلى "مبادئ الإسلام"، التي لا تشمل التشريعات الوطنية على تعريف لها (انظر الوثيقة CCPR/C/IRN/CO/3، الفقرة ٢٦). وشجعت اللجنة الحكومة على إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين لمجرد ممارسة تلك الحقوق بصورة سلمية، وحثتها على سحب مشروع قانونها البرلماني المتعلق بإنشاء المنظمات غير الحكومية والإشراف عليها، والذي ينص على إنشاء لجنة ترأسها وزارة الداخلية وتضم ممثلين عن وزارة الاستخبارات بغرض إدارة شؤون المنظمات غير الحكومية.

٣٨- وقد ذكر رئيس المجلس الأعلى لحقوق الإنسان، أثناء الاستعراض الدوري الشامل لحالة البلد في عام ٢٠١٤، أن هناك أكثر من ١٧ ألف منظمة غير حكومية عاملة في جمهورية إيران الإسلامية، وهي تعنى بمختلف المسائل في البلد، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتشير ادعاءات استمرار اعتقال الناشطين في مجال حقوق الإنسان بسبب ممارستهم السلمية المشروعة إلى أن حماية تلك الحقوق تطبق بشكل اعتباطي؛ وعلاوة على ذلك، تحمل مشاريع القوانين التي صيغت مؤخراً مخاطر التسبب في تفاقم الحالة.

## ١- مشروع القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية

٣٩- هو مشروع قانون تقدمت به وزارة الداخلية، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤<sup>(٣٢)</sup>، ويبدو أنه يشكل تهديداً أكبر لاستقلال المجتمع المدني. وينص مشروع القانون على تأسيس مجالس على الصعيد الوطني وعلى مستويات المحافظات والبلديات، لتكون مسؤولة بشكل جزئي عن إصدار تراخيص أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في المجالات الاجتماعية والثقافية والفنية والصحية والبيئية، ومجالات التراث الثقافي وحقوق الإنسان والشؤون الإثنية والإثنية، وغير ذلك

(٣١) الموقع الشبكي الرسمي للبرلمان: [http://rc.majlis.ir/fa/legal\\_draft/state/856746](http://rc.majlis.ir/fa/legal_draft/state/856746).

(٣٢) وكالة أنباء فارس، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤: [www.farsnews.com/newstext.php?nn=13930905000787](http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13930905000787).

من الأنشطة التي لا تخضع حالياً لقوانين أخرى تنظم شؤون المنظمات المهنية أو الكيانات السياسية، كالأحزاب السياسية مثلاً (المادتان ٢ و ٤ من مشروع القانون).

٤٠- وينص مشروع القانون على أن تكون المجالس مسؤولة أيضاً عن الإشراف على المنظمات غير الحكومية وعن دعمها والتصدي لممارساتها المخلة. وتستطيع المنظمات مزاوله أنشطتها التنظيمية بشكل رسمي بعد الحصول على تصاريح التأسيس واستلام تراخيص ممارسة الأنشطة المسجلة (المادة ٢١). وتبدو الإجراءات التي ينص عليها مشروع القانون بشأن تأسيس الرابطة مرهقة بشكل خاص، وأنها ستخضع المنظمات غير الحكومية للإشراف الإداري، الذي يمكن توظيفه من ثم لقمع الآراء أو المعتقدات المغايرة، على نحو يشكل انتهاكاً للقوانين والمعايير الدولية.

## ٢- مشروع القانون المتعلق بتشكيل الأحزاب والجماعات السياسية

٤١- عرض على البرلمان أول مشروع قانون يتعلق بتشكيل الأحزاب والجماعات السياسية في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، أوقف البرلمان النظر في مشروع القانون لمدة ثلاثة أشهر، نتيجة الإعراب عن شواغل بشأن بعض أحكامه<sup>(٣٣)</sup>.

٤٢- وتثير القلق بوجه خاص بعض جوانب مشروع القانون التي يبدو أنها فعالة في حظر نشاط الأفراد الذين يتعرضون للاعتقال أو المحاكمة بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وتشمل هذه الفئة الأفراد الذين تعرضوا للاعتقال أو المحاكمة خلال الأشهر التي تلت انتخابات ٢٠٠٩ الرئاسية، وكذلك المحامين والصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان الذين أعربوا عن آراء قد تكون مخالفة أو فيها نقد لطائفة واسعة من المسائل.

٤٣- ويمنع مشروع القانون الأحزاب السياسية من ممارسة أي نشاط ما لم تحصل على تصريح من لجنة معنية بشؤون الأحزاب وتضم في عضويتها تسعة أعضاء<sup>(٣٤)</sup>، من بينهم ممثلون لكيانات حكومية تشمل وزارة الداخلية ووزارة الاستخبارات والبرلمان، بجانب النائب العام ورئيس القضاء<sup>(٣٥)</sup>.

٤٤- ويتطلب الحصول على ترخيص ابتدائي أن تقدم الجهة المعنية قائمة بأسماء الأعضاء المقترحين والبيان التأسيسي للحزب، بما في ذلك رؤيته للقضايا العالمية، وأسس الفكرية والعقائدية، وأهدافه وخططه المتعلقة بتحقيق تلك الأهداف، ومنهجه العام تجاه المسائل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والقانونية في البلد<sup>(٣٦)</sup>. ويجب أن يشير كل من البيان التأسيسي والنظام الأساسي للحزب المقترح وبشكل صريح إلى التزامه بأحكام الدستور ومبدأ ولاية الفقيه<sup>(٣٧)</sup>.

(٣٣) الموقع الشبكي الرسمي للبرلمان: [http://rc.majlis.ir/fa/legal\\_draft/state/814244](http://rc.majlis.ir/fa/legal_draft/state/814244).

(٣٤) نادى الصحفيين الشباب، ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٤: [www.yjc.ir/fa/print/4908729](http://www.yjc.ir/fa/print/4908729).

(٣٥) الموقع الشبكي الرسمي للبرلمان: [http://rc.majlis.ir/fa/legal\\_draft/state/814244](http://rc.majlis.ir/fa/legal_draft/state/814244).

(٣٦) وكالة الأنباء الطلابية الإيرانية، ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٤: <http://isna.ir/fa/news/93042212597>.

(٣٧) المرجع نفسه.

٤٥- ويمنع القانون الأفراد ذوي الصلة بجماعات "الثورة المضادة" والمدانين بجرائم أمنية محلية وخارجية من إنشاء أحزاب سياسية؛ ويحظر القانون على الأعضاء البارزين السابقين في أحزاب سياسية محلولة بقرار قضائي، من ذوي النفوذ في وقت صدور قرار حل الحزب، الانضمام إلى عضوية الأحزاب السياسية أو تأسيس حزب سيأسي<sup>(٣٨)</sup>. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أعلنت السلطات أن القانون الجديد سيعتمد قبل الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦.

## حاء- حرية الدين أو المعتقد

٤٦- ينص القانون الإيراني على أن تتولى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي المسؤولية عن إصدار التراخيص للأغراض الثقافية والفنية وأنشطة الدعوة التي تمارسها الأقليات الدينية المعترف بها بموجب الدستور<sup>(٣٩)</sup>. ويجيز قانون الأحزاب للأقليات الدينية المعترف بها في الدستور تشكيل جمعيات دينية خاصة بها ومؤلفة من متطوعين من أتباع الديانة نفسها بهدف معالجة المسائل الدينية والثقافية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالرعاية في مجتمعاتهم<sup>(٤٠)</sup>. ويتولى مكتب الأقليات الدينية مهمة تنسيق جميع احتفالات الأقليات الدينية والإشراف عليها، بما في ذلك احتفالات الأعياد الدينية. ويجب الحصول على إذن من الوزارة من أجل إصدار المنشورات واستضافة المبشرين الأجانب لزيارة جمهورية إيران الإسلامية بدعوة من الكنائس والمجالس الدينية<sup>(٤١)</sup>.

٤٧- وعلى الرغم من الإعلان عن عدم التمييز بين طائفتي الشيعة والسنة في إجراءات إصدار التصاريح لبناء المساجد، يقول أتباع طائفة السنة إنهم لم يحصلوا على ترخيص لبناء مسجد في طهران منذ عام ١٩٧٩<sup>(٤٢)</sup>، ويقال أيضاً إن السلطات فرضت قيوداً على بناء الكنائس المسيحية، بما في ذلك كنائس طائفتي الأرمن الأرثوذكس والآشوريين، على مدى السنوات الخمسة وثلاثين الماضية<sup>(٤٣)</sup>. ولا تزال ترد بلاغات عن الحظر الذي تفرضه الحكومة على إقامة القداس باللغة الفارسية في الكنائس المسيحية<sup>(٤٤)</sup>.

(٣٨) وكالة تسنيم للأنباء (شبه رسمية)، ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤: [www.tasnimnews.com/Home/Single/432095](http://www.tasnimnews.com/Home/Single/432095).

(٣٩) الموقع الشبكي الرسمي لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي: [www.farhang.gov.ir/fa/intro/duty](http://www.farhang.gov.ir/fa/intro/duty).

(٤٠) الموقع الشبكي الرسمي للبرلمان: <http://rc.majlis.ir/fa/law/show/90226>.

(٤١) لجنة الجالية اليهودية بمدينة طهران: [www.iranjewish.com/Essay/Essay14.htm](http://www.iranjewish.com/Essay/Essay14.htm).

(٤٢) الحملة الدولية لحقوق الإنسان في إيران، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢:

[http://persian.iranhumanrights.org/1390/10/sunni\\_mps/](http://persian.iranhumanrights.org/1390/10/sunni_mps/)

(٤٣) الحملة الدولية لحقوق الإنسان في إيران: "Iran: the cost of faith: persecution of Christian Protestants and converts in Iran" (2013). متاح على الموقع الشبكي:

[www.iranhumanrights.org/wp-content/uploads/Christians\\_report\\_Final\\_for-web.pdf](http://www.iranhumanrights.org/wp-content/uploads/Christians_report_Final_for-web.pdf)

(٤٤) المرجع نفسه.



## ١ - البهائيون

٤٨ - على الرغم من تصريحات كبار المسؤولين أنه يحق للبهائيين التمتع بحقوق المواطنة فهم لا يزالون يواجهون التمييز والاعتقال والاحتجاز التعسفي فيما يتصل بدينهم. وقد قبضت قوات الأمن، خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في مدن إصفهان وطهران وشيراز وهمدان وكاراج وسمنان، على ما لا يقل عن ٢٤ فرداً من البهائيين، ليصل مجموع عدد المحتجزين منهم إلى ١٠٠ شخص.

٤٩ - وتزداد القيود التمييزية فيما يتعلق بدفن البهائيين في المقابر في مختلف أنحاء البلد. ويقال إن السلطات في مدينة سمنان تحت العائلات على عدم كتابة كلمات الرثاء على شواهد القبور وعلى أن تقتصر الكتابة على الاسم الكامل وتاريخ الميلاد والوفاة. ويقال أيضاً إن السلطات فرضت قيوداً على تشييد مبانٍ إضافية لاستيعاب مزيد من جثث الموتى في مدافن البهائيين بالمدينة. ويدعى أيضاً أن السلطات الإيرانية تسببت في تأخير دفن موتى البهائيين في مدينتي تبريز والأهواز في ثلاث حالات على الأقل<sup>(٤٥)</sup>.

٥٠ - وتشير الإفادات إلى أن الطلاب البهائيين تعرضوا للتمييز فيما يتعلق بالقبول في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥. ويدعى أن الطالب البهائي شادان شيرازي، الذي جاء ترتيبه في الموقع ١١٣ من بين مليون طالب تقريباً في امتحان الرياضيات على الصعيد الوطني، قد منع من الالتحاق بالجامعات العامة. ويدعو المقرر الخاص الطلاب البهائيين إلى تقديم شكاوى بشأن انتهاكات حقوقهم إلى المجلس الأعلى لحقوق الإنسان.

٥١ - ويبدو أن عمليات التحريض ضد البهائيين قد تواصلت في عام ٢٠١٤. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قال آية الله بوجنوردي، وهو رجل دين رفيع المستوى وعضو سابق في مجلس القضاء الأعلى: "إننا لا نقول مطلقاً إن البهائيين يتمتعون بالحق في التعليم؛ فهم لا يتمتعون حتى بحقوق المواطنة"<sup>(٤٦)</sup>. وأوضح، حين تلقى ردود فعل سلبية، أن البهائيين الذين يتعاونون مع إسرائيل أو يمارسون الدعوة المضادة للإسلام لا يحق لهم التمتع بحقوق المواطنة<sup>(٤٧)</sup>. وأضاف أنهم يستطيعون ممارسة حقوق الإنسان لكن لا يحق لهم الحصول على امتيازات مثل الالتحاق بالجامعات في جمهورية إيران الإسلامية<sup>(٤٨)</sup>.

(٤٥) المعلومات المقدمة إلى المقرر الخاص من طائفة البهائيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(٤٦) الحملة الدولية لحقوق الإنسان في إيران، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤:

<http://persian.iranhumanrights.org/1393/09/bojnoordi-bahais/>

(٤٧) وكالة تسنيم للأخبار، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤: [www.tasnimnews.com/Home/Single/592485](http://www.tasnimnews.com/Home/Single/592485)

(٤٨) المرجع نفسه.

## ١ - المسيحيون

٥٢- في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بلغ عدد المسيحيين المودعين في الاحتجاز بالبلد ٩٢ شخصاً على الأقل، بسبب معتقداًهم المسيحية وأنشطتهم كما يقال<sup>(٤٩)</sup>. ويقال إن عام ٢٠١٤ وحده شهد اعتقال ٦٩ شخصاً ممن غيروا ديانتهم إلى المسيحية على نطاق جمهورية إيران الإسلامية واحتجازهم لمدة ٢٤ ساعة على الأقل. وذكر أن السلطات لا تزال تستهدف زعماء الكنائس المنزلية، من ذوي الأصول المسلمة بصفة عامة. ويدّعى أيضاً أن من يغيرون ديانتهم إلى المسيحية يواجهون قيوداً فيما يتعلق بالاحتفال بالأعياد الدينية.

٥٣- ويدّعى أن السلطات الإيرانية قامت، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بمداومة كنيسة منزلية في مدينة روديهين وألقت القبض على تسعة أشخاص كانوا قد تجمعوا للاحتفال بأعياد الميلاد<sup>(٥٠)</sup>. كما قبضت السلطات، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، على القس فيكتور بيت تامارز، الزعيم السابق لكنيسة شهرة الآشورية في طهران، مع اثنين آخرين ممن غيروا دينهم إلى المسيحية أثناء إلقاء القس قداس عيد الميلاد. ويقال إن القس تامارز ظل يواجه ضغوطاً منذ عام ٢٠٠٩ بسبب إقامة الشعائر باللغة الفارسية<sup>(٥١)</sup>. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حكمت المحكمة الثورية في محافظة البورز على القساوسة بهنام إيراني ورضا رباني وعبد الرضا (ماتياس) هاغينجاد بالسجن لمدة ٦ سنوات بتهمة القيام بنشاط "ضد الأمن الوطني" و"تكوين جماعات بغرض الإطاحة بالحكومة". ويقضي كل من القس إيراني والقس رباني فترة العقوبة حالياً. وأوضحت الحكومة أن محكمة الاستئناف في محافظة البورز قضت بتبرئة السيد هاغينجاد.

## سادساً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### ألف - الحقوق الاقتصادية

#### ١ - الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية

٥٤- مع أن الحكومة قد أصبحت طرفاً في خمس من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني الأساسية، فهي لم توقع بعد اتفاقيتي منظمة العمل الدولية اللتين تعالجان على وجه التحديد الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وهي: الاتفاقية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٤٨ (الاتفاقية رقم ٨٧)، واتفاقية حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية لعام ١٩٤٩ (الاتفاقية رقم ٩٨). وتقول الحكومة إن عدم الانضمام إلى الاتفاقيتين ليس له تأثير على الحقوق أو الحماية.

(٤٩) المعلومات التي قدمتها المنظمة غير الحكومية 'المادة ١٨' إلى المقرر الخاص.

(٥٠) صوت المسيحيين الإيرانيين، <http://vocir.org>.

(٥١) المادة ١٨، <http://articleeighteen.com/fa/breaking-news/victor-bet-tamraz-arrested/>.

٥٥- ويشير المقرر الخاص مع الارتياح إلى السماح لعدد من التنظيمات العمالية بالدفاع عن حقوقها، ويضرب مثلاً لذلك بما يقوم به مئات العمال في شركة ستيفان للأسمت بمدينة ديزيشيه، في محافظة إصفهان، وعمال مجمع صناعات ياز خورمشهر. بيد أن احترام حماية الحقوق التي يمارسها نشطاء الحركة العمالية لا يزال اعتبارياً. ويتضمن قانون العمل لعام ١٩٩٠ كثيراً من الأحكام التقدمية المتعلقة بحقوق العمال أنفسهم، لكنه يستبعد فعلياً حق العمال في ممارسة الإشراف والرقابة بشكل مستقل عن الحكومة. ويقضي القانون بأن تمارس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإشراف على تأسيس التنظيمات العمالية وتحديد نطاق واجباتها ووظائفها هي وممثلها. وتجعل هذه الاشتراطات والقيود الناشطين الذين يعملون بشكل سلمي دون موافقة الحكومة عرضة للقبض عليهم ومحاكمتهم بتهمة تتعلق بالأمن الوطني.

٥٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتقل ثلاثة من أعضاء لجنة التنسيق المعنية بالمساعدة في تشكيل تنظيمات العمال أثناء تظاهرة عمالية، ولا يزال ٢٧ فرداً محتجزين فيما يتصل بممارسة حقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي.

## ٢- خطة حماية الحجاب واللبس المحتشم والفصل بين الجنسين في مكان العمل

٥٧- في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدم ٣٦ نائباً برلمانياً خطة لحماية الحجاب واللبس المحتشم<sup>(٥٢)</sup>. ويبدو أن مشروع القانون يزيد من القيود المفروضة على حق المرأة في العمل. وتضع المادة ٥ من مشروع القانون قيداً زمنياً على الساعات التي يمكن أن تعمل فيها المرأة، حيث تحددها بالفترة من الساعة صباحاً إلى العاشرة ليلاً، وتدعو إلى الفصل بين الجنسين في مكان العمل. ولا تخضع بعض المهن لهذا القيد، مثل الأطباء والممرضات والمضيفين الجويين، كما يجوز استثناء أماكن العمل التي يكون وجود المرأة فيها ضرورياً من شرط الفصل بين الجنسين. ويتضمن مشروع القانون أيضاً محاولة لتنظيم اللبس في مكان العمل، من خلال توقيع عقوبة إلزامية على العاملين في القطاعين العام والخاص الذين لا يستوفون المعايير الإسلامية لللبس المحتشم في الأماكن العامة، بفرض غرامة تصل إلى ثلث مرتباتهم لفترة تتراوح من شهر إلى ١٢ شهراً.

٥٨- وأعلنت السلطات، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، عن حظر عمل المرأة في المقاهي واشترط أن تعيّن المرأة التي تطلب ترخيص عمل تجاري لمقهى رجلاً للإشراف على العمل<sup>(٥٣)</sup>. وألغت السلطات عدداً من العروض الموسيقية في مدن مختلفة بالبلد، في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بسبب مشاركة المرأة فيها. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ذكرت صحيفة Sharjah أن المرأة لا تستطيع المشاركة في العروض الموسيقية في إصفهان وفي ١٣ محافظة من محافظات البلد المختلفة. وذكرت وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي أنه "لا يوجد ما يمنع ظهور النساء اللاتي يلتزمن بالحجاب الإسلامي على خشبة المسرح للعمل في بيئة صحية مع الرجال، لأنه ليست لدينا أية قيود دينية على أداء المرأة للعمل الفني"<sup>(٥٤)</sup>.

(٥٢) الموقع الشبكي الرسمي للبرلمان: [http://rc.majlis.ir/fa/legal\\_draft/show/907753](http://rc.majlis.ir/fa/legal_draft/show/907753).

(٥٣) وكالة تسنيم للأخبار، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤: [www.tasnimnews.com/Home/Single/478110](http://www.tasnimnews.com/Home/Single/478110).

(٥٤) وكالة الأنباء الإسلامية، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤: [www.rna.ir/fa/News/81313979](http://www.rna.ir/fa/News/81313979).

## باء- الحق في الصحة

### ١- تشويش البث الساتلي وآثاره الصحية

٥٩- يدّعي أن السلطات الإيرانية لا تزال تحاكم الأفراد على حيازة أطباق البث الساتلي واستخدامها. وقد تزايد خلال الأشهر القليلة الماضية اعتراف المسؤولين الإيرانيين بالشواغل الصحية المحتملة للتشويش الذي تستخدمه الحكومة لمنع وصول الجمهور إلى بعض قنوات البث التلفزيوني. وقد أعلن وزير الصحة الدكتور سيد حسن غازيزاده، في شباط/فبراير ٢٠١٤، عن تشكيل لجنة خاصة، تضم ممثلين لوزاري الصحة والإعلام والتكنولوجيا ومنظمة الطاقة الذرية الإيرانية، للتحقيق في الآثار الصحية المحتملة للتشويش<sup>(٥٥)</sup>. ولم تعلن اللجنة نتائج عملها بعد. وفي تشرين الأول/أكتوبر، لاحظ سعيد متصدي، من إدارة البيئة، أن موضوع الإصابة بالسرطان نتيجة التشويش قد أخضع للدراسة عدة مرات، وأضاف أنه قد يصاب بعض الأفراد بالسرطان نتيجة آثار التشويش<sup>(٥٦)</sup>.

### ٢- الإيرانيون مغايرو الهوية الجنسية

٦٠- أعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أثناء استعراضها لحالة جمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠١٣، عن قلقها من أن أفراد فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية يواجهون التمييز فيما يتعلق بإمكانية الحصول على العمل والسكن والتعليم والرعاية الصحية، بجانب الوصمة الاجتماعية والتهميش (انظر الوثيقة E/C.12/IRN/CO/2، الفقرة ٧).

٦١- ويلاحظ المقرر الخاص مع الارتياح السماح في القانون والممارسة لمغايرو الهوية الجنسية بإجراء عملية جراحية لتأكيد الهوية الجنسية في إيران<sup>(٥٧)</sup>. غير أن المعلومات الواردة من الضحايا الذين أجروا هذه العمليات الجراحية تشير إلى أن نوعية الرعاية الصحية التي يتلقونها تكون أحياناً متدنية بشكل واضح ولا تتفق مع المعايير المهنية أو الحق في التمتع بمستوى صحي مناسب ويمكن تحقيقه وفق ما ينص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص

(٥٥) الحملة الدولية لحقوق الإنسان في إيران، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤: "Government committee to review satellite jamming signals' effects on public health". متاح على الموقع الشبكي:

[www.iranhumanrights.org/2014/02/satellite-jamming/](http://www.iranhumanrights.org/2014/02/satellite-jamming/)

(٥٦) AlMonitor, "Iran official says satellite jamming can cause cancer", 2 October 2014. متاح على الموقع الشبكي:

[www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/10/iran-satellite-jamming-cancer.html#](http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/10/iran-satellite-jamming-cancer.html#)

(٥٧) International Gay and Lesbian Human Rights Commission and Iranian Queer Organization, "Human rights violations of people in the Islamic Republic of Iran on the basis of their sexual orientation and gender identity" (2014).

متاح على: <http://iglhr.org/sites/default/files/UPRSubmission.pdf>

بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٥٨)</sup>. وأشار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إلى أن جراحة تأكيد الهوية الجنسية تؤدي في كثير من الأحيان إلى مضاعفات خطيرة، مثل الإصابة بنزيف حاد والتهابات خطيرة وآلام مزمنة وناسور شرجي أو مهبلي. وأبلغ عدد من مغايري الهوية الجنسية الإيرانيين أيضاً بأن نتائج الجراحات تمثلت في الحصول على أجهزة تناسلية ذات أشكال وأماكن غير طبيعية، أو تسببت في ضيق المهبل.

٦٢- وهناك إفادات عن قيام أطباء غير مرخصين بمنح تخفيضات في تكلفة الجراحة التي لا تكون عادة مطابقة للإجراءات المعيارية. ويدّعى أن هذه الجراحات المنخفضة التكلفة تُجرى خارج غرف العمليات، باستخدام قدر محدود من التخدير ومع عدم توفير الرعاية المناسبة بعد العملية، ودون إعادة تشكيل الأعضاء التناسلية أحياناً. وذكر عدد من مغايري الهوية الجنسية الذين أجريت معهم المقابلات أن الجراحات "ذات التكلفة المخفّضة" مغرية، بسبب صعوبة الحصول على الرعاية الجراحية التي تكون تكاليفها عالية لأنها غير مدعومة وتتطلب إجراءات مكتبية مطولة. ويحيط المقرر الخاص علماً بوجوب إجراء جراحة تأكيد الهوية الجنسية على مغايري الهوية الجنسية لأنها ضرورية كي يحصلوا على الاعتراف القانوني بنوع جنسهم في جمهورية إيران الإسلامية، مما قد يعرضهم لضغوط مفرطة.

## جيم - الألغام الأرضية

٦٣- جرى الإعراب عن القلق بشأن حالة الألغام الأرضية في جمهورية إيران الإسلامية خلال الاستعراض الدوري الشامل لحالة البلد في عام ٢٠١٤. وتشير التقارير إلى أن العملية الأولية لإزالة الألغام قد أنجزت وأن مليونين من السكان المحليين تلقوا تثقيفاً عن الألغام الأرضية ومخاطرها<sup>(٥٩)</sup>. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أبلغ فرد من القوات العسكرية بأن قرابة ٨٥ في المائة من المناطق المزروعة بالألغام الأرضية قد طهرت ودمرت ملايين الألغام التي لم تنفجر، لكن الألغام المدفونة في طبقات أعماق من التربة لا تزال تشكل خطراً حين تكشف عنها الأمطار وعوامل التعرية<sup>(٦٠)</sup>.

(٥٨) E. Coleman and others, "Standards of Care (SOC) for the Health of Transsexual, Transgender, and Gender Nonconforming People, Version 7", *International Journal of Transgenderism*, vol. 13, (2011). متاح على

الموقع الشبكي: [www.wpath.org/uploaded\\_files/140/files/IJT%20SOC,%20V7.pdf](http://www.wpath.org/uploaded_files/140/files/IJT%20SOC,%20V7.pdf)

(٥٩) وكالة مهر للأنباء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤: <http://mehrnews.com/news/2414195/>

(٦٠) جاميham الإلكترونية (وكالة أنباء شبه رسمية)، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤:

<http://www1.jamejamonline.ir/papertext.aspx?newsnum=100841075238>

٦٤- ويقال إن ٨٩ فرداً من المدنيين قد أصيبوا بجراح جراء انفجار الألغام الأرضية منذ عام ٢٠١٣، ومن بينهم ١٢ طفلاً دون سن الخامسة عشرة<sup>(٦١)</sup>. وقتل بسبب انفجارات الألغام الأرضية والذخائر الأخرى<sup>(٦٢)</sup> ١١ شخصاً في عام ٢٠١٣ و ٩ أشخاص في ٢٠١٤. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أعلن حاكم ماريفان في محافظة كردستان أن سبعة أطفال من قرية نيشكاش قد أصيبوا بجراح جراء انفجار لغم أرضي في منطقة سبق تطهيرها، مضيفاً أن تلك المنطقة لا تزال تواجه مخاطر الألغام الأرضية التي تكشف عنها الأمطار والانزلاقات الأرضية.

٦٥- وقد وردت شكاوى عن ضعف التوعية بالمخاطر، لا سيما وسط الأطفال، وعن أوجه القصور في برامج دعم الدولة لضحايا الألغام الأرضية. وقد وصف بعض الضحايا تجاربهم مع برامج الدعم بأنها كانت مطولة وجزافية، ويدّعى أنه لم تتخذ تدابير لتوفير الدعم لبعض الضحايا بسبب المعايير المبهمة التي تنظم عملية منح الخدمات<sup>(٦٣)</sup>.

٦٦- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أبلغ محام يمثل الأطفال ضحايا الألغام الأرضية في قضية نيشكاش مكتب رئيس الجمهورية بأن السلطات المحلية السابقة قد فشلت في معالجة شواغل أولئك الضحايا، ودعا إلى اتخاذ تدابير ملائمة للتصدي لأخطار الألغام المتبقية وتوفير الدعم والعلاج للمصابين<sup>(٦٤)</sup>. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعرب أوميد كريميان، عضو البرلمان عن محافظة كردستان، وهي إحدى خمس محافظات يقال إنها تضررت من مخلفات الألغام الأرضية المتبقية من الحرب بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق، عن قلقه بشأن فرص حصول ضحايا الألغام الأرضية على الرعاية الطبية والدعم المادي<sup>(٦٥)</sup>. وذكرت الحكومة في ردها على هذا التقرير أن البرلمان أجاز قانوناً يتعلق بتوفير الحماية والدعم لعائلات من يفقدون حياتهم أو يتعرضون للإصابة بسبب انفجار مخلفات الحرب من الألغام الأرضية أو غيرها من الذخائر.

## سابعاً- المساواة بين الجنسين/حقوق المرأة

٦٧- طرحت ٥٣ توصية بشأن حقوق المرأة والبنات خلال الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤. وتناولت تلك التوصيات مسائل التمييز الجنسانية والزواج المبكر والحصول على خدمات الصحة والتعليم والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والعنف المنزلي. ودعت عدة دول

(٦١) رابطة حقوق الإنسان في كردستان الإيرانية، جنيف، تقرير عن ضحايا الألغام الأرضية في كردستان، قدم إلى مكتب المقرر الخاص: [www.kmmk-ge.org/?p=633&lang=en](http://www.kmmk-ge.org/?p=633&lang=en).

(٦٢) المرجع نفسه.

(٦٣) تقريران أعدهما مركز مؤيدي حقوق الإنسان ورابطة حقوق الإنسان في كردستان الإيرانية في جنيف وقدمتا إلى مكتب المقرر الخاص في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، على التوالي.

(٦٤) وكالة أزد للأنباء (شبه رسمية)، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤: [www.ana.ir/Home/Single/109068](http://www.ana.ir/Home/Single/109068).

(٦٥) الموقع الشبكي لأوميد كريميان، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤: [www.omidkarimian.ir/Default.aspx?NewsId=261](http://www.omidkarimian.ir/Default.aspx?NewsId=261).

جمهورية إيران الإسلامية إلى تحسين مركز المرأة بصفة عامة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. ولا تزال الشواغل التي أثّرت من قبل بشأن عدم المساواة بين الجنسين في القانون والممارسة مستمرة. ويبدو أن المحاولات التي قام بها البرلمان مؤخراً لسن تشريعات جديدة ستفرض مزيداً من القيود على حق المرأة في التمتع الكامل والمتساوي بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

## ألف - التشريعات التي تؤثر على المرأة

### ١ - خطة امتياز السكان والأسرة

٦٨ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تأجل التصويت على مشروع قانون امتياز السكان والأسرة، الذي يهدف إلى تشجيع الشباب على الزواج وإنجاب الأطفال<sup>(٦٦)</sup>. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أعربت نائبة رئيس الجمهورية لشؤون المرأة والأسرة، شاهيندوخت مولاويزدي، عن معارضتها لأحد أحكام مشروع القانون لأنه يحظر توظيف النساء غير المتزوجات في عضوية هيئات التدريس بالجامعات، مشيرة إلى أن تلك التدابير لا تشجع على الزواج في أوساط المجتمع. وأشارت إلى أن لجنة البرلمان للشؤون الصحية كانت قد ناقشت مشروع القانون المقترح وصوتت ضد المادتين ٩ و ١٠ لأنهما تفرضان تسلسلاً هرمياً للتوظيف على أساس نوع الجنس والحالة المدنية وتحظران تعيين النساء غير المتزوجات في وظائف بالجامعات<sup>(٦٧)</sup>.

### ٢ - مشروع قانون حماية المرأة من العنف

٦٩ - ذكرت الحكومة في ردها على الشواغل التي أثارها المقرر الخاص في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ (A/69/356) بشأن انتشار العنف ضد المرأة في البلد وأوجه القصور في القوانين الوطنية والإطار المؤسسي لمعالجة تلك المشكلة، أن العنف المنزلي من الجرائم الكبرى، وأشارت إلى أنه يجري النظر في مسألة سن قانون يحدد جميع أشكال العنف المنزلي (المرجع نفسه، الفقرة ٢٠). وأعلن، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أن مشروع قانون حماية المرأة من العنف قد قدم إلى اللجنة الحكومية المعنية بمشاريع القوانين. وقالت السيدة مولاويزدي إن مكتبها أوصى بأن ينشئ الجهاز القضائي بيوتاً آمنة للنساء اللاتي يتعرضن لإساءة المعاملة، تماشياً مع توصيات المقرر الخاص.

٧٠ - وأعلنت الحكومة، في أعقاب عمليات الاعتداء بالأحماض على النساء في إصفهان، عن التزامها العمل مع السلطة القضائية من أجل تشديد العقوبة على مثل هذه الاعتداءات. لكن السلطات منعت عمليات الاحتجاج على الاعتداءات وتأييد التحقيق فيها. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تحدث عابد فتاحي، النائب البرلماني من أروميه، مدافعاً عن حقوق

(٦٦) وكالة شابهستان للأخبار (شبه رسمية)، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤: [www.shabestan.ir/detail/News/418119](http://www.shabestan.ir/detail/News/418119).

(٦٧) وكالة تسنيم للأخبار، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤: [www.tasnimnews.com/home/single/534745](http://www.tasnimnews.com/home/single/534745).

المحتجين<sup>(٦٨)</sup>. واعتقلت السلطات بعض نشطاء المجتمع المدني، مثل نرسين سوتوده، وبيمان عارف، وغيتي بورفاظل، لمشاركتهم في تظاهرة احتجاج على تلك الاعتداءات أمام وزارة الداخلية في طهران<sup>(٦٩)</sup>.

٧١- وفي اعتداءات مماثلة حدثت في مدينة جاهروم بمحافظة فارس، تعرضت ست نساء على الأقل، معظمهن طالبات جامعات، لعمليات طعن في ظهورهن بسبب ارتدائهن ملابس غير محتشمة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعلن حاكم مدينة جاهروم عن القبض على شخص مشتبّه فيه. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قضت المحكمة الابتدائية بإعدام الجاني بتهمة المحاربة (تعني عادة "معاداة الذات الإلهية")<sup>(٧٠)</sup>.

## باء- المرأة في الميزانية

٧٢- يتضمن مشروع الميزانية المقترحة للفترة من آذار/مارس ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦ زيادة بنسبة ٨٧ في المائة في الموارد المخصصة لإدارة شؤون المرأة والأسرة (من ٧,٩ بليون إلى ١٥ بليون تومان)<sup>(٧١)</sup>. وخصص مبلغ ١٥ بليون تومان للتأمين على ربات البيوت، مع منح الأولوية للأسر المعيشية التي تعولها نساء<sup>(٧٢)</sup>.

## ثامناً- رد جمهورية إيران الإسلامية

٧٣- نفت حكومة جمهورية إيران الإسلامية، في ردها على هذا التقرير، معظم الادعاءات التي أبلغت إلى صاحب الولاية. واعترضت الحكومة أيضاً على تصنيف المقرر الخاص لبعض مواد التشريعات قيد النظر على أنها مثيرة للإشكالات، وانتقدت ذلك التصنيف باعتباره "تسرعاً للتدخل في وظائف حكومة ذات سيادة" و"لا يتسق" مع مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

٧٤- وأبلغت الحكومة عن تأييدها لنحو ٦٥ في المائة من جميع التوصيات التي تلقتها خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لحالتها، بما فيها توصيات كثيرة ترى أنها نفذت بالفعل، كلياً أو جزئياً. وأبلغت الحكومة أيضاً عن عزمها الرد على جميع الرسائل التي لم ترد عليها بعد، وعلى مواصلة اللقاءات مع المقرر الخاص، علاوة على عزمها دعوة اثنين من المقررين الخاصين لزيارة البلد.

(٦٨) أفتاب للأخبار: <http://aftabnews.ir/fa/news/267949/>.

(٦٩) Deutsche Welle, 25 October 2014: <http://dw.de/p/1Dc56>.

(٧٠) وكالة بحار الأنباء (شبه رسمية)، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤: <http://baharnews.ir/vdce44qe.2bqxs8laa2.html>.

(٧١) يبلغ مجموع الميزانية المقترحة للفترة المذكورة ٢١٩ ألف بليون تومان.

(٧٢) وكالة سلامات للأخبار (شبه رسمية)، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤: [www.salamatnews.com/news/130757/](http://www.salamatnews.com/news/130757/).



٧٥- وأبلغت الحكومة أيضاً رأيها بأن النهج الذي اتبعه المقرر الخاص في جمع المعلومات يشوبه الخلل، وذكرت ما يلي في ذلك الصدد: "نحن نعتقد أن مجرد زيارة عدد من البلدان الأوروبية وكتابة تقرير ذي إضافات مطولة، استناداً فقط إلى مقابلات شخصية مع عدد محدود من الأشخاص، ليس هو النهج السليم لصياغة تقرير يمكن الاعتماد عليه".

٧٦- ويوافق المقرر الخاص على أن هذا النهج في تقصى الحقائق ليس مثالياً، ويكرر طلبه السماح له بزيارة جمهورية إيران الإسلامية. وفي غضون ذلك، سيواصل جمع المعلومات عن طريق المقابلات الشخصية مع الإيرانيين في داخل وخارج البلد عوضاً عن الزيارة. ويتطلع المقرر الخاص إلى عقد اجتماعات متواصلة مع السلطات بغرض إجراء مزيد من المناقشات بشأن جميع إمكانيات التعاون.

٧٧- وذكرت الحكومة أنه ما من شخص يحاكم "لمجرد" التواصل مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، "ما لم يرتكب فعلاً يشكل انتهاكاً للقانون، مثل ارتكاب أفعال جنائية أو مخلة بالأمن".

٧٨- وذكرت الحكومة أن القوانين الإيرانية تنص على عقوبة الإعدام في جرائم مثل الاتجار غير المشروع بمقادير كبيرة من المخدرات. وذكرت أيضاً أن القوانين الإيرانية "ترفق" بالأحداث الجانحين عن طريق استخدام نظام محاكم منفصلة للأطفال وعبر تقييم قدرتهم على فهم تبعات أفعالهم.

٧٩- وأفادت الحكومة بأنه "لم يقبض على أحد فيما يتصل بممارسة الحق في المشاركة في تجمع سلمي"، وأن قانون العقوبات الإسلامي لا ينص حالياً على عقوبات بشأن الأنشطة السياسية. وعلى النقيض مما خلص إليه الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي، أكدت الحكومة أنه لم يقبض على أي شخص في جمهورية إيران الإسلامية بشكل تعسفي، وأن جميع المتهمين كُفّلت لهم محاكمات وفق الإجراءات القانونية الواجبة التي تنص عليها القوانين الداخلية ذات الصلة. وأكدت في ذلك الصدد، أن القوانين المتعلقة بسلوك القضاة ونقابة المحامين تكفل استقلال القضاة والمحامين.

٨٠- وذكرت أيضاً أنه "تتاح للسجناء مستويات مقبولة من الرعاية الطبية داخل وخارج السجون". وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن المجالس الإشرافية التي تشكلها السلطة القضائية تزور السجون بانتظام بغرض كفالة الامتثال للمعايير الوطنية ذات الصلة. كما قدمت أيضاً إفادة جديرة بالترحيب، وهي أنها تدرس حالياً الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٨١- وأشارت الحكومة إلى أن القانون يكفل حماية الحق في التعبير "إلا إذا كان يتعارض مع مبدأً أساسياً من مبادئ الإسلام أو مع حقوق الناس". وقالت إن المسجونين من العاملين في وسائل الإعلام قد ارتكبوا جرائم "خطيرة" مثل ترويح الأكاذيب و"زعزعة استقرار الرأي العام" ونشر مواد مثيرة للكراهية العرقية والدينية والتطرف والعنف. وأكدت أن نشطاء المجتمع المدني

يتمتعون بالحرية و"يمارسون أنشطة مكثفة"، وأضافت أن ممارسة أي حزب سياسي أو جمعية أو رابطة لأي "شكل من أشكال النشاط الاجتماعي" تتطلب الحصول على تصريح والالتزام بالقوانين والأنظمة.

٨٢- وفيما يتصل بالحرية الدينية، ذكرت الحكومة أيضاً أن أهم شرط لبناء أماكن عبادة جديدة هو عدد أتباع الديانة المعنية وأن فئة السكان المسيحيين نالت أكثر من نصيبها وفق ذلك المعيار فيما يتعلق بعدد الكنائس. وذكرت الحكومة، رداً على الشكاوى بشأن عدم السماح لطائفة المسلمين السنة ببناء أماكن عبادة جديدة، أنه لا يوجد ما يمنع أتباع طائفة السنة من ارتياد مساجد طائفة الشيعة أو العكس، معللة ذلك بأنه يحول دون انتشار التطرف.

٨٣- وأكدت الحكومة أن الألغام الأرضية التي في خمس محافظات بالبلد قد زرعتها النظام العراقي السابق "خلال الحرب بين البلدين"، موضحة أنها تحمل العراق و"البلدان التي أيدته في شن الحرب على إيران" المسؤولية عن تلك الألغام. وذكرت أن الجهود المبذولة لإزالة الألغام تتطلب التعاون مع المنظمات الدولية ومع دول أخرى، مشيرة إلى أن تلك الجهود راحت سدى رغم جميع محاولاتهما. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الحكومة إلى تحديات أخرى، تشمل نقص المعدات الخاصة بإزالة الألغام، والصعوبة المعهودة في تحديد موقع الألغام الأرضية على عمق أكثر من ٣٠ سنتيمتراً تحت سطح الأرض، بجانب الجزاءات التي "حالت" دون حصولها على "بعض التكنولوجيات المتقدمة" في ذلك المجال.

٨٤- وأكدت الحكومة رفضها القاطع "لسلوكيات المثليين"، بينما أبدت استعدادها لدعم مغاييري الهوية الجنسية. وأشارت الحكومة في ردها على فروع التقرير المتعلقة بسياسات الفصل بين الجنسين، إلى "ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم للأسس الثقافية والاجتماعية لهذه الظاهرة؛ وملاحظة أن الحجاب الإسلامي إلزامي بموجب قوانين البلد".

## تاسعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٥- أوضح المقرر الخاص، في تقريره المؤقت الأول إلى الجمعية العامة (A/66/374)، أن نتيجة فحص حالة جمهورية إيران الإسلامية في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل ترسي أساساً سليماً للتعاون بينه وبين السلطات الإيرانية. وذكر أيضاً أنه سيسعى إلى الإسهام في جهود الحكومة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل البالغ عددها ١٢٣ توصية، التي وافق البلد على قبول تنفيذها (المرجع نفسه، الفقرة ١٢). وتركز اهتمام تقارير المقرر الخاص منذ ذلك الحين على التقدم الذي تحرزه الحكومة في معالجة المسائل المتعلقة بالقوانين والسياسات والممارسات التي حددتها آليات حقوق الإنسان الدولية والاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٠، وعلى تحديد المشاكل الناشئة.

٨٦- ويعترف المقرر الخاص بأن الحكومة تبذل عدداً من الجهود من أجل تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في سياق الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٠، لكنه يأسف لأن معظمها ظل ينتظر التنفيذ حتى عام ٢٠١٤، ولأن الأسباب الكامنة وراء الانتهاكات التي سلط عليها الضوء أثناء الاستعراض وفي تقاريره السنوية ظلت دون معالجة. وينعكس هذا الواقع في الشواغل التي أعرب عنها أثناء الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٤، وفي مناشدات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتكررة من أجل معالجة مسألة الانتهاكات الجسيمة لحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨٧- ويؤكد المقرر الخاص مجدداً قناعته الراسخة بأن الحكومة تستطيع أن تحسن كثيراً حالة حقوق الإنسان في البلد، عن طريق تنفيذ التوصيات المقدمة خلال دورتي الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. ويشمل ذلك إعادة النظر في رفضها السابق لتوصيات الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقيات منظمة العمل الدولية المتصلة بالمفاوضة الجماعية وتشكيل النقابات.

٨٨- وينبغي منح أولوية متقدمة لتعديل القوانين والسياسات التي تقوض أو تنتهك الحقوق والمعايير المعترف بها دولياً، والتي تقلل من قدرة الحكومة على معالجة الشواغل التي أثبتت أثناء الاستعراض وأدرجت في هذا التقرير وغيره من التقارير الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. ويتعين على الحكومة إلغاء القوانين التي تجرم ممارسة الحقوق المشروعة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أية قوانين تقيد حرية الصحافة وتجرم حرية التعبير وتحد من إمكانية الحصول إلى المعلومات وتؤدي إلى استمرار اعتقال نشطاء المجتمع المدني وأفراد الفئات الضعيفة، بمن فيهم أفراد الأقليات الدينية والإثنية، علاوة على القوانين التي تطبق عقوبة الإعدام على جرائم لا تعتبر من "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي، مثل الاتجار بالمخدرات. يضاف إلى ذلك أن الاستخدام الإلزامي لعقوبة الإعدام لا يتسق مع ضمانات المحاكمة العادلة المطلوبة بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتطبيق تلك العقوبة<sup>(٧٣)</sup>، وينبغي أن يعاد النظر فيه.

٨٩- ويتعين على السلطات أن تلغي فوراً أحكام الإعدام الصادرة بحق جميع السجناء السياسيين وسجناء الضمير، بمن فيهم سهيل عربي وآخرون، ممن لا تشكل الأفعال التي يدعى ارتكابهم لها جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي. وينبغي أن تلاحظ الحكومة أيضاً

(٧٣) يمكن الاطلاع على تفاصيل مناقشة أحكام القضاء ذات الصلة بالرجوع إلى تقرير الأمين العام عن عقوبة الإعدام وتنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام (E/2010/10 و Corr.1).

أن تعريف تنفيذ حكم الإعدام على الأحداث وفق القانون الدولي والتوافق في الآراء هو إعدام الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً في وقت ارتكاب الجريمة ذات الصلة وليس في وقت تنفيذ الحكم. ويكرر المقرر الخاص مناشدته للحكومة كي تحظر هذه الممارسة بشكل رسمي وتكفل اتساق ممارساتها مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. ويكرر دعوته لفرض وقف اختياري تام على عقوبة الإعدام ريثما يتحقق ذلك. ومن شأن هذه الإجراءات أن تخفض إلى حد بعيد عمليات الإعدام على الجرائم التي لا تندرج في فئة أشد الجرائم خطورة وتوفر ضمانات أفضل لحماية الحق في الحياة.

٩٠- ويتعين على الحكومة أيضاً الإسراع في إزالة الألغام والمتفجرات التي لا تزال تشكل تهديداً لحياة وأمن السكان المقيمين في المناطق التي تنتشر فيها، وأن توفر المزيد من خدمات التشييف للجمهور، وبخاصة الأطفال المعرضين للخطر، وتكفل فرص حصول الضحايا وأسرههم، بشكل فوري وبلا تمييز، على العلاج الطبي اللازم والدعم المادي المناسب<sup>(٧٤)</sup>.

٩١- ويرحب المقرر الخاص بالإفراج عن السجناء السياسيين وسجناء الضمير، لكن يعرب عن قلقه بشأن السبب الأساسي لمحاكمتهم. ويكرر الشواغل التي أعرب عنها مجدداً المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بشأن التفسيرات الفضفاضة جداً التي ساقتها الحكومة فيما يتعلق بالأمن الوطني والدعاية المضادة للدولة (انظر الوثيقة A/HRC/25/55/Add.3، الفقرة ٢٠١٥). ويناشد المقرر الخاص السلطات أن تفرج عن جميع الأفراد الذين حددتهم الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي باعتبارهم قد احتجزوا بصورة تعسفية، وكذلك سائر السجناء السياسيين وسجناء الضمير.

٩٢- ويعرب المقرر الخاص عن أسفه للحالة الصعبة للأقليات الدينية المعترف بها، وغير المعترف بها، ولأن مختلف الطوائف لا تزال تبلغ عن حالات اعتقال ومحاكمة بسبب العبادة والمشاركة في الشعائر الدينية للطوائف، بما في ذلك الشعائر التي تقام في المنازل الخاصة. ويحث المقرر الخاص السلطات على الاعتراف بأن حرية الدين أو المعتقد يعني ضمناً كفالة حرية اختيار الدين أو المعتقد، وأن التدابير التي تقيد أهلية الحصول على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية أو تحد من الامتيازات الاقتصادية، أو تفرض قيوداً خاصة على ممارسة شعائر الديانات الأخرى أو إظهار معتقداتها، تشكل انتهاكاً لحظر التمييز على أساس الدين أو المعتقد، ولضمان الحماية المتساوية بموجب المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(٧٥)</sup>.

(٧٤) يجب الاستثمار فيما يكفل التطهير الكامل للمناطق التي تشكل فيها الألغام الأرضية والقنابل العنقودية خطراً على سلامة الأطفال، وأن يشمل ذلك جميع المناطق المتضررة. انظر لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ١٧ (٢٠١٣) بشأن حق الطفل في الراحة وقضاء وقت الفراغ واللعب وممارسة الأنشطة الترفيهية والحياة الثقافية والفنون، الفقرة ٥٧(هـ).

(٧٥) انظر التعليق العام رقم ٢٢ (١٩٩٣) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، بشأن المادة ١٨، الفقرة ٩.

٩٣- وينبغي أن تعدل الحكومة قوانينها وسياساتها وتعيد النظر في مشاريع القوانين التي تنتهك الحق في حرية الارتباط بالجماعات ذات الآراء أو الأفكار المماثلة وحضور اجتماعاتها، وأن تشجع المثل والأنشطة السلمية. وينبغي السماح بحرية العمل للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الرابطة غير المسجلة، وكفالة إمكانية أن يعمل أفرادها في بيئة آمنة<sup>(٧٦)</sup>. ويكرر المقرر الخاص التوصية المقدمة من المقرر الخاص المعني بالحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي بشأن تيسير إنشاء الرابطة من خلال تبسيط إجراء الإبلاغ وتيسير إمكانية تنفيذه بلا تمييز أو مشقة بالمجان<sup>(٧٧)</sup>. يضاف إلى ذلك أنه لا ينبغي اشتراط الحصول على إذن مسبق من السلطات من أجل ممارسة الحق في التجمع السلمي، وألا يتجاوز الإجراء تقديم إخطار مسبق دون مشقة، وينبغي أن تقرر الحكومة إمكانية التجمع العفوي دون حاجة لتقديم إخطار مسبق<sup>(٧٨)</sup>.

٩٤- ويتطلع المقرر الخاص إلى رؤية تأثير تعديلات قانون الإجراءات الجنائية على تحسين إمكانية الحصول على الاستشارة القانونية، ويشجع الحكومة على كفالة هذا الحق لجميع المتهمين بغض النظر عن الاتهامات الموجهة اليهم. ويشير المقرر الخاص إلى أنه يتعين على الحكومة كذلك أن تكفل دعم القوانين الوطنية لاستقلال المحامين، وفق القواعد والمعايير الدولية، ويناشد جمهورية إيران الإسلامية أن تطلق سراح جميع المحامين الذين يبدو أنهم سجنوا بسبب ممارسة أنشطة يكفلها القانون في مجال الدفاع عن موكلهم، مثل توعيتهم بمتطلبات المحاكمة العادلة<sup>(٧٩)</sup>.

٩٥- ويرحب المقرر الخاص بمحاكمة سعيد مرتضوى بسبب دوره في تيسير الاعتقالات غير القانونية، لكنه يلاحظ أن هذه التحقيقات والقرارات بالغة الندرة فيما يبدو، لا سيما إذا قورنت بحجم البلاغات الشبيهة الآتية من البلد بشأن عمليات الاحتجاز التعسفي والتعذيب وإساءة معاملة المحتجزين؛ ويطلب إلى السلطات أن تحاكم جميع المسؤولين عن تعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم وتفرض عليهم عقوبات مناسبة، بما يتماشى مع التشريعات الإيرانية والقانون الدولي. ويشجع المقرر الخاص الحكومة على معالجة ظروف الاعتقال السيئة التي سبق أن حددتها آليات حقوق الإنسان ووردت في هذا التقرير والتقارير السابقة للمقرر الخاص، أو التي قد تكون تحددت عن طريق مراجعاتها الخاصة. وهو يناشد الحكومة أن تتيح إمكانية الحصول على العلاج الطبي المناسب بما يتماشى مع المعايير الدولية.

(٧٦) انظر تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي (A/HRC/20/27)، الفقرة ٩٦.

(٧٧) المرجع نفسه، الفقرة ٩٥.

(٧٨) المرجع نفسه، الفقرتان ٩٠ و ٩١.

(٧٩) انظر، على سبيل المثال، التعليق العام رقم ٣٢ (٢٠٠٧) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، بشأن الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة.

٩٦- ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى تعديل القوانين التي تنتهك حقوق المرأة أو تحول دون تمتعها الكامل بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحق في العمل وفي عدم التعرض للتمييز، لا سيما في مجال التعليم ومكان العمل. وتشكل بعض مشاريع القوانين التي يجري النظر فيها حالياً مصدر قلق بالغ لما يبدو من أنها تنتهك حقوق الإنسان وينبغي أن يعاد تمحيصها.

٩٧- ويشجع المقرر الخاص الحكومة على النظر في وقف عمليات التشويش الساتيلي التي تمارسها نظراً إلى تأثيرها على صحة مواطنيها ومساسها بالحق في الحصول على المعلومات. ويدعو المقرر الخاص أيضاً إلى تحسين السياسات التي تحكم إجراء جراحات تأكيد الهوية الجنسية لمغايري الهوية، بغرض كفالة حماية الحق في الصحة للذين قد يفكرون في إجرائها.

٩٨- وقد أتاح الاستعراض الدوري الشامل لحالة جمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠١٤ للجهات المعنية كافة فرصة التفكير في الجهود التي بذلت في السابق من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان في البلد، كما شكّل منبراً لاستكشاف إمكانيات تحسين الحالة الراهنة. وسيستخدم المقرر الخاص نتائج ذلك الاستعراض كأساس للتعاون بينه وبين السلطات الإيرانية، كما سيواصل السعي إلى تحقيق التعاون في هيئة حوارات مع السلطات وزيارات إلى البلد، بغرض تقييم الحالة. ويشجع المقرر الخاص الحكومة على النظر في مسألة الالتزام الطوعي بإجراء استعراض لمنتصف المدة لأنه قد يساهم في تمكينها من إحراز تقدم تجاه الوفاء بالتعهدات التي قد تأخذها على نفسها في آذار/مارس ٢٠١٥، في إطار عملية اعتماد التقرير المتعلق بنتائج الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل.

## Annex I

*[English only]*

### **Supplementary and additional information**

#### **I. Introduction**

1. The Islamic Republic of Iran will provide responses to recently proposed Universal Periodic Review (UPR) recommendations during the 28th Session of the Human Rights Council in March 2015.
2. In its Reply to the Draft of the present Report, the Government noted its participation in — and support for — the 20th Session of the UPR in October 2014. The Government also suggested its support for about 65 per cent of all new recommendations received, including many which it considers already implemented, either in all or in part.
3. In its Reply, the Government also claimed that the quantity of recommendations it accepts is a “sovereign” issue, and that analysis of such by the Special Rapporteur in the present Report is a “deviation” from his Code of Conduct.

#### **II. Methodology**

4. In its Reply, the Government reiterated its belief that the existence of the mandate of the Special Rapporteur is politically motivated and illegitimate.
5. The Government also repeated its belief that the Special Rapporteur’s reports have failed to properly reflect the Government’s responses and communications, and criticized the Special Rapporteur’s reports as containing “holistic and vague allegations,” and using “general and cliché phrases.”
6. It also criticized the relatively short amount of time allotted by the UN for its responses to Draft Reports.
7. Moreover, the Government criticized the present Report for considering proposed legislation prior to its adoption as law.

#### **III. Cooperation with the mandate holder**

8. Despite its rejection of the basis of the mandate, the Government, in its reply, pledged to continue meeting with the Special Rapporteur in New York and Geneva, and repeated a past announcement that there are plans to invite two Special Procedures mandate holders to Iran.

#### **IV. Reprisals against activists (cases reported since June 2014)**

9. On 2 June 2014, Mr. Saeed Shirzad, a child rights activist, was reportedly detained and sent to Ward 209 of Evin Prison without access to a lawyer or contact with family. While no public or formal indictment has been issued against Mr. Shirzad, in August 2014 he was reportedly verbally informed of his charges, which include “assembly and collusion” and “propaganda against the system.” Authorities have allegedly justified these charges, in part, by claiming that Mr. Shirzad was in contact with the Special Rapporteur.

10. In September 2014 Mr. Mohammad Reza Pourjashari, who was originally released on 23 August 2014 after completing a four-year sentence for “propaganda against the system” and “insulting the Supreme Leader,” was re-arrested. Authorities allegedly accused him of attempting to illegally cross the border and of maintaining “contact” with foreign nationals. Mr. Pourjashari was reportedly also accused of contact with the Special Procedures during his arrest and subsequent investigation. Reports indicate that members of his family have since been summoned for questioning by authorities. On 7 February 2015, Mr. Pourjashari reportedly embarked on a hunger strike to protest the lack of clarity surrounding his detention.

11. On 21 September 2014, Ms. Atena Daemi, a human rights activist who has worked on children’s issues, was reportedly arrested by the IRGC (Revolutionary Guards), and has since been detained in Ward 209 of Evin Prison.. Although official charges — if any — against her remain unclear, she is reportedly facing charges of “propaganda against the system,” “acting against national security,” and maintaining “illegal contact with foreigners.” She has reportedly been specifically accused by investigating authorities of communicating with the Special Rapporteur.

12. On 25 October 2014, Mr. Mohammad Ali Taheri, a spiritual leader, proponent of alternative methods of healing, and the founder of the *Erfan e-Halgheh* (inter-universalism) movement, embarked on a hunger strike to protest his detention conditions and the impending addition of the capital charge of *efsad fel-arz* (“corruption on Earth”) to his case file. Mr. Taheri is currently serving a five-year prison sentence for “blasphemy” and was also convicted of “improperly touching [the wrists]” of female patients, “interfering in the medical sciences,” earning illegitimate funds, distributing audio-visual materials, and improperly using medical titles. Mr. Taheri’s new charge is reportedly related, in part, to authorities’ claim that he has attempted contact with the Special Rapporteur. Mr. Taheri is reportedly in poor health, due in part to his recent hunger strikes. He was apparently moved to a slightly improved cell in late November, after which point he shifted to a partial hunger strike, but authorities continue to hold him in solitary confinement, as they have since his initial detention in 2011. Mr. Taheri’s trial is scheduled for 25 February 2015 at Branch 26 of Tehran’s Revolutionary court based on the charge of *efsad fel-arz* (“corruption on Earth”). According to Mr. Alizadeh Tabataba’ei, Mr. Taheri’s lawyer, “Mr. Taheri was initially charged with “corruption on Earth” during his first trial in 2011, but the court changed the charge to “blasphemy” and sent [the original charge] back to the Office of Prosecutor for further investigation. Recently, [that charge] has been returned to the court.”<sup>1</sup>

13. Mr. Behnam Ebrahimzadeh, a child and labor rights activist who was originally arrested in connection with his activities in June 2010, was reportedly forcibly taken to court on 3 December 2014 (after having previously refused to attend his court session) and accused by authorities of contacting the Special Procedures of the Human Rights Council as well as an opposition group. Mr. Ebrahimzadeh was sentenced to an additional 9.5 years in prison on several charges, including “assembly and collusion against the system” and “propaganda against the system.” He was already serving the fourth of a five-year sentence for “assembly, collusion, and propaganda against the system.” He was then transferred to Section 2 of Raja’i Shahr Prison, which reportedly houses violent criminals, and was forced to sleep on the floor. Mr. Ebrahimzadeh has also reportedly embarked on multiple hunger strikes, including one in December 2014, to protest prison conditions as well as his inability to obtain furlough to attend to the medical needs of his son Nima, who has leukemia.

14. Mr. Hadi Esmaeilzadeh, a former member of the Defenders of Human Rights Centre (DHRC) who was reportedly convicted in July 2014 for “propaganda against the system” through membership in an “illegal organization” and “assembly and collusion against the

<sup>1</sup> <http://www.tasnimnews.com/Home/Single/647556>.



system.” Apparently he was recently accused by authorities for communicating with the UN Human Rights Council.<sup>2</sup>

15. In its reply to the Draft of this Report, the Government of Iran denied that individuals are prosecuted “solely” for relations with UN human rights mechanisms, “unless he/she commits an act that is regarded as a violation of law such as commission of criminal acts or security offenses.”

## V. Overview of civil and political rights

### A. Right to life

16. On 24 September 2014, authorities confirmed the execution of Mr. Mohsen Amir Aslani, who was originally convicted in 2007 on charges including “heresy,” “immoral acts,” and insulting Jonah, an Islamic prophet. Mr. Aslani, a psychologist and religious teacher by background, had apparently implied in one of his classes that it may not have been physically possible for Jonah to have been eaten by a whale and then to have escaped from the belly of that same whale, as certain religious traditions hold. Iranian authorities claim that Mr. Aslani was hanged for committing rape,<sup>3</sup> and not for insulting this religious figure. In an open letter family members have disputed the bases of this charge, highlighting potential discrepancies in timing and inconsistencies in evidence offered by authorities.

17. On 25 October 2014, authorities executed Ms. Reyhaneh Jabbari, despite repeated calls for the stay of her execution<sup>4</sup> by international human rights organizations, including UN human rights mechanisms. Ms. Jabbari was convicted of murdering a man she claimed had tried to sexually assault her prior to the incident in question. Concerns were raised about due process and fair trial violations in the case. Under Iranian law, the family of the victim of a murder is entitled to retaliatory action (“*qisas*”). The family of the murdered individual in this case refused to pardon Ms. Jabbari, and officials did not override this decision. Judicial authorities have claimed that Ms. Jabbari was granted a fair trial, as evidenced by the length of time of her appeals process; and that they attempted in good faith, but without success, to convince the “heirs of the blood” to pardon her.

18. In its reply to the Draft Report, the Government reiterated its achievements in combating drug trafficking, and also claimed that it consistently seeks to minimize the implementation of the death penalty. The Government highlighted what it describes as a lack of “international consensus” regarding the abolition the death penalty, but did not directly address the fact that neither executions for drug trafficking nor juvenile executions are permissible by international consensus.

19. On or around 20 February 2015, Mr. Saman Naseem, a juvenile offender, was seemingly executed, although authorities have not yet confirmed this.<sup>5</sup> Mr. Nasim was arrested on 17 July 2011 at the age of seventeen for allegedly engaging in an armed conflict that led to the death of a member of Iran’s Revolutionary Guard. While detained by the Intelligence Ministry, he was reportedly tortured and forced to sign a confession while wearing a blindfold. It was reported that interrogators pulled out his finger and toe nails and beat him on his back, legs, and abdomen. In January 2012, he was sentenced to death by the Revolutionary Court of Mahabad on charges of moharebeh (sometimes translated as “enmity with God” and sometimes as “drawing a weapon to the populace with intent to instill fear”) and efsad fel-arz (“corruption on

<sup>2</sup> <https://www.fidh.org/International-Federation-for-Human-Rights/asia/iran/15703-iran-sentencing-of-mr-hadi-esmaeilzadeh-to-a-total-of-four-years-of>.

<sup>3</sup> <http://iranhr.net/2014/09/mohsen-amir-aslani-executed-this-morning/>.

<sup>4</sup> <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15224&LangID=E>.

<sup>5</sup> <http://iranhr.net/2015/02/saman-naseem-was-executed-yesterday/>.

earth”). The Supreme Court overturned the conviction stating the Revolutionary Court lacked jurisdiction to try Mr. Naseem as he was less than 18 years old at the time of the alleged offense. A retrial was held in April 2013 where Branch Two of the Criminal Court of the West Azerbaijan Province sentenced Mr. Naseem to death without reference to the Supreme Court holding. In December 2013, the Supreme Court reportedly upheld Mr. Naseem’s execution sentence.<sup>6</sup> In its reply to the Draft Report, the Government confirmed that Mr. Naseem was tried at Branch 2 of the Criminal Court based on charges of “armed action against the Islamic Republic of Iran country by membership in banned PJAK terrorist group and taking part in an armed terrorist attack against military forces that caused the death and injury of a number of military personnel.” The Government stated there were five judges presiding over the trial, and it was after hearing “defense arguments by him and his lawyers and exhaustion of all legal remedies” that Mr. Naseem was sentenced to death. In November 2014, head of the Judiciary Mr. Sadegh Amoli Larijani defended the practice of executing juvenile offenders once they come of age: “[The allegation of] the execution of juveniles [in Iran] under the age of 18 [is] completely false. We, however, don’t have a reason to ignore the heirs to the blood right of qisas [retribution in kind] when a person that was 17.5 years old at the time of the crime turns 25.”<sup>7</sup>

20. In December 2014, in addition to Mr. Naseem, authorities had allegedly threatened nine other prisoners awaiting execution in Urumia Prison with expediting the implementation of their sentences in retaliation for participating in the hunger strike: Messrs. Ali Afshari, Habib Afshari, Behrouz Alkhani, Mohammad Abdollahi, Sayed Sami Hosseini, Sayed Jamal Mohammadi, Sirvan Nejavi, Ebrahim Rezapour, and Ali Ahmad Soleiman.<sup>8</sup>

21. On 18 February 2015, Messrs. Younes Aghayan, Habibollah Afshari, Ali Afshari, Sirwan Najavi, and Ebrahim Shapouri were reportedly transferred from Urumia Prison to an unknown location.<sup>9</sup>

22. Messrs. Ali and Habib Afshari had been arrested in December 2010 in the West Azerbaijan Province and transferred to Mahabad and Urumia Detention Centers, where they were allegedly held incommunicado for four months, interrogated, and tortured.<sup>10</sup> Ali and Habib Afshari were reportedly charged with moharebeh (sometimes translated as “enmity with God” and sometimes as “drawing a weapon to the populace with intent to instill fear”) through “propaganda” activities and membership in a State opposition party.<sup>11</sup> On 5 December 2011, they were tried at the Mahabad Revolutionary Court, and were reportedly informed on 16 January 2012 that they had been sentenced to death. The Supreme Court has since upheld the sentence.<sup>12</sup> On 22 April 2014, their execution sentences were reportedly communicated to Urumia Prison’s Office for the Implementation of Sentences.<sup>13</sup> Throughout the entire judicial process they were allegedly not allowed to choose their lawyer and instead were assigned court-appointed representation.<sup>14</sup>

<sup>6</sup> <http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/iran-alleged-juvenile-offender-among-10-hunger-strikers-threatened-immediat>.

<sup>7</sup> Statement – November 2014.

<sup>8</sup> Amnesty International’s press release submitted to the office of the Special Rapporteur on 16 December 2014.

<sup>9</sup> Iran Human Rights submission to the office of the Special Rapporteur on 20 February 2015, <http://iranhr.net/2015/02/unofficial-report-saman-naseem-was-executed-yesterday/>.

<sup>10</sup> <http://www.iranhumanrights.org/2012/02/kurdish-brothers/>.

<sup>11</sup> Human Rights Organization of Kurdistan submission to the office of the Special Rapporteur on 23 April 2014, <http://hro-kurd.net/Article.aspx?fld=fa/Scout&id=430>.

<sup>12</sup> <http://www.iranhumanrights.org/2012/02/kurdish-brothers/>.

<sup>13</sup> Human Rights Organization of Kurdistan submission to the office of the Special Rapporteur on 23 April 2014, <http://hro-kurd.net/Article.aspx?fld=fa/Scout&id=430>.

<sup>14</sup> Human Rights Organization of Kurdistan submission to the office of the Special Rapporteur on 23 April 2014, <http://hro-kurd.net/Article.aspx?fld=fa/Scout&id=430>.

## B. Fair trial standards

23. In its Reply, the Government maintained that all accused individuals are granted the full right to a fair trial, due to the existence of — and in accordance with — due process laws.

24. On 4 January 2015, Iranian authorities reportedly arrested 33 Baluchi residents of Sarbaz Village (Sistan and Baluchistan Province), in relation to recent incidents in the area. These incidents include the reported deaths of Messrs. Issa Shahraki and Adham Sabouri on 1 January 2015, which some officials described as criminal or terrorist acts. On 21 February 2015, the families of Messrs. Edris Baladehee, Amin Raeesi, Omid Bahram-zehi, Bashir Baladehee, Abu Bakr Molazehi, Sattar Bahram-zehi, Amin, Youssef Bahram-zehi, Amer Gahram-zehi, and Davoud Bahram-zehi wrote a letter to the UN Secretary General and the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Islamic Republic of Iran stating their family members were detained incommunicado over the previous few months. In their letter, they rejected authorities' allegations and expressed concern regarding the detainees' alleged lack of access to lawyers and fair trials. The family members pointed out the contradictions in the "official" account of events and provided an alibi for each person and demanded their release. Relatives and friends of Messrs. Mosayeb Vatankhah and Farhad Bahram-zehi, who were also reportedly amongst the group initially arrested, have voiced similar concerns to authorities and UN officials.

## C. Freedom from arbitrary detention

25. Between 2012 and 2014, the Working Group on Arbitrary Detention (WGAD) issued ten opinions regarding the detention of 13 Iranians. They include the aforementioned opposition leaders along with several journalists, lawyers, a Christian pastor, and a student activist. The Government only responded to three of the WGAD's ten communications. In its Opinions, the WGAD concluded that all individuals appear to have been detained for exercising their rights to freedom of expression, opinion, religion, belief, or association, and encouraged the government to immediately release individuals charged with peacefully exercising fundamental freedoms and to compensate them for their arbitrary detention. Ms. Nasrin Soutodeh, was released prior to the expiration of her sentence, and Mr. Bahman Ahmadi Amouee and Mr. Kiarash Kamrani were released following the completion of their sentences. None of the other individuals has been release or compensated, as recommended by the WGAD.

26. Green Movement leaders and former presidential candidates Mr. Mehdi Karoubi and Mr. Mir Hossein Mousavi, along with Ms. Zahra Rahnavard, Mr. Mousavi's wife, have been under house arrest since February 2011. On 29 August 2012, the United Nations Working Group on Arbitrary Detention (WGAD) issued an Opinion concerning the case and stated that the Iranian government did not only violate "international human rights laws, but also Iranian laws on the subject" by detaining them. The WGAD judged the deprivation of their liberty to be arbitrary and requested that the Government release them and accord them with "an enforceable right to compensation."<sup>15</sup> In February 2013, the Special Rapporteur joined the Chair of the Working Group on Arbitrary Detention and the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association in a statement calling for their immediate and unconditional release.<sup>16</sup>

27. Messrs. Karoubi and Mousavi and Ms. Rahvanard have called on authorities to grant them a public trial by a competent court, in accordance with the Constitution.<sup>17</sup> Parliamentarian Mr. Ali Motahari has also repeatedly called on Government officials to address the house arrest.<sup>18</sup> On 7 October 2014, Mr. Motahari declared the house arrest to be without judicial

<sup>15</sup> [http://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/HRC/WGAD/2012/30](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/HRC/WGAD/2012/30).

<sup>16</sup> <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=12981&LangID=E>.

<sup>17</sup> <http://www.kaleme.com/1393/10/06/klm-205874/> ; <http://sahamnews.org/1393/09/271227/>.

<sup>18</sup> <http://alimotahari.com/?p=2358>.

warrant and unconstitutional. In addition, he criticized the comments of officials who predicted, prior to due process of law, that the sentence would be heavy, or possibly execution.<sup>19</sup> Mr. Motahari also called for a public trial-by-jury, in accordance with the Constitution, and for the “punishment” of officials responsible for the continuation of the house arrest. He maintained that the President, who is also the head of the Supreme National Security Council, is responsible for the implementation of the Constitution.<sup>20</sup> An administration spokesperson responded by stating that it is “not indifferent” toward this issue, but no action has yet been taken.<sup>21</sup>

28. On 31 December 2014, the head of Judiciary, Mr. Sadegh Larijani, declared the house arrest to be constitutional and in accordance with the Supreme National Security Council Act. According to Mr. Larijani, the Judiciary has two considerations in deciding whether to hold a trial in this case: a Supreme National Security Council Act regarding the house arrest of “seditionists” (a term used by some officials to describe the post-2009 presidential election protesters) leaders and “the explicit comments of some seditionist agents stating that they do not care about the outcome of any trial, and just want a platform to have their say.”<sup>22</sup> Family members are reportedly concerned regarding the conditions of the house arrest and the lack of medical care available to the individuals.<sup>23</sup>

29. Reports surfaced that the Prosecutor’s Office allegedly pledged the furlough of Mr. Abdolfattah Soltani if his family posted bail of one-billion toman. The family attempted to post the bail in August 2014, yet the Prosecutor’s Office failed to grant the furlough. On 19 November 2012, the WGAD adopted an Opinion concerning Mr. Abdolfattah Soltani, human rights lawyer and co-founder of the Defenders of Human Rights Centre (DHRC), deeming the deprivation of his liberty to be “arbitrary” and encouraged the Government to “take necessary steps to remedy the situation, which include his immediate release.”<sup>24</sup> Mr. Soltani was reportedly arrested on 10 September 2011, and on 4 March 2012 the Revolutionary Court sentenced him to 18 years in prison and a 20-year ban from practicing law on charges of “forming or running a group or association outside or inside the country which seeks to undermine the security of the country,” “assembly and collusion against national security,” “propaganda against the system,” and “earning illegitimate assets.” On appeal the sentence was reduced to 13 years imprisonment. Mr. Soltani is currently serving his sentence. He has reportedly contracted numerous illnesses and suffers from heart complications. Despite his ongoing medical issues, to date, he has been deprived of furlough or access to specialized health care outside prison.

30. In September 2014, Ayatollah Kazemeyni-Boroujerdi was reportedly threatened with execution if he continued to author letters while detained. Mr. Boroujerdi’s physical health is reportedly deteriorating and he suffers from diabetes, asthma, Parkinson’s disease, kidney and heart problems, and collapses frequently. In February 2014, prison medical staff reportedly said he required hospitalization outside of the prison. During his eight years in prison, Ayatollah Boroujerdi has been hospitalized on three occasions. Mr. Boroujerdi, a dissident Shi’a cleric and was arrested in 2006 due to his advocacy of the separation of religion and state. In 2007 he was given the death sentence by a Special Clerical Court. The death sentence was later reduced to an 11 year prison sentence.<sup>25</sup>

31. Student activist Mr. Arash Sadeghi was reportedly arrested at his office on 6 September 2014 and has since been held in Ward 2A of Evin Prison. Mr. Sadeghi was previously released from prison in 2013 after serving time for “propaganda against the system” and “assembly and collusion against the state.”

<sup>19</sup> <http://alimotahari.com/?p=2358> ; [www.isna.ir/fa/news/93072614099/](http://www.isna.ir/fa/news/93072614099/) ; <http://sahamnews.org/1393/09/271030/>.

<sup>20</sup> <http://alimotahari.com/?p=2358>.

<sup>21</sup> [www.isna.ir/fa/news/93071609462/](http://www.isna.ir/fa/news/93071609462/).

<sup>22</sup> [www.mehrnews.com/news/2453608/](http://www.mehrnews.com/news/2453608/).

<sup>23</sup> <http://sahamnews.org/1393/09/271326/> ; <http://www.rahesabz.net/story/87831/>.

<sup>24</sup> [http://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/HRC/WGAD/2012/54](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/HRC/WGAD/2012/54).

<sup>25</sup> <http://iranhr.net/2014/10/fear-of-execution-dissident-cleric-ayatollah-kazemeyni-boroujerdi-transferred-to-an-unknown-location/>.

32. In December 2014, Mr. Amir Hekmati, in an open letter, appealed to the head of the Judiciary and the Intelligence Minister regarding “lack of progress” on his case and threatened to embark on hunger strike in protest.<sup>26</sup> On 23 December 2014, Mr. Hekmati temporarily suspended the hunger strike that he began on 18 December after Evin Prison officials agreed to take measures with the “appropriate Iranian government authorities” to revisit the case.<sup>27</sup> Mr. Amir Hekmati, who was reportedly arrested in August 2011 when visiting relatives in Iran from the United States, was initially sentenced to death by the Revolutionary Court on charges of “cooperation with an enemy State,” “membership in the CIA,” *moharebeh* (sometimes translated as “enmity with God” and sometimes as “drawing a weapon to the populace with intent to instill fear”), and *mofsed fel-arz* (“corruption on earth”) in January 2012. The sentence was overturned by the Supreme Court in March 2012 and the case was ordered to retrial.<sup>28</sup> Mr. Hekmati has maintained the charges to be based “solely on confessions obtained by force, threats, miserable prison conditions, and prolonged periods of solitary confinement.”<sup>29</sup> In April 2014, Mr. Hekmati was reportedly sentenced to 10 years in prison, a sentence which is currently being appealed.<sup>30</sup> In 2013, the Working Group on Arbitrary Detention (WGAD) deemed Mr. Hekmati’s detention arbitrary and called for his immediate release.

33. In October 2014, Branch 36 of the Iranian Supreme Court accepted a request for the retrial of academic and scientist Mr. Omid Kokabee. Mr. Kokabee was a post-doctoral student at the University of Texas at Austin in the United States at the time of his arrest in January 2011. He initially was charged and sentenced for “cooperating with enemy state[s].” The Supreme Court overturned this conviction on the basis that the Islamic Republic of Iran is not officially at war with any other country. The Special Rapporteur welcomed the Supreme Court decision and echoed the hope of dozens of Nobel Laureates, expressed in an open letter dated September 2014, advocating for Mr. Kokabee’s immediate and unconditional release. In December 2014, 161 Iranian academics also signed a petition calling for urgent medical attention and judicial review of Mr. Kokabee’s case. In January 2015, Branch 54 of the Tehran Appeals Court re-confirmed his original sentence, disregarding the Supreme Court’s prior ruling, and, according to Mr. Kokabee’s lawyer, contravening established procedures regarding cases, overturned by the Supreme Court. Advocates for Mr. Kokabee claim that his detention is based, partially on his refusal to work for an organization within the Iranian security apparatus.

34. In February 2015, Azerbaijani rights activist Mr. Ali Reza’i was arrested. At the time of this writing, his whereabouts or charges — if any — were unknown.<sup>31</sup>

#### D. Independence of lawyers

35. In October 2010, human rights defender and cofounder of the Defenders of Human Rights Center (DHRC), Mr. Mohammad Seifzadeh was sentenced by the Revolutionary Court to nine years in prison and banned him from practicing law for ten years for “acting against national security through establishing the Defenders of Human Rights Center.” Mr. Seifzadeh was also reportedly arrested in April 2011 in Urmia (West Azerbaijan Province) for allegedly attempting to exit the country illegally, apparently leading to a second case against him. It was reported that an Appeals Court eventually reduced his 2010 sentence from nine-years to two-years. Mr. Seifzadeh served his two-year sentence until 25 March 2013<sup>32</sup> where prior to the completion of his sentence, a third case was brought against him. In March 2013, Mr. Seifzadeh was charged with “assembly and collusion against the system” for reportedly “writing critical

<sup>26</sup> <http://en.iranwire.com/features/6204/>.

<sup>27</sup> <http://www.nytimes.com/aponline/2014/12/23/us/ap-us-iran-american-detained.html>.

<sup>28</sup> <http://www.iranhumanrights.org/2014/08/amir-hekmati-3/>.

<sup>29</sup> <http://www.theguardian.com/world/2013/sep/11/american-accused-spying-iranian-amir-hekmat>.

<sup>30</sup> <http://www.iranhumanrights.org/2014/08/amir-hekmati-3/>.

<sup>31</sup> <https://hra-news.org/en/information-ali-rezaei-20-days-detention>.

<sup>32</sup> [http://www.iranhumanrights.org/2013/04/seifzadeh\\_reversal/](http://www.iranhumanrights.org/2013/04/seifzadeh_reversal/).

letters to former President Khatami and for signing several group statements while in prison.” It is claimed that his letter included allegations of rights violations within the judicial system. The additional six-year sentence was reportedly confirmed in October 2013. On 8 January 2015, Ms. Fatemeh Golzar, Mr. Seifzadeh’s wife, reported that he is in need of urgent medical care. Physicians at the Rajae’i Shahr Prison Infirmary have reportedly confirmed that he requires an ultrasound to investigate complaints of kidney pain. To date he has not been granted access to appropriate medical treatment.

36. On 6 August 2014, it was reported that Mr. Massoud Shafiee, a human rights lawyer who represented three American hikers that were detained in Iran in 2009 on charges of “espionage” and “illegal entry” into the country, currently faces a foreign travel ban and pressure by authorities. Six days after the release of two of the hikers on 21 September 2011, security forces conducted a search of Mr. Shafiee’s home and detained him in Evin Prison where he was allegedly interrogated for several hours regarding representation of the hikers and another case involving union activists Mr. Reza Shahabi and Mr. Rasoul Bodaghi. Mr. Shafiee reportedly attempted to leave the country the following week. His passport was allegedly confiscated at the airport and he was informed of a foreign travel ban placed against him. His potential clients also reportedly face pressure by authorities to cancel agreements retaining him as their attorney.<sup>33</sup>

37. On 18 October 2014, Branch 2 of the Lawyers’ Disciplinary Court at the Iranian Bar Association, allegedly under pressure from Intelligence agencies, banned Ms. Nasrin Sotoudeh from practicing law for three years. Ms. Sotoudeh began an indefinite sit-in on 21 October 2014 at the Bar Association in Tehran to protest the ruling, and in protest of the general state of legal representation in Iran. She was arrested and detained for a few hours on 25 October and again on 10 December 2014.<sup>34</sup> Ms. Sotoudeh was originally sentenced to six years in prison on charges of spreading “propaganda against the system” and “acting against national security” in September 2010 and was released without formal pardon or furlough on 18 September 2013.

38. In September 2010 Ms. Sotoudeh was charged and sentenced to six years in prison for spreading “propaganda against the system” and “acting against national security.” She was released without formal pardon or furlough on 18 September 2013. Allegedly, under pressure from intelligence agencies, on October 18 2014, Branch 2 of the Lawyers Disciplinary Court at the Iranian Bar Association sentenced Ms. Sotoudeh to a three-year ban from practicing law. On 21 October 2014 Ms. Sotoudeh began a sit-in in protest of her sentence and the general state of the Iranian legal profession. She was arrested and detained for a few hours on both 25 October 2014 and 10 December 2014.<sup>35</sup>

## E. Detention conditions and treatment of prisoners

### **Inadequate segregation and access to medical treatment: Urumia, Minab Evin, Tabriz Rajae’i Shahr, Karoun, Dezfoul, Yasouj, and Evin Prisons**

39. Ward 8 of Evin Prison is reportedly overcrowded and prisoners allegedly suffer from unsanitary conditions and poor nutrition. The maximum prisoner capacity for Ward 8 is 500, but at least 800 individuals are reportedly detained there. The lack of space forces many prisoners to sleep on the floor and in the hallways.

40. Many prisoners are reportedly deprived of their right to receive proper medical treatment in medical clinics and hospitals outside the prison despite urgently needing medical care. In 2013 the Supreme Leader endorsed *Eid Al-Fetr* (“Amnesty Pledge”) which was drafted by the Head of the Judiciary. The Pledge stated that the remaining sentences of prisoners diagnosed by the Medical Examiner Office’s Commission as suffering from serious chronic diseases would be

<sup>33</sup> <http://www.iranhumanrights.org/2014/08/shafiee/>.

<sup>34</sup> <http://www.pen-international.org/newsitems/iran-prominent-human-rights-lawyer-nasrin-sotoudeh-arrested/>.

<sup>35</sup> <http://www.pen-international.org/newsitems/iran-prominent-human-rights-lawyer-nasrin-sotoudeh-arrested/>.

pardoned.<sup>36</sup> However, despite the Pledge, many prisoners diagnosed as suffering from serious chronic diseases remain incarcerated.

41. In November 2014, prisoners at Minab (Hormozgan Province) and Urmia (West Azerbaijan Province) Prisons embarked on hunger strikes, calling for immediate access to medical care, and for the separation of prisoners by crimes committed. Prisoners were also reportedly protesting alleged threats to expedite the implementation of the execution sentences of several protesters — including the death sentence of convicted juvenile offender Mr. Saman Nasim — as well as threats of “prison-in-exile” transfers and sentences, threats to add new charges to case files, and threats to arrest family members.<sup>37</sup>

42. On 20 November 2014, at least 24 Kurdish prisoners in Ward 12 of Urmia Central Prison (in the West Azerbaijan Province) reportedly began a hunger strike protesting the insufficient segregation of prisoners that committed civil crimes from those that committed violent ones. Reportedly, prisoners who participated in the hunger strike were summoned to the Intelligence Office and threatened with new charges, transfer to solitary confinement, and with having family members arrested. On 9 December 2014, the Prison’s special guard forces allegedly surrounded Ward 12 and threatened to attack the prisoners if they continued the hunger strike.

43. As of 16 December 2014, 27 prisoners at Urmia Prison were reportedly on hunger strike. On 22 December 2014, 26 of the prisoners reportedly ended their hunger strike after prison authorities committee to address their demands, including separating prisoners according to crime committed and to stop harassing prisoners’ family members. Mr. Masoud Shamsinejad, a Kurdish human rights lawyer, had joined the strike on 10 December 2014. In its response to the Draft Report, the Government maintained Mr. Shamsinejad’s sentence was in accordance with provisions of the Islamic Penal Code dealing with “propaganda,” “activities against the Government” (Articles 19 and 211). In addition, the Government stated that denial of Mr. Shamsinejad’s petition for appeal was in compliance with the Penal code (Article 500). Thus, there was no infringement upon his due process rights.

44. Two of the prisoners on hunger strike, Mr. Jafar Mirzaei and Mr. Arafat Asghari, were reportedly also released from prison upon completion their six-month sentences. Mr. Mansour Arvand, a Kurdish prisoner awaiting execution, was reportedly transferred to Mahabad Prison.

45. Mr. Reza Rasouli, reportedly began a hunger strike on 11 November 2014 protesting Urmia Prison’s insufficient medical care. He remained on hunger strike for 49 days. Mr. Rasouli’s health is deteriorating and he is in critical condition. He suffers from bronchitis, a pelvic tumor, osteoporosis, bruised legs, and a lung infection. Prison authorities reportedly agreed to transfer him to a hospital.

46. The health condition of Mr. Afshin Sohrabzadeh, a Kurdish prisoner from the Kermanshah province imprisoned in exile at Minab Prison (Hormozgan Province), is also reportedly in critical condition. Prison physicians have reportedly diagnosed Mr. Sohrabzadeh with cancer requiring urgent care. On 9 November 2014, Mr. Sohrabzadeh was reportedly found unconscious and taken to a hospital in Minab. His physician requested Mr. Sohrabzadeh’s immediate transfer to a properly equipped hospital in Bandar Abbas. Prison officials at the Minab Prosecutor’s Office allegedly rejected the request, compelled the hospital to release him, and denied him medical furlough. It was reported that Mr. Sohrabzadeh went on hunger strike to protest the officials’ conduct and the denial of his medical care upon his return to prison. On the fifth day of his hunger strike, he reportedly was put in solitary confinement at Minab Prison and asked to end his hunger strike. Although Mr. Sohrabzadeh reportedly ended his strike on 12 December 2014, concern remains over his health condition and access to medical care. It is also noted that on 3 July 2013, Mr. Sohrabzadeh reportedly attempted suicide in protest of his transfer from the Sanandaj Central Prison to exile in Minab Prison.

<sup>36</sup> <http://isna.ir/fa/news/92051709891>.

<sup>37</sup> <http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/iran-alleged-juvenile-offender-among-10-hunger-strikers-threatened-immediat>.

47. Mr. Ali Moradi, another Kurdish prisoner-in-exile at Minab Prison, suffers from heart disease. Mr. Moradi objected to the delay in Mr. Sohrabzadeh's medical treatment. In response, prison authorities allegedly beat Mr. Moradi and place him in solitary confinement, where he was reportedly kept for 22 days.

48. Authorities allegedly also threatened Messrs. Ali Afshari, Mohammad Abdollahi, and Saman Nasim, who were all awaiting execution, that they would expedite the implementation of their sentences if they continued with their hunger strike. On 10 December, Intelligence officials allegedly requested Saman Nasim's family to demand he end his hunger strike, or else have his execution sentence immediately imminently implemented.<sup>38</sup>

49. Ms. Bahareh Hedayat, a former member of the Central Council and Spokesperson for the nationwide student organization *Daftar-e Tahkim-e Vahdat*, was sentenced to ten years in prison (she received 9.5 years in July 2010 and an additional 6 months in November 2011)<sup>39</sup> on charges of "insulting the Supreme Leader," "insulting the President," and "acting against national security and publishing falsehoods." Ms. Hedayat is currently serving her sentence in the women's ward of Evin Prison. She reportedly suffers from serious gynecological medical conditions. Doctors reportedly believe that if her treatment is delayed, she may become infertile. Ms. Hedayat reportedly underwent surgery related to these issues during her last medical furlough, on 27 July 2014. However, due to alleged refusal by the Office of Prosecutor to extend her furlough, Ms. Hedayat was forced to return to prison on the same day, immediately following her surgery, without receiving necessary post-surgical care.

50. On 20 August 2012, Judge Salavati sentenced the group "Human Rights Activists in Iran" to five years and six months in prison on charges of "assembly and collusion against the system" and "membership in the illegal group Human Rights Activists in Iran." A member of the group sentenced, Mr. Yousef Pour Seifi, has been serving his sentence in Ward 350 of Evin Prison since 8 September 2012.<sup>40</sup> Mr. Seifi suffers from pre-existing medical conditions including chronic high blood pressure and severe heart arrhythmia (one artery is clogged 60 percent and the other 30 percent), Mr. Seifi also suffers from retina disorder and is reportedly losing vision in his left eye.

51. Ms. Nasim Ashrafi, a Baha'i citizen, was sentenced on 19 October 2013 to one year in prison on charges of "propaganda against the system" for organizing Baha'ism classes. Ms. Ashrafi is currently serving her one-year prison sentence in the women's ward of Evin Prison. She has suffered in the past from anaphylactic shock, and there are concerns that she could face the same issue again if not treated properly. Mrs. Ashrafi recently received temporary suspension of her sentence on medical grounds. However, she was re-arrested by security forces allegedly interrupting her treatment. Mrs. Ashrafi's disease and the lack of medical care while imprisoned have led the Medical Examiner's Office to issue an opinion stating Mrs. Ashrafi's imprisonment is physically "intolerable."

52. Ms. Shamis Mohair, a Baha'i reportedly imprisoned for organizing group prayers, is serving her one-year sentence for "propaganda against the system" in the women's ward of Evin Prison. When Ms. Mohajer reported to prison, she was undergoing a medical evaluation to determine if she had uterine cancer. The Prison health facility reportedly does not have a gynecologist on staff, and authorities have allegedly refused to transfer Ms. Mohajer to a hospital for medical care. She reportedly also suffers from chronic uterine bleeding, fatigue, and weight loss. It was recently reported that authorities agreed to a transfer her to a hospital for a surgical biopsy, but no date for such transfer has been set.

53. Ms. Motahareh Bahrami, the wife of Mr. Daneshpour Moghadam, was arrested on 27 December 2009 and sentenced to 15 years in prison for allegedly supporting the *Mojahedin-e-*

<sup>38</sup> <http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/iran-alleged-juvenile-offender-among-10-hunger-strikers-threatened-immediat>.

<sup>39</sup> <https://tavaana.org/en/content/bahareh-hedayat-womens-rights-defender>.

<sup>40</sup> <https://hra-news.org/fa/thought-and-expression/1-12201>.



*Khalq* Organization. Mrs. Bahrami is serving her sentence in the women's ward of Evin Prison and suffers from advanced rheumatoid arthritis, which has reportedly contributed to severe difficulty with mobility.<sup>41</sup>

54. Mr. Amanollah Mostaghim is serving a five-year sentence at Rajae'i Shahr Prison for collaborating with the Baha'i Institute for Higher Education.<sup>42</sup> He was allowed medical furlough to address issues related to his heart disease but was reportedly returned to prison in August 2014. His physician objected and reportedly stated that Mr. Mostaghim was physically unable to endure his sentence.

55. Mr. Latif Hassani, an Azerbaijani minority political activist and Secretary of the *Yeni Gamoh* Party, was reportedly arrested on 22 January 2013 in Karaj (Alborz Province) and transferred to the Tabriz Intelligence Office. On 29 April 2013, Branch 3 of the Revolutionary Court of Tabriz sentenced him, alongside Messrs. Mahmoud Fazli, Ayat Mehrali Beiglou, Shahram Radmehr, and Behboud Gholizadeh to nine-years imprisonment on charges of establishing an illegal group and "propaganda against the system." He reportedly suffers from heart disease and is in immediate need of medical attention. Mr. Hassani was transferred from Tabriz Prison (East Azerbaijan Province) to Evin Prison (Tehran Province) and then to Rajae'i Shahr Prison on 26 June 2014, after 52 days of hunger strike. During interrogations at the Tabriz Intelligence Office, Mr. Radmehr reportedly fell unconscious due to psychological pressure and was hospitalized for three days. In 2011, he reportedly suffered a heart attack, allegedly due to torture and physical pressure experienced while in detention in 2010. His long-term hunger strike has reportedly weakened his physical condition. Officials at both Tabriz Prison and Rajae'i Shahr Prison (Alborz Province) allegedly prevented his medical furlough.

56. Azeri political activist, Mr. Shahram Radmehr held in Tabriz Prison (East Azerbaijan Province), was recently granted medical furlough. However, he is reportedly being prevented from leaving the prison. Mr. Radmehr reportedly suffers from medical issues including arthritis, severe headaches, and stomach ulcers. In August 2014, Mr. Radmehr was transferred from Tabriz Prison to Meshkin Shahr Prison (Ardebil Province). Before his transfer, the Tabriz Medical Examiner's Office reportedly confirmed that he was in urgent need of medical treatment and should be provided medical furlough. Prison officials, allegedly opposed Mr. Radmehr's medical furlough and instead transferred him to Meshkin Shahr Prison. After two months, and despite his family's persistent pursuit of furlough in accordance with procedure, judicial officials of Meshkin Shahr Prison have not facilitated adequate access to medical care.

57. Mr. Mohsen Daneshpour Moghadam was arrested on 27 December 2009 and sentenced to execution for allegedly supporting the *Mojahedin-e-Khalq* Organization. Mr. Moghadam, currently serving his sentence in Ward 350 of Evin Prison, suffers from Alzheimer's disease. He reportedly also suffers from atherosclerosis, which has apparently also contributed to the deterioration of his condition.

58. Mr. Rasoul Mazraeh, from Ahwaz, is currently suffering from prostate cancer and kidney pain. Prison officials have allegedly refused to grant his transfer to a hospital for treatment. Mr. Mazraeh was allegedly arrested in Syria. He was sentenced to 15 years at Yasouj Prison (Kohgiluyeh and Boyer-Ahmad Province) by Branch 1 of the Revolutionary Court of Ahwaz for acting against national security.

59. Mr. Jaber Sakhravi, reportedly imprisoned at the Karoun Prison in the Khuzestan Province, is suffering from a brain tumor and needs surgery immediately, as his health condition is deteriorating. Mr. Sakhravi's eyesight and physical health have reportedly suffered from alleged torture he has endured while in prison.

<sup>41</sup> <https://hra-news.org/fa/prisoners/1-14804>.

<sup>42</sup> <http://news.bahai.org/human-rights/iran/education/profiles>.

60. Mr. Golam Abbas Saki, imprisoned at Dezfoul Prison (Khuzestan Province), is reportedly suffering from prostate cancer and kidney problems. He has allegedly been deprived of adequate medical care. Mr. Saki is also reportedly suffering from both high blood pressure and cholesterol. Mr. Saki was reportedly arrested in Syria and transferred to Iran in 2006. He spent 4.5 years in solitary confinement under the custody of the Intelligence services, and three months at Evin Prison. Branch 4 of the Revolutionary Court of Ahwaz then reportedly sentenced him to five years in prison for acting against national security. The Revolutionary Court of Ahwaz, however, reportedly did not consider the time he had already spent at the Intelligence Center to be time served for his current sentence. He is still incarcerated in Dezfoul Prison.

61. In its reply to the Draft Report, the Government stated “prisoners have acceptable levels to access to medical care both inside and outside of the prison.” It also claimed that supervisory boards, established by the Judiciary, visit the prisons regularly to ensure compliance.

62. The Special Rapporteur warmly welcomes the Government’s announcement, in its reply to the Draft Report, that “the Islamic Republic of Iran is currently considering accession to [the] UN Convention Against Torture.”

## **F. Freedom of expression and access to information**

### **1. Newly arrested, imprisoned or prosecuted journalists, netizens and bloggers (cases reported since May 2014)**

63. Journalists arrested or prosecuted are often accused of contact with foreign media and are seemingly targeted due to their criticism of Government leaders or for discussing sensitive policy issues. This appears to be the result of an overly broad application of national security provisions and stipulations of the 1986 Press Law (which define 17 instances of impermissible content.) For example, impermissible content is defined as, inter alia, that which causes damage to “the foundation of the Islamic Republic”; insults “Islam and its sanctities” or “the Leader of the Revolution and recognized religious authorities”; or creates “discord between and among social walks of life specifically by raising ethnic and racial issues.” Moreover, because the majority of cases against journalists are considered involving “national security”, they are tried in Revolutionary Courts. Thus, negating Press Law which stipulates journalists be tried by the Press Court in the presence of a jury. In its reply, the Government noted that the Constitution provides for freedom of expression “except when it is detrimental to the fundamental principles of Islam or the rights of the public.” It argued that imprisoned members of the media have committed “serious” offenses, including “satellite networks... insistence on propagating lies and perturbing public peace of mind, and disseminating contents that foment ethnic and religious hatred, extremism and violence.”

64. At least 29 journalists, bloggers, and netizens have reportedly been detained, imprisoned or prosecuted since May 2014. (Mr. Serajeddin Miramadi; Ms. Mahnaz Mohammadi; Mr. Ali Asghar Ghavari; Mr. Jason Rezaian; Mr. Mohammad Reza Pourjashari; Mr. Ali Ghazali; Ms. Sajedah Arabsjorkhi; Ms. Zahra Ka’abi, Mr. Hamid Hekmati, Mr. Ismael Izadi, Mr. Farid Saremi, Mr. Farjad Salehi, Mr. Ali Chinisaz; Mr. Hamed Taghipour; Mr. Masoud Behnam; Ms. Yeganeh Salehi; Mr. Amar Kalantari; Ms. Yaghma Fashkhami; Mr. Saeed Pourheydar; Ms. Reyhaneh Tabataba’ei; Mr. Arash Honarvar Shoja’ei; Ms. Zahra Khandan; Mr. Mohammed Ghoochani; Ms. Abbas Salimi Namin; and five journalists from ISNA, including Mr. Arya Jafari.)

65. Mr. Serajeddin Miramadi, a well-known journalist and relative of the Supreme Leader of the Islamic Republic of Iran, was arrested in May 2014 after returning from working abroad as a journalist following the inauguration of President Rouhani. He was convicted in July 2014 of “propaganda against the system” and “conspiracy against national security” and was reportedly sentenced to six years in prison. His sentence was reduced to three years on appeal.

66. On 4 June 2014, Ms. Mahnaz Mohammadi was summoned to begin serving a five-year prison sentence for “propaganda against the system” and “assembly and collusion against the system.” She was accused of working for foreign media during the run-up to and aftermath of the 2009 presidential election.

67. *Washington Post* correspondent Mr. Jason Rezaian, who was arrested and detained on 22 July 2014, apparently did not have access to a lawyer during his six months of detention. Authorities would not initially disclose charges against Mr. Rezaian, and while reports now indicate that he may have been charged with espionage in December 2014 or January 2015, official charges — if any — remain unclear.

68. In July 2014, Ms. Sajedeh Arabsorkhi, a journalist and the daughter of a prominent political dissident, began serving a one-year sentence at Evin Prison for “propaganda against the system.”<sup>43</sup>

69. In August 2014, netizens Ms. Zahra Ka’abi, Mr. Hamid Hekmati, Mr. Ismael Izadi, Mr. Farid Saremi, Mr. Farjad Salehi, and Mr. Ali Chinisaz were arrested. In addition, two directors of privately-owned religious television stations Mr. Hamed Taghipour and Mr. Masoud Behnam, were also arrested.<sup>44</sup>

70. Mr. Ali Asghar Ghavari of the *Bahar* publication (which was closed in 2013, granted authority to re-open in 2014, and then closed again in 2015) was apparently summoned in September 2014 to serve the remainder of a prior prison sentence for publishing articles “contrary to Islamic criteria,” “spreading falsehoods,” and publishing articles “against the Constitution,” to which he was convicted by a Press Court. Mr. Ghavari is 73-years-old and apparently in poor health. (Mr. Saeed Pour Aziz of *Bahar* was also originally sentenced along with Mr. Ghavari, to 91 days in prison and an additional two-year suspended sentence).<sup>45</sup>

71. Mr. Amar Kalantari of the Free University News Agency was arrested in September 2014, apparently to begin serving a four-year prison sentence from 2009 for “insulting” Government officials.<sup>46</sup>

72. In October 2014, Mr. Arya Jafari and four other ISNA journalists were arrested for covering protests following the October 2014 acid attacks on several women in Esfahan. The four journalists were released within hours but Mr. Jafari was reportedly detained for a week.<sup>47</sup>

73. On 29 November 2014, Mr. Ali Ghazali, a journalist who had covered potential cases of corruption involving high-ranking officials, was re-arrested, apparently after a businessman related to a story he covered filed a complaint against him.<sup>48</sup>

74. On 30 November 2014, Ms. Reyhaneh Tabataba’ei was convicted and sentenced to one year in prison and a two-year ban on journalistic and political activities. She was charged with “propaganda against the system” for an interview she reportedly conducted in 2013 with a leader of the Sunni minority in Iran, which authorities claimed was penned with the intent of “dividing the nation along ethnic and religious lines.”

75. On 24 December 2014, Ms. Yaghma Fashkhami, a political reporter for the *Roozan* publication, was apparently arrested at her home for unknown reasons.<sup>49</sup>

76. Mr. Arash Honarvar Shoja’ei, a cleric and blogger, was already serving a separate four-year sentence at Evin Prison for “insulting (former Iranian Supreme Leader) Imam Khomeini,” “cooperating with foreign embassies,” espionage, and acting against national security, when he

<sup>43</sup> <http://www.kaleme.com/1393/09/27/klm-205325/>.

<sup>44</sup> <http://en.rsfi.org/press-freedom-violations-recounted-23-01-2014,45705.html>.

<sup>45</sup> Ibid.

<sup>46</sup> Ibid.

<sup>47</sup> <https://cpj.org/2014/10/iran-arrests-journalist-covering-acid-attacks-on-w.php>.

<sup>48</sup> <http://en.iranwire.com/features/6158/>.

<sup>49</sup> <https://cpj.org/2015/01/with-new-round-of-journalist-detentions-prosecutio.php>.

was apparently sentenced to an additional four years in prison and 50 lashes in December 2014. His new charges are not yet clear.<sup>50</sup>

77. Mr. Saeed Pourheydar, a journalist and rights activist who had fled the country in 2011 following the receipt of a five-year prison sentence for “propaganda against the system,” “insulting the President,” and “questioning Islamic principles,” was reportedly arrested on 4 January 2015 after returning to Iran.<sup>51</sup>

78. On 19 January 2015, apparently IRGC Intelligence Officers dressed in civilian clothes arrested Ms. Zahra Khandan at her home. She was a former journalist with several reformist publications. The reason for her arrest is not clear.

79. On 26 January 2015, Mr. Mohammed Ghoochani, the editor of the *Mardom Emrooz* publication, was charged with “insulting Islam” for publishing a front-page photograph of actor George Clooney wearing an “I am Charlie Hebdo” lapel pin.

80. In January or February 2015, former journalist and the current head of an Iranian History Society, Mr. Abbas Salimi Namin, was sentenced to six months in prison for “insulting” former President Mahmoud Ahmadinejad in 2011, when he publicly criticized what he perceived as presidential corruption. Mr. Salimi was also sentenced to 74 lashes for insulting judicial officials and officials at University of Tehran.<sup>52</sup>

81. On 20 February 2015, Mr. Masoud Bastani, a journalist who was arrested in connection to the post-2009 election unrest and sentenced for “propaganda against the system,” “assembly and collusion with the intent to disrupt national security,” and “publishing falsehoods,” apparently had a heart attack while in prison. His health remains precarious.<sup>53</sup>

82. On 23 February 2015, Mr. Ali Maghami, was arrested to begin serving a four-month prison sentence. He had received that sentence, along with a four-month suspended sentence, in January 2014.<sup>54</sup>

## 2. Recently closed publications

83. In its reply to the Draft Report, the Government claimed that *Bahar* (which was closed for six months and since re-opened) printed an article, which “seriously hurt feeling of the public.” Following the publication of the article *Bahar* “voluntarily” closed for a period of six months.

84. Iranian authorities continue to close publications deemed subversive by certain elements the political establishment. On 23 December 2014, the *Roozan* publication was closed by order of the Tehran Prosecutor; seemingly in relation to an article it had published marking the five-year anniversary of the death of Ayatollah Hossein Ali Montazeri.<sup>55</sup>

85. In August 2014, five privately-owned religious stations — *Imam Hossein*, *Abolfazal Abass*, *Alghaem*, *Alzahra* and *Almehdi* — were closed after being accused by the Intelligence Ministry of “working illegally for satellite TV stations based in the United States and Great Britain,” “provoking sectarian tension within Islam,” “showing a degrading image of Shi’ism” and “insulting the holy figures of Islam.”

86. On 12 January 2015, reformist weekly publication *Setareh Sobh* was closed after publishing an open letter by Parliamentarian Ali Motahari, in which he called for the trial of jailed opposition leaders Mr. Mir Hossein Mousavi and Mr. Mehdi Karoubi, along with

<sup>50</sup> <https://cpj.org/2015/01/with-new-round-of-journalist-detentions-prosecutio.php>.

<sup>51</sup> Ibid.

<sup>52</sup> <http://en.rsf.org/iran-press-freedom-violations-recounted-21-01-2015,47521.html>.

<sup>53</sup> <http://www.iranhumanrights.org/2015/02/masoud-bastani/>.

<sup>54</sup> Ibid.

<sup>55</sup> Ibid.

Mousavi's wife Ms. Zahra Rahnavard. The Tehran Media Court which ordered the closure claimed it that it did so to "prevent the occurrence of crime."

87. On 17 January 2015, reformist daily *Mardom Emrooz* was closed, following its front-page publication of an image of actor George Clooney wearing an "I am Charlie Hebdo" lapel pin.

88. On 3 February 2015, a Tehran Culture and Media Court ordered the closure of the online publication *HMA* ("Supporters of [Former President] Mahmoud Ahmadinejad"). The Court who ordered the closure claimed that it was "to prevent the occurrence of a crime."

89. Around 27 February 2015, authorities ordered the blocking of the *Bahar* website (which had previously been closed and re-opened) along with the *Jamaran* site (an official website of the late Ayatollah Ruhollah Khomeini).<sup>56</sup>

### 3. Censorship / access to information

90. Authorities continue to censor or ban many forms of cultural and artistic expression. For example, in December 2014, apparently under pressure by the Parliament's Cultural Commission, the Ministry of Culture and Islamic Guidance banned the film "Paternal House" by director Kianioush Ayyari.<sup>57</sup>

91. In November, the Working Group on Determining Instances of Criminal Content confirmed that the Information and Technology Ministry would continue to filter access to some data on Instagram.<sup>58</sup> In December, FarsNews reported that "immoral" pages on Instagram had been blocked.<sup>59</sup> In January 2015 it reported that authorities were attempting to block access to *Whatsapp* and *Tango*, in addition to sites similar to *Facebook*, which are already blocked.<sup>60</sup>

92. On 26 January 2015, a Contents Working Group was established by the Ministry of Islamic Guidance and Culture, in order to, *inter alia*, monitor SMS messages.<sup>61</sup>

93. In February 2015, various outlets reported that references to former President Mohammad Khatami were banned.

## G. Freedom of peaceful assembly and association

### 1. Non-Governmental Organization Bill

94. A draft Non-Governmental Organizations Bill presented by the Interior Ministry to the Parliament on 9 November 2014<sup>62</sup> appears to further threaten the independence of civil society. The Bill envisions councils at the national, provincial, and city levels that will, in part, be responsible for the issuance of activity licenses to non-governmental organizations (NGOs) pursuing "social, cultural, artistic, health, environmental, cultural heritage, human rights, ethnic, and development" issues, and whose activities are not currently subject to other laws that govern professional organizations or political entities, such as political parties.<sup>63</sup> According to the Bill, Councils would also be responsible for the supervision and support of NGOs and for addressing potential misconduct. NGOs would only be able to officially pursue organizational activities

<sup>56</sup> Ibid.

<sup>57</sup> <http://www.entekhab.ir/fa/news/183188>.

<sup>58</sup> <http://isna.ir/fa/news/93082010296/کنترل-ارتباطات-برای-کنترل/۹۳۰۸۲۰۱۰۲۹۶>.

<sup>59</sup> <http://www.radiofarda.com/content/f2-iran-instagram-immoral-pages-filtered-censorship-culture-ministry/26760241.html>.

<sup>60</sup> <http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13931017001370>.

<sup>61</sup> [dolat.ir/nsite/fullstory/news/?serv=12&id=257927](http://dolat.ir/nsite/fullstory/news/?serv=12&id=257927).

<sup>62</sup> <http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13930905000787>;

<http://saman.moi.ir/Portal/Home/ShowPage.aspx?Object=NEWS&CategoryID=a8d0de91-2cf9-4078-911c-6f9aa6b96500&WebPartID=a2f25aaa-9bd2-4312-a121-65e1e4fea74e&ID=4031c61e-2ef1-4d28-8a30-36f65c996901>.

<sup>63</sup> Articles 2 and 4.

upon receiving establishment permits, activity licenses, and registrations.<sup>64</sup> Procedures introduced by the Bill to establish an association appear particularly burdensome and would subject NGOs to administrative supervision which could then be used as a means to quell dissenting views or beliefs, in violation of international norms and standards.

## 2. Relevant provisions of the Bill

95. **Councils:** The National Council would consist of 32 officials, including 16 government officials and 16 elected representatives from NGOs.<sup>65</sup> Provincial and City Councils will be headed by Governors, City Governors, four NGO representatives, and at least five government officials. Councils will be supported by secretariats responsible for reviewing applications to establish NGOs, for pursuing the implementation of programs and policies that facilitate research activities adopted by the National Council, for cooperating with other executive and supervisory agencies to monitor NGOs, and to review and present reports of misconduct to the National Council.<sup>66</sup>

96. **The process of obtaining activity licenses:** NGO's would be required to submit meeting minutes on the establishment of their organization, including an organogram, organization objectives, a list of activities, expansion plans and procedures, and procedures for the selection of representatives and their duties.<sup>67</sup> Authorities, whose representatives will also have the right to participate in organizational meetings as observers, must approve these documents.<sup>68</sup> The Bill requires that the Intelligence Ministry, police, and other specialized agencies be consulted on the legality of the objectives and activities proposed by the NGO.<sup>69</sup> Government agencies must act within a week of receiving establishment requests for permits.<sup>70</sup>

97. **Restrictions on NGO activities:** Under the draft, assemblies, publications, online activities, and educational materials would require permits.<sup>71</sup> Annual performance and financial reports must also be submitted to authorities that issue activity licenses.<sup>72</sup> NGOs are required to provide onsite access to their information and documents in the presence of an NGO representative. Removing documents from NGO possession will require a court order.<sup>73</sup>

98. **Restrictions on international cooperation:** All cooperation and membership with international organizations, such as signing agreements and contracts, would require National Council permission,<sup>74</sup> and the Council must also be notified of organizations' participation in conferences and training courses outside of the country.

99. **Disciplinary mechanism:** Compliance would be monitored by either the secretariat or specialized agencies.<sup>75</sup> Disciplinary steps can include a written warning with a deadline to correct breaches of the law, suspension of activity licenses for a maximum of three months, or the dissolution of the organization through the court.<sup>76</sup> If adopted, the law would be retroactive and therefore applicable to all existing NGOs.<sup>77</sup>

<sup>64</sup> Article 21.

<sup>65</sup> Articles 2 and 9.

<sup>66</sup> Article 11.

<sup>67</sup> Article 24.

<sup>68</sup> Article 18.

<sup>69</sup> Article 18.

<sup>70</sup> Article 18.

<sup>71</sup> Article 26.

<sup>72</sup> Article 28.

<sup>73</sup> Article 31.

<sup>74</sup> Article 32.

<sup>75</sup> Article 34.

<sup>76</sup> Article 34.

<sup>77</sup> Article 37.

100. In its Reply, the Government maintained that “the civil society comprising political parties, trade unions and professional and religious association are freely and extensively active,” adding that “any form of social activity” by “political party, society or association” requires observing laws and regulations and receiving a “permit from Article 10 Commission.”

## **H. Freedom of religion or belief**

### **1. Dervishes**

101. On September 2011, the Ministry of Intelligence arrested seven members of the Gonabadi Dervish community (Sufi Muslims) in the cities of Shiraz and Tehran. On 13 July 2013, the Revolutionary Court sentenced them to prison terms ranging from seven to ten years. On 31 August 2014, they embarked on a hunger strike to protest that their due process rights had been infringed upon. The police interrupted the demonstrations subsequently organized by their families in front of the Office of the Prosecutor in Tehran and arrested multiple people.<sup>78</sup> In late February, reports surfaced that some of these individuals’ sentences may have been reduced or converted to time on probation.<sup>79</sup>

102. On 27 December 2014, Mr. Hojatoleslam Younesi, the President’s Special Assistant on Religious and Ethnic Minorities, admitted in an interview that the treatment of the Dervishes was “arbitrary” and outside the scope of the Islamic Republic’s states policies. He also added that harsh treatment of the community that occurred in the past was contrary to the country’s interest, and that it has not been repeated.

103. On 25 February, plainclothes forces, without a warrant, apparently arrested Mr. Saleh Moradi, a Gonabadi Dervish, possibly to serve a prior sentence.<sup>80</sup>

### **2. Baha’is**

104. Despite statements from high-ranking officials that Baha’is are entitled to citizenship rights, they continue to face discrimination, arrest, and arbitrary detention in connection with their religion. Between September and December 2014, security forces in the cities of Esfahan, Tehran, Shiraz, Hamedan, Karaj, and Semnan reportedly arrested at least 20 Baha’is. In February 2015, it was reported that four of these 20 individuals had been summoned to serve sentences (including Ms. Fariba Ashtari,<sup>81</sup> bringing the total number of imprisoned Baha’is to over 100.

105. Discriminatory restrictions increased with regard to the burial of Baha’is in cemeteries across the country. Authorities in the city of Semnan have reportedly discouraged families from inscribing epitaphs on tombstones, allowing inscriptions to only include first and last names, and dates of birth and death. Authorities have also restricted the construction of additional buildings to accommodate burials in the Baha’i cemetery there. In at least three cases, Iranian authorities have also delayed the burial of Baha’is in the cities of Tabriz and Ahvaz.<sup>82</sup>

106. Baha’i students also faced discrimination in the 2014-2015 national entrance exam for institutions of higher education. Mr. Shadan Shirazi, a Bahá’í student who took the national mathematics exam and placed 113<sup>th</sup> out of an estimated million students, was reportedly barred from registering at the public university. The Special Rapporteur welcomes statements by

<sup>78</sup> <http://www.kaleme.com/1393/06/29/klm-198183/?theme=fast>.

<sup>79</sup> <http://www.majzooban.org/en/sufi-news/6585-half-of-the-sentences-of-jailed-gonabadi-dervishes-on-probation.html>.

<sup>80</sup> <http://www.majzooban.org/en/sufi-news/6589-saleh-moradi,-a-gonabadi-dervish-of-shiraz,-arrested.html>.

<sup>81</sup> <https://hra-news.org/en/fariba-ashtari-begins-2-year-sentence-yazd-prison>.

<sup>82</sup> Information submitted to the Special Rapporteur by the Baha’i Community in December 2014.

officials inviting Baha'i students to submit complaints of violations of their rights to the High Council for Human Rights.<sup>83</sup>

107. Incitement against Baha'is also continued this past year. On 15 December 2014, Ayatollah Bojnourdi, a high-ranking cleric and a former member of Supreme Judicial Council, stated that "we never say that Baha'is have the right to education; Baha'is don't even have citizenship rights."<sup>84</sup> After negative reactions, he later clarified that only Baha'is "who cooperate with Israel" or "advocate against Islam" are not entitled to citizenship rights, and that they still have human rights even though they cannot take advantage of "privileges," such as going to university in Iran.<sup>85</sup>

108. In 2011, Mr. Behnam Roghani, a shop-owner in Esfahan's bazaar, converted to the Bahai faith and began distributing DVDs and pamphlets about his faith. He reportedly received threatening mail from unknown individuals, which led to his decision to leave the country on 26 June 2012. In 2013, he produced a documentary about violations of the rights of Baha'is in Iran. He has also worked on various campaigns to address the persecution of the Baha'is in Iran. In July 2014, Mr. Roghani claims he received a copy of a threatening religious Fatwa from Iran, declaring him *Mahdor-Al-Dam* (meaning he is not entitled to *Diyah* "blood money" in case he is the victim of a violent crime).<sup>86</sup>

109. In September 2014, an appeals court apparently confirmed the one-year sentence of Mr. Adnan Rahmat Panah, a Baha'i citizen from Shiraz. Mr. Rahmat Panah, who was originally arrested in December 2012 and held for 186 days at an Intelligence Detention Center in Shiraz, was summoned to begin serving that sentence on 6 November 2015. Credible sources have indicated that evidence used to convict Mr. Rahmat Panah of "propaganda against the system" included pictures on Facebook in which he had been "tagged" by others, as well as emails he allegedly sent — without receiving replies — to foreign news media organizations.

### 3. Christians

110. In December 2014, authorities allegedly arrested four individuals (Ms. Sara Rahiminejad, Mr. Majid Sheidaee, Mr. Mostafa Nadri, and Mr. George Issaian) at a Christmas Eve celebration in Fardis village in Karaj. The four individuals were converts from Islam. Plainclothes officers allegedly searched their belongings, beat and insulted them and then arrested them. Five Additional Christian converts (Mr. Ahmad Bazayr, Ms. Faegheh Nasrollahi, Ms. Mastaneh Rastegari, Mr. Amir Hossein Nematollahi, and a man identified as "Mr. Hosseini") were also arrested at a house church in eastern Tehran on Christmas Day. Some reports indicate that many more individuals were arrested and quickly released.<sup>87</sup>

111. Branch 1 of the Karaj Revolutionary Court apparently sentenced Mr. Hossein ("Stephan") Saketi Aramsari, another Christian convert, to prison. He has been imprisoned since the summer of 2013.

112. Christian leaders (including Pastor Farshid Fathi) continue to serve prison time apparently solely for exercising their internationally protected rights to freedom of belief, association, and expression.

### 4. Erfan Halgheh

113. On 6 February 2015, Fars News Agency reported that 16 instructors from the *Erfan Halgheh* ("Inter-Universalism") spiritual movement were sentenced to a total of 37 years in

<sup>83</sup> <http://www.ilna.ir/news/news.cfm?id=157330>.

<sup>84</sup> <http://www.ilna.ir/news/news.cfm?id=157330>.

<sup>85</sup> <http://www.tasnimnews.com/Home/Single/592485>.

<sup>86</sup> Interview Submitted to the Office of the Special Rapporteur, 19 December 2015.

<sup>87</sup> [http://mohabatnews.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=806:iran-rounds-up-christians-in-crackdown&catid=36:iranian-christians&itemid=279](http://mohabatnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=806:iran-rounds-up-christians-in-crackdown&catid=36:iranian-christians&itemid=279).



prison and fined 130 million toman, on charges including blasphemy and obtaining illicit wealth.<sup>88</sup> (See “Reprisals” section for information on Mr. Mohammad Ali Taheri).

## 5. Sunni Muslims

114. (See section on prison conditions and access to medical care for case details on various Sunni [including ethnic Kurdish and ethnic Arab] individuals).

# VI. Economic, social, and cultural rights

## A. Economic rights

### 1. Right to organize and collectively bargain

115. In August 2014, hundreds of workers from the Bafgh Iron Ore Mine protested the arrest of nine of their colleagues, following strikes, which had begun in May 2014 over a Government plan to privatize the mines.<sup>89</sup>

116. In December 2014, at least three members of the Coordinating Committee to help form Workers’ Organizations in Iran were arrested.

117. Other trade unionists and labor rights leaders imprisoned in Iran for protected activities include: Messrs. Reza Shahabi; Sharokh Zamani; Yousef Ab-Kharabat; Vahed Seyedeh; Afshin Nadimi; Mahmood Bagheri; Abdolreza Ghabari; and Rasoul Bodaghi. The following four trade unionists and labor rights activists have been convicted for exercising protected rights but are awaiting the outcomes of appeals: Messrs. Khaled Hossein; Ali-Akbar Baghani; Mahmood Beheshti-Langaroudi; and Alireza Hashemi. Finally, at least six labor rights leaders have been sentenced to prison terms for protected activities and are at immediate risk of arrest to serve those terms: Messrs. Hassan Rassoulnejad; Jamal Minashiri; Hadi Tanoumand; Ghassem Mostafapour; Ebrahim Mostafapour; and Mr. Mohammad Karimi.<sup>90</sup>

118. In its reply to the Draft Report, the Government of Iran claims that no labor leaders have been arrested for their defense of labor rights, and that the country’s failure to accede to the two ILO conventions dealing with freedom of association has no negative impact on policy.

### 2. Labor actions permitted by authorities

119. Some labor groups have been permitted to advocate for their rights, including through ongoing actions by hundreds of workers at places like the Stephan Cement Company in Dizicheh, Esfahan Province, and by *Yaz Khorramshahr Industry* workers.

120. In August 2014, the head of administrative affairs at the security office of the *Iran-Shahr* Steam Power Plant claimed that the plant discriminated against members of the Balouch minority group. According to Mr. Mohammad Anvar Amiri, less than 40 of 400 employees there of the Balouch minority group, and more than 85% of plant supervisors were non-Balouch.<sup>91</sup> Balouch people largely inhabit the region the plant is in.

121. In December 2014, around 700 nurses protested outside of the President’s residence in Tehran against massive disparities in pay between doctors and nurses, the Government’s failure

<sup>88</sup> <http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13931115001752>.

<sup>89</sup> <http://www.iranhumanrights.org/2014/08/bafgh-workers-strike/>.

<sup>90</sup> <https://www.fidh.org/International-Federation-for-Human-Rights/asia/iran/16851-iran-imprisoned-unionists-face-new-unfair-trials-and-extended-prison-terms>.

<sup>91</sup> <http://www.ilna.ir/news/news.cfm?id=195781>.

to define nurse's pay in accordance with the law, and to draw awareness to the dwindling number of nurses in the country.<sup>92</sup>

122. Also in December, around 900 workers from the Pars Wagon Factory went on strike to protest the dismissal by authorities of their workers' representative.<sup>93</sup>

### 3. Public statements

123. In November 2014, the Secretary of the Mandazarin Province's Labor Council, Mr. Nabid Rasouli, criticized what he viewed as the Central Bank's and the Government's inadequate response to rising inflation rates. Mr. Rasouli stated "Unfortunately, there is a great gap between the Central Bank's inflation rate and the minimum necessities for securing the livelihood of workers' families... The situation has put the most pressure on the workers' community; while the administration and parliament, as officials responsible for the current state of the economy, are debating political and elections discussions, the workers are getting poorer day by day for not being able to secure their livelihoods."<sup>94</sup>

124. In November 2014, MP Nader Ghazipour suggested that in order to keep pace with inflation, the minimum wage should be at least 2.5 million toman.<sup>95</sup>

125. In August 2014, the head of the workers' faction in Iran's Parliament claimed the 90% of workers in Iran were living below the poverty line, and that many others weren't far from it.<sup>96</sup> According to Iran's Labor Minister, in a recent effort to make insurance more widely available they have provided of insurance booklets to 4.8 million people.<sup>97</sup>

### 4. Workplace safety

126. According to the National Medical Examiner's Office, there were 657 work-related deaths in the first four months of the current Iranian calendar year. This is an increase from 632 recorded over the same period last year. Falls from heights, injuries from blunt objects, and electrocution remained the top three causes of workplace deaths. During the same period, the Medical Examiner's office received reports of 10,109 cases of workplace accidents.<sup>98</sup> In August, an unnamed official suggested that the Social Security Organization insured only 10% of workers killed during the previous year.<sup>99</sup>

127. According to Tehran's Medical Examiner, there were 297 annual work-related deaths in the province by 1 November 2014. This is an increase from the previous year (the same time period was 282).<sup>100</sup>

128. In October 2014, Iran's Minister of Labor suggested that the incidence of on-site accidents in small workshops (housing 50 or less workers) could be reduced by employing in-house inspectors, rather than solely relying upon periodic and possibly infrequent inspections.<sup>101</sup>

129. On 7 December 2014, Iran's Parliament passed an amendment to Article 5 of the Social Insurance of Construction Workers Law. The amendment (an addition of new fees on employers and employees) was apparently intended to facilitate the extension of insurance to the uninsured.<sup>102</sup>

<sup>92</sup> [http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2014/12/141214\\_nm\\_protest\\_nurse\\_hospital](http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2014/12/141214_nm_protest_nurse_hospital).

<sup>93</sup> <http://ilna.ir/news/news.cfm?id=237971>.

<sup>94</sup> <http://www.ilna.ir/news/news.cfm?id=219524>.

<sup>95</sup> <http://isna.ir/fa/news/93082714499/>. حداقل - حقوق - کارگران - به - ۲ - و - نیم - میلیون - تومان.

<sup>96</sup> <http://ilna.ir/news/news.cfm?id=192832>.

<sup>97</sup> <http://ilna.ir/news/news.cfm?id=194078>.

<sup>98</sup> <http://www.tasnimnews.com/Home/Single/499224>.

<sup>99</sup> <http://ilna.ir/news/news.cfm?id=193999>.

<sup>100</sup> <http://www.ilna.ir/news/news.cfm?id=235136>.

<sup>101</sup> Ibid.

<sup>102</sup> <http://isna.ir/fa/news/93091609587/> مجلس - کلیه - کارگران - ساختمانی - کشور - با - تصویب -

## **B. The plan to protect hijab and modesty and gender segregation in the workplace**

(See Report for details of Bill).

## **C. Right to health**

### **1. Satellite jamming and its health impacts**

130. Iranian authorities reportedly continue to prosecute individuals for the possession and use of satellite dishes. In September 2014, police reportedly attempted to enter of the home of 65-year-old Tehran resident Mr. Mohammad Ali Khouei. Mr. Khouei requested the police to comply with Iranian law and produce proper identification. The police apparently failed to produce identification and proceeded to search the rooftop for satellite dishes. Due to the stressful nature of the event, Mr. Khouei, a war veteran, apparently suffered a fatal heart attack, which was witnessed by neighbors.<sup>103</sup>

131. In February 2014, Minister of Health, Dr. Seyyed Hassan Ghazizadeh, announced the formation of a special committee. The committee consists of representatives from the Ministry of Health, the Ministry of Information and Technology, and Iran's Atomic Energy Organization with the purpose to investigate the potential health effects of satellite jamming.<sup>104</sup> The committee has yet to announce its findings. In October, Mr. Saeed Motassadi of the Department of the Environment also noted that "the topic of jamming causing cancer [has been] studied many times, and the possibility exists of this illness coming about in individuals as a result from the effects of jamming."<sup>105</sup>

### **2. LGBT (supplemental to the "Transgender Iranians" section of the Report)**

132. In its reply to the Draft Report, the Government noted its support for the transgender community, and suggested that it was formulating policies to provide for increased health and financial assistance to members of that community. The Government stated its total rejection of "homosexual behaviors."

133. Mr. Ahmad Farzanpour was detained twice in Tehran; once in 2006 by authorities for confronting officials in a local mosque about the volume of the call-to-prayer, which he felt was contributing to his mother's seizures, and once in 2011, after he returned to Iran from abroad, in connection with alleged participation in political protests while outside of the country. In 2006, Mr. Farzanpour was beaten while in detention in part because authorities had found videos on his mobile phone indicating that he is a member of the LGBT community. While detained in 2011, Mr. Farzanpour was held incommunicado without access to a lawyer or contact with family and was reportedly psychically and psychologically abused. He was released informally and fled the country. He continues to suffer from medical conditions reportedly related to beatings while in detention.

## **D. Land mines**

134. In October 2013 the City Governor of Marivan, in the Kurdistan province, reported that seven children from the Neshkash village in Marivan were injured due to a land mine explosion.<sup>106</sup> The children were reportedly unfamiliar with the risks of land mines and were

<sup>103</sup> [http://persian.iranhumanrights.org/1393/07/khoiee\\_mahvareh/](http://persian.iranhumanrights.org/1393/07/khoiee_mahvareh/).

<sup>104</sup> <http://www.iranhumanrights.org/2014/02/satellite-jamming/>.

<sup>105</sup> <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/10/iran-satellite-jamming-cancer.html#>.

<sup>106</sup> <http://old.etemadnewspaper.ir/Released/92-07-28/97.htm#255499>.

playing with the object at an abandoned military base.<sup>107</sup> As a result of the explosion, Garshin, an 11-year-old, lost her right leg; Ala, a six-year old, suffered an eye injury; Behnoush, a nine-year-old, suffered injury to both hands, feet, and abdomen; Sima, a five-year-old, suffered injury to the face, body, and feet; Zana, a 13-year-old suffered injury to the ear, head, and body; Khebat's right eye was injured; and Matin, an eight-year old boy, was also injured.<sup>108</sup>

135. A year after the incident, in October 2014, a lawyer representing the children reported their ongoing need for adequate medical care. The lawyer stated "The girl [Garshin] who lost her leg in this incident does not have the means to purchase a prosthesis from the Red Crescent. Some of these families don't even have the money to pay for a taxi service to visit the hospital or lawyer, or to even pursue the legal process after this incident [...] They don't have money for the surgery to have the land mine fragments removed from their frail bodies." He maintained that the land mines surround abandoned military bases and that sometimes heavy rains cause the movement of mines into municipal settlements, children's playgrounds, and agricultural lands, and therefore continue to pose a "serious threat to the health and security of citizens in these areas."<sup>109</sup>

136. A few days later, the Kurdistan Governor, in a meeting with the child land mine victims of Neshkash, reportedly apologized and noted that the Government had agreed to pay all treatment costs for the children. The Governor reiterated that the clearing of Kurdistan's border areas of land mines remained a priority for the administration. He admitted that the clearing of contaminated areas was not 100% achieved, and highlighted the relevant difficulties by noting that there are still places in the world, which were cleaned after World War I but still experience explosions.<sup>110</sup>

137. In its Reply, the Government points out that the land mines in the five western provinces of the country were planted by the former regime of Iraq during Iran-Iraq war and it holds Iraq and "those countries that supported her in imposing war on Iran" responsible for them. The Government also points out that the former ICRC chief in Tehran, the UN Resident Coordinator, a UNDP representative in Iran, and the Director General of Genève International Center for Demining praised the post-war demining of contaminated areas. Moreover, despite apparent Government requests for assistance for its Iran Mine Action Center, the international community has not provided any aid.

## VII. Gender equality and women's rights

### A. The plan to promote virtue and prevent vice

138. On 3 January 2015, the Guardian Council ruled the plan which would have encouraged vigilante justice by individuals and members of the *basij* and IRGC based on their interpretations of religious law, unconstitutional.

### B. Violence against women

#### 1. Acid attacks

139. On 16 October 2014, the *Iranian Students' News Agency* (ISNA) published a report on at least four incidents<sup>111</sup> of acid attacks where women who were driving in the city of Esfahan were severely injured by acid thrown on them by unknown individuals. Rumors immediately spread

<sup>107</sup> <http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13920727000291>.

<sup>108</sup> <http://www.ana.ir/Home/Single/109068>.

<sup>109</sup> *Ibid.*

<sup>110</sup> <http://www.shabestan.ir/detail/News/408631>.

<sup>111</sup> <http://www.isna.ir/fa/news/93072614051>.

on social media that the individuals might have been targeted on the basis of their clothing, and that the number of victims was higher than four. *Farhikhtegan* Newspaper reported on the attack of Ms. Soheila Jorkesh on 20 October 2014. The article stated that “families of the Esfahan victims have claimed that before throwing acid on the victims, the perpetrators exclaimed: ‘We confront women with poor *hijab*.’”<sup>112</sup>

140. On 20 October 2014, Iran’s police chief, Mr. Esmail Ahmadi-Moghaddam, acknowledged, “around seven to eight people had been targeted in Esfahan.” He also said a number of suspects had been detained but that the motives behind the attacks were still unknown.<sup>113</sup>

141. On 20 October 2014, the Judiciary’s Spokesperson, Mt. Gholamhossein Mohseni Ejei, rejected any connection between the acid attacks and Islamic *hijab* stating “[c]ontrary to allegations made by certain websites, such claims have not yet been confirmed.”<sup>114</sup> He added that the cases would be processed under rules for expedited judicial procedure. On 22 October 2014, the Security Deputy of the Interior Ministry denied allegations that the attacks were planned and/or conducted by a group stating “we are confident the attacks were carried out by one individual.”<sup>115</sup> Iranian officials strongly reject speculation that the women might have been targeted for what was perceived as improper clothing according to Islamic principles. On 23 October 2014 the Head of the Office of the Deputy Commander in Chief of the Police, Mr. Adbolah Mahmoudzadeh, announced that individuals accused of conducting acid attacks had been arrested by the police and that the incident was not related to improper clothing.<sup>116</sup>

142. On 13 November 2014, Mr. Ismaeli Moghadam, the Chief-of-Police, admitted that the perpetrator had not yet been arrested. He also announced that 380 acid attacks had been committed against both individuals and private property over the past year.<sup>117</sup>

143. Following the Esfahan attacks, the administration announced its intent to work with the Judiciary to intensify punishment for such attacks. Authorities, however, prohibited protests against the attacks and in support of investigations. Although, on 24 October 2014, MP Abed Fatahi from Urumiah defended the rights of protestors. Civil society actors, including Ms. Nasrin Sotoudeh, Mr. Peyman Aref and Ms. Giti Pourfazel, who participated in a demonstration to protest the attacks in front of the Interior Ministry in Tehran, were arrested.

144. In response to the present report, the Government notes that Iranian authorities consistently and strongly condemn these grave actions. The government admits that the perpetrators have not yet been arrested.

145. In its response to concerns raised by the Special Rapporteur in his 2014 Report to the General Assembly about the prevalence of violence against women in the country, and on shortcomings in national laws and institutional frameworks for addressing the problem, the Iranian Government maintained that domestic violence was a capital offence and noted that legislation to legally define all forms of domestic violence was being considered. The Vice President for Women and Family Affairs announced on 29 November 2014 that the draft legislation to “Protect Women Against Violence” has been submitted to the Administration’s Bills’ Commission, and said that her office had recommended that the Judiciary establish safe houses for abused women.

<sup>112</sup> <http://www.iranhumanrights.org/2014/10/sotoudeh-on-acid-attacks/>.

<sup>113</sup> <http://www.tabnak.ir/fa/news/443897>.

<sup>114</sup> <http://www.isna.ir/fa/news/93072815861>.

<sup>115</sup> <http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13930730001715>.

<sup>116</sup> <http://www.irna.ir/fa/News/81360499/>.

<sup>117</sup> <http://www.donya-e-eqtesad.com/news/840843/>.

## 2. Freedom of assembly for protestors of acid attacks

146. On 22 October, over 2,000 protestors gathered in front of the Esfahan Justice Department calling on authorities to investigate the attacks. On the same day in Tehran, dozens of people demonstrated in solidarity with the victims in Esfahan, staging a gathering in front of the Iranian parliament and calling for investigations of the attacks and the provision of security for women in society.<sup>118</sup>

147. In the days following the demonstrations of 22 October, the Governor of Esfahan stated “any assembly on the matter is illegal,”<sup>119</sup> and the Chief of Police of Iran suggested “all [protestors] have a common source, and they want to influence society [and] spread a climate of insecurity; fortunately none of their calls have been widely welcomed.”<sup>120</sup> He also claimed that individuals and media advocating such demonstrations aim to “disseminate terror” in Iranian society.<sup>121</sup>

148. On 24 October 2014, Parliamentarians Mr. Abed Fatahi, an Urumiah (the only Members of Parliament to visit the protestors) disagreed with negative views towards protests stating, “women have the right to protest. Even if they sit in all the city squares as a sign of protest, they still have the right because the peace and comfort of women in our society has been negated; this is not a good thing. I’m sorry that some of the Members of Parliament are still trying to reduce the tragic story of acid attacks to [a story of] ‘love revenge.’ In my mind, there was something else behind the acid attacks, which I hope is not proven by the police investigation.”<sup>122</sup>

149. On 25 October 2014, several society activists (Ms. Nasrin Sotoudeh, Mr. Peyman Aref and Ms. Giti Pourfazel) who had participated in a demonstration in protest of the attacks in front of the Interior Ministry of Tehran were arrested for a few hours.<sup>123</sup>

## C. Women’s rights activists

150. A British-Iranian woman, Ms. Ghoncheh Ghavami, was arrested along with ten other women who attempted to enter Azadi Stadium for a volleyball match between Iran and Italy’s national teams on 20 June 2014, with intention to protest laws that prohibit women from sports arenas. Ms. Ghavami was arrested again on 30 June, allegedly due to content on her mobile phone, including text messages and photos. She was charged with “propaganda against the system,” and tried before Branch 26 of the Revolutionary Court on 14 October 2014. She was detained in solitary confinement for 41 days and transferred to Gharchak Varamin Prison on 5 November 2014. On 2 November 2014, Ms. Ghavami’s lawyer announced that he had been shown court documents stating that Ms. Ghavami was found guilty and had been sentenced to one year in prison. Ms. Ghavami was released on bail on 23 November 2014.

151. Ms. Mahdieh Golroo, a student and women rights activist who had previously served 30 months in prison on charges of “assembly and collusion with the intent to disrupt national security” and “propaganda against the system” following the 2009 protest, was arrested by the IRGC on 26 October 2014, and transferred to Ward 2A of Evin Prison. Ms. Golroo was detained for a total of months. She was not informed of the charges against her nor allowed access to legal counsel. Ms. Golroo was released on 27 January on bail and expected to return on her trial date.

152. Ms. Akram Neghabi (the mother of Mr. Saeed Zeynali, who has been missing since his arrest in 1999 by security forces,) has been arrested on several occasions for pursuing and

<sup>118</sup> <http://www.tabnak.ir/fa/news/443827>.

<sup>119</sup> [http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2014/10/141028\\_i03\\_acid\\_attacks\\_isfahan](http://www.bbc.co.uk/persian/iran/2014/10/141028_i03_acid_attacks_isfahan).

<sup>120</sup> <http://mehrnews.com/news/2411458/اجازہ-برگزاری-تجمع-ہای-غیر-قانونی-را-نہی-دہیم>.

<sup>121</sup> <http://www.ilna.ir/news/news.cfm?id=218142>.

<sup>122</sup> <http://aftabnews.ir/fa/news/267949/>.

<sup>123</sup> Rezan Khandan’s Facebook page, <https://www.facebook.com/reza.khandan.5/posts/868813436462339>.

speaking out against the disappearance of her son. Ms. Neghabi has been detained and put in solitary confinement for 63 days. She is currently not detained yet; she still faces the risk of arrest and prosecution. Ms. Neghabi's son, Mr. Zeynali, is a 23-year-old student, who was arrested at his home in 1999 by plainclothes security forces. Mr. Zeynali was not involved in any serious political activity, except for protests to push then-President Khatami to follow up on campaign promises and to put an end to the "chain" serial killings. After months of searching, family members learned that Mr. Zeynali had been arrested by Revolutionary Guards and taken to an unknown location. Since then he has been missing, with no information about his whereabouts and/or fate forthcoming.

153. Ms. Atena Farghdani, an artist and child rights activist was arrested in August 2014 and detained for 2.5 months in Ward 2A of Evin Prison. On 10 January 2015 she was transferred to Gharchak prison after being sentenced by Branch 15 of the Revolutionary Court on charges of "propaganda against the system," "assembly and collusion against the system," "insulting" Members of Parliament, and "insulting members" of the IRGC and three branches of Government during her interrogation. The guards at the Revolutionary Court allegedly beat Ms. Farghdani when she requested to visit her mother before being transferred to prison.<sup>124</sup> After her release from Ward 21, Ms. Farghdani wrote in an open letter to the President's and the Supreme Leader's offices informing them that women's restrooms in Ward 2A of Evin prison are allegedly being monitored by security cameras. Ms. Farghdani emphasized that she had previously filed a complaint about the security cameras and mistreatment by prison authorities, but that neither were investigated. Ms. Farghdani began a hunger strike protesting Gharchak prison conditions on 9 February 2015. She is reportedly in very poor health as a result of her hunger strike, and has possibly been transferred to a hospital. On 2 March 2015 it was reported that authorities might have agreed to transfer her to Evin Prison on the condition that she end her hunger strike.

154. On 2 March 2015, Ms. Negar Haeri was released on bail from Gharchak Prison. She had apparently been detained without charges against her in July 2014. Ms. Haeri, a lawyer, appears to have been targeted by authorities on multiple occasions due to family members' affiliation with the MKO organization.<sup>125</sup>

155. Ms. Nazafarin Sabouri, advocates for her brother Mr. Alireza Sabouri, who was shot near a *basij* station while attending the "silent march" on 15 June 2009, following the 2009 presidential election. According to Ms. Sabouri, one of the bullets fired from the station ricocheted and passed through his forehead. Protestors reportedly helped Mr. Sabouri to a hospital, where he was in a coma for about a month during which time his family was searching for him. Mr. Sabouri's medical record allegedly states that Mr. Sabouri endured blunt force trauma from a baton used to strike him at least three dozen times. Mr. Sabouri reportedly suffered loss of speech, urinary incontinence, and required a feeding-tube upon regaining consciousness. He was discharged from the hospital approximately a month after the incident, and reportedly suffered from amnesia and numbness in his hands and feet, and required additional surgery to remove four remaining bullet fragments from his head. He has since left the country for Turkey and ultimately the United States, but prior to his departure Mr. Sabouri reportedly underwent eight months of speech and physiotherapy at home. He passed away on 17 November 2011 in the United States.

<sup>124</sup> <http://persian.iranhumanrights.org/1393/10/atenah-farghdani/>.

<sup>125</sup> <http://www.majzooban.org/en/news-and-exclusive-content/6591-prisoner-of-conscience-released-after-nine-months-of-%E2%80%9Ctemporary-detention%E2%80%9D-at-deplorable-facility.html>.

## Annex II

[English only]

### List of detained Baha'is and student activists

5 Detained Iranians from the Baha'i Community

Chart and contents provided by: Baha'i International Community (BIC)

*Note:* This list is not exhaustive; it does not include individuals for whom specific charges are not yet known.

<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
Mrs. Mahvash Shahriari Sabet	May 25, 2005	Evin Prison	Without trial	Released on bail	Participation in the training institute
	Mar 5, 2008	Mashhad; Evin-Prison- 26 May 2008; Rajaieshahr 9-Aug-10; Qarchak Prison; Evin 18-May-11; Currently: Tehran (Evin)	Trial ended 14-Jun-10	20 years' imprisonment	1). Engaging in propaganda against the regime of the Islamic Republic of Iran; 2) espionage in support of the tyrannical, fabricated and occupying regime of Israel; 3) Forming and managing illegal groups and gatherings to for the purpose of disruption to the national security of Iran; 4) Collaboration with the tyrannical, fabricated, hostile and occupying regime of Israel against the Islamic Republic of Iran; 5) Conspiracy and assembly for the purpose of action against the internal and external security of Iran and to tarnish the reputation of the Islamic Republic of Iran in the international arena; 6) Participation in collecting classified documents and providing them to foreigners with the purpose of disruption the national security
Mrs. Fariba Kamalabadi Taefi	May 25, 2005	Evin Prison	Without trial	Released on bail	Participation in the training institute
	May 14, 2008	Evin 14-05-08; Rajaieshahr 9-Aug-10; Qarchak Prison Evin 18-May-11; Currently: Tehran (Evin)	Trial ended 14-Jun-10	20 years' imprisonment	1) Engaging in propaganda against the regime of the Islamic Republic of Iran; 2) espionage in support of the tyrannical, fabricated and occupying regime of Israel; 3) Forming and managing illegal groups and gatherings to for the purpose of disruption to the national security of Iran; 4) Collaboration with the tyrannical, fabricated, hostile and occupying regime of Israel against the Islamic Republic of Iran; 5) Conspiracy and assembly for the purpose of action against the internal and external security of Iran and to tarnish the reputation of the Islamic Republic of Iran in the international arena; 6) Participation in collecting classified documents and providing them to foreigners with the purpose of disruption the national security



<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
Mr. Afif Naimi	May 14, 2008	Evin 14-05-08; Rajaieshahr 9-Aug-10	Trial ended 14-Jun-10	20 years' imprisonment	1) Engaging in propaganda against the regime of the Islamic Republic of Iran; 2) espionage in support of the tyrannical, fabricated and occupying regime of Israel; 3) Forming and managing illegal groups and gatherings to for the purpose of disruption to the national security of Iran; 4) Collaboration with the tyrannical, fabricated, hostile and occupying regime of Israel against the Islamic Republic of Iran; 5) Conspiracy and assembly for the purpose of action against the internal and external security of Iran and to tarnish the reputation of the Islamic Republic of Iran in the international arena; 6) Participation in collecting classified documents and providing them to foreigners with the purpose of disruption the national security
Mr. Saeid Rezaie Tazangi	May 25, 2005	Evin 14-05-08; Rajaieshahr 9-Aug-10; Qarchak Prison Evin 18-May-11; Currently: Tehran (Evin)	Was not tried	Released on bail	N/A
	May 14, 2008	Evin 14-05-08; Rajaieshahr 9-Aug-10	Trial ended 14-Jun-10	20 years' imprisonment	1) Engaging in propaganda against the regime of the Islamic Republic of Iran; 2) espionage in support of the tyrannical, fabricated and occupying regime of Israel; 3) Forming and managing illegal groups and gatherings to for the purpose of disruption to the national security of Iran; 4) Collaboration with the tyrannical, fabricated, hostile and occupying regime of Israel against the Islamic Republic of Iran; 5) Conspiracy and assembly for the purpose of action against the internal and external security of Iran and to tarnish the reputation of the Islamic Republic of Iran in the international arena; 6) Participation in collecting classified documents and providing them to foreigners with the purpose of disruption the national security
Mr. Behrouz Azizi Tavakkoli	Jul 26, 2005	Mashhad; Transferred to Tehran	Without trial	Released on bail	Membership of Yaran (group managing the affairs of the Bahá'í community in Iran) and involvement in teaching the [Bahá'í Faith]
	May 14, 2008	Evin 14-May-08; Rajaieshahr 9-Aug-10	Trial ended 14-Jun-10	20 years' imprisonment	1) Engaging in propaganda against the regime of the Islamic Republic of Iran; 2) espionage in support of the tyrannical, fabricated and occupying regime of Israel; 3) Forming and managing illegal groups and gatherings to for the purpose of disruption to the national security of Iran; 4) Collaboration with the tyrannical, fabricated, hostile and occupying regime of Israel against the Islamic Republic of Iran; 5) Conspiracy and assembly for the purpose of action against the internal and

<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
Mr. Vahid Tizfahm	May 14, 2008	Evin 14-05-08; Rajaieshahr 9-Aug-10	Trial ended 14-Jun-10	20 years' imprisonment	external security of Iran and to tarnish the reputation of the Islamic Republic of Iran in the international arena; 6) Participation in collecting classified documents and providing them to foreigners with the purpose of disruption the national security 1) Engaging in propaganda against the regime of the Islamic Republic of Iran; 2) espionage in support of the tyrannical, fabricated and occupying regime of Israel; 3) Forming and managing illegal groups and gatherings to for the purpose of disruption to the national security of Iran; 4) Collaboration with the tyrannical, fabricated, hostile and occupying regime of Israel against the Islamic Republic of Iran; 5) Conspiracy and assembly for the purpose of action against the internal and external security of Iran and to tarnish the reputation of the Islamic Republic of Iran in the international arena; 6) Participation in collecting classified documents and providing them to foreigners with the purpose of disruption the national security
Mr. Davar Nabilzadeh	04/05 August-05	Mashhad	89/1/16 - 89/3	5 years imprisonment and 10 year ban on leaving the country	Activities against national security, propaganda against the regime and membership in the unlawful Bahaism administration
	15-Jul-10- began serving sentence (see additional information tab)	Mashhad	None	None	None
Mr. Jalayer Vahdat	Aug 4, 2005	Mashhad	5-Apr-10	Unknown	Activities against national security, propaganda against the regime and membership in the unlawful Bahai administration
	Jan 26, 2009	Mashhad	May-10	5 years imprisonment and 10 year ban on leaving the country	Charges unknown
	24-Oct-10 - started serving sentence	Mashhad	First court on 15/16-Aug-09. Then: 25-Oct-09 (sentence was appealed)	Sentence of 5 years imprisonment and 10 years not leaving the country was changed to 5 years imprisonment	Teaching against the regime, taking action against national security, and illegal dissemination of CDs, teaching the Faith, and insulting religious sanctities

<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
Mrs. Sima Eshraghi (Aghdaszadeh)	Aug 6, 2005	Vakilabad, Mashhad	Unknown	Unknown	Propaganda in favour of Bahaism
	Jan 26, 2009	Vakilabad, Mashhad	05-April-10, 24-Oct-10	5 years	Activities against national security, propaganda against the regime and membership in the unlawful Bahaism administration
Mr. Afshin Safaieyan	Feb 27, 2011	Unknown	Unknown	Unknown	Proselytizing
Mr. Kamran Mortezaie	May 22, 2011	Evin; Gohardasht	25-Sep-11, verdict issued on 17-Oct-11	5 years' imprisonment	Membership of the deviant Bahaist sect, with the goal of taking action against the security of the country, in order to further the aims of the deviant sect and those of organizations outside the country
Ms. Noushin Khadem	May 22, 2011	Evin	27-09-2011; verdict issued on 17-Oct-11	4 years' imprisonment	Membership of the deviant Bahaist sect, with the goal of taking action against the security of the country, in order to further the aims of the deviant sect and those of organizations outside the country
Mr. Mahmoud Badavam	May 22, 2011	Evin; Transferred to Gohardasht	27-09-2011; verdict issued on 17-Oct-11	4 years' imprisonment	Membership of the deviant Bahaist sect, with the goal of taking action against the security of the country, in order to further the aims of the deviant sect and those of organizations outside the country
Mr. Farhad Sedghi	May 22, 2011	Evin; Gohardasht	20-09-2011; verdict issued on 17-Oct-11	4 years' imprisonment	Membership of the deviant Bahaist sect, with the goal of taking action against the security of the country, in order to further the aims of the deviant sect and those of organizations outside the country
Mr. Riaz Sobhani	Jun 14, 2011	Evin; Gohardasht	1 -Oct-11; Verdict issued on 17-Oct-11	4 years' imprisonment	Assembly and conspiracy and activity against national security
Behfar Khanjani	Was not arrested or imprisoned, only sentenced	Semnan	Trial held in absentia	On 22 January 2007, sentenced to four months' imprisonment in absentia . Sentence suspended for four years. He will only be asked to serve if he commits an offence. If no offence is committed within the next four years, sentence will automatically be revoked.	Propaganda against the government by way of distributing the letter from the Bahá'í community addressed to the Esteemed President of the Islamic Republic of Iran

<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
	Jan 6, 2010	Semnan Prison	Was not tried	Released on bail	Propaganda against the regime and activity against national security
	21 June 2011 - began serving sentence	Semnan Prison	Trial held on 17 April 2010. Court order issued on 4 May 2010. Appeal hearing was held on 9 January 2011 in the Court of Appeal of province of Semnan. Appeal was denied on 6 February 2011.	4 years imprisonment	1) Forming groups, and membership in assemblies and groups as described in the indictment, [to wit,] formation of groups and membership in groups and assemblies such as 19-Day Feasts; youth committees; the Ruhi program; language groups; professional [development] groups; devotional gatherings; news sharing gatherings; athletic, arts, and education committees, etc., with the intention of disturbing the national security; 2) Activities against national security through propaganda against the regime, as described in the indictment, [to wit,] through espionage for the enemies, and making efforts to develop and expand the perverse sect of Bahaism, as well as penetrating the financial, governmental, and civil cores and disseminating perverse information against Islám and exploiting the religious sanctities [of Muslims]; 3) Use, possession and distribution of 63 illegal compact discs containing appalling and offensive material as described in the indictment.
Mr. Afshin Heyratian	Jun 3, 2010	Evin		4 years imprisonment	Charged with activities related to human rights issues and writing articles
	Aug 20, 2011	Evin; transferred to Gohardasht	6-Nov-10	4 years imprisonment (sentence was appealed)	Assembly and conspiracy, with criminal intent, against national security and membership in the perverse sect of Bahaism.
Mr. Kamran Rahimian	Sep 13, 2011	Transferred to Gohardasht in December	Sentence issued on 01 February 2012	4 years imprisonment	1) Conspiracy and assembly with the intention to act against the national security by membership in perverse Bahaist sect as the primary director of the Department of Psychology at the illegal Bahaist university under the direction of the House of Justice; 2) Earning illegal income in the sum of 750,000,000 rial (This charge was withdrawn)
Mr. Hasan-Gholi Delavarmanesh	Sep 4, 2011	Transferred to Yasouj on 22 May 2012			Creating public nuisance, non-compliance with the judgement of confiscation of property, and forcible entry and detainer of others' property
Mr. Afshin Ighani	May 16, 2005	Semnan	Verdict issued on 12-April 2006; Appeals court verdict issued on 21 September 2006	91 days imprisonment, suspended for four years; Sentence upheld in appeals court	1) Creating anxiety in the minds of the public and those of the Iranian officials; 2) propaganda against the government of the Islamic Republic of Iran

<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
	Jan 5, 2010	Semnan	Tried on 04 April 2010; 05-May-2010	4 years', 3 months' and 1 day's imprisonment; Sentence upheld in appeals court	1) Formation of a group and membership in illegal groups and assemblies with the intention of disturbing national security; 2) Actions against national security through propaganda against the regime, i.e., propaganda for the perverse sect of Bahaism.
Mrs. Sousan Badavam (Farhangi)	23/24-Oct-11				
Ms. Shiva Kashaninejad (Samiian)	23/24-Oct-11	Unknown	Unknown	Unknown	Propaganda against the regime and activity against national security
Mr. Shahrokh Taef	Mar 6, 2005	Evin	Unknown	Unknown	Collaboration with the Yaran on financial matters
	Jan 14, 2009	Evin	Unknown		Collaboration with the Yaran on financial matters
	17-Jan-12 - began serving his sentence	Evin; Rajaishar (Karaj)	13-Feb-11; 16-Jan-12 appeal	4 years' imprisonment sentence upheld in appeals court	Illegal membership in anti-security group and perverse Bahaism with purpose of taking action against national security
Mr. Foad Khanjani	Apr 27, 2010	Evin		Release on bail	Participating in the demonstrations on the Day of Ashura.
	17-Jan-12 - began serving his sentence	Evin; Gohardasht (Karaj)	Unknown	4 years' imprisonment sentence upheld in appeals court	Propaganda against the regime and participating in demonstration
Mr. Payam Taslimi	Feb 3, 2012	Ministry of Intelligence detention centre to Adelabad prison 20-Mar- 2012	Jun-14	20 months imprisonment	Participation in illegal groups for the purpose of disrupting national security
Ms. Semitra Momtazian	Feb 5, 2012	Ministry of Intelligence detention centre to Adelabad prison 20-Mar- 2012	Jun-14	20 months imprisonment; sentence has been suspended for 3 years	Participation in illegal groups for the purpose of disrupting national security
Mr. Shahram Chiniyan Miandoab	December/ January 2008	Evin prison	24-May-08		Membership in Bahá'í groups and engagement in propaganda against the regime
	February-2012 - began serving sentence	Evin prison; later transferred to Rajaieshahr prison	Tried 27 June 2011; Sentenced on 2 July 2011	8 years imprisonment and a fine of 3,000,000 rial.	Membership in Bahaism with the purpose of disturbing the security of state, insulting Islamic sanctities, and keeping equipment for receiving satellite
Ms. Negar Malekzadeh	Apr 2, 2012	Mashhad	Verdict issued on 24- 10-2013	6 months' imprisonment	Organizing art exhibit for youth

<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
Mr. Ighan Shahidi	Mar 3, 2010	Rajaishahr		Release on bail	Propaganda against the regime and activity against national security
	Apr 1, 2012	Reported to Tehran's Evin prison from Kermanshah; transferred to Gohardasht on 11 April 2012	28-Jun-11	5 years' imprisonment	Collaboration with human rights activists
Mrs. Atiyeh Anvari	May 20, 2012	Esfahan			Teaching activities and forming junior youth groups
Mr. Mohammad Hosein Nakhaei	May 13, 2012	(Mohammadiyeh) Birjand Central Prison	Unknown	3 years	Teaching Bahaism and disseminating pamphlets
Mr. Faran Khan Yaghma	Jun 9, 2012				
Mr. Azizollah Samandari	Jan 14, 2009	Evin	Unknown	Release on bail	Activities against National Security, association with hostile countries, teaching the Faith
	Jul 7, 2012	Karaj: transferred to Rajaieshahr 04 October 2012	Unknown	4 years	Collaboration with the Yaran (group managing the affairs of the Bahá'í community in Iran) providing information technology support
Mr. Adel Naimi	Jul 10, 2012	Evin; Transferred to Karaj (Gohardasht), 2-Feb-2013	Date tried: 24-April-2013	Initially 11 years imprisonment, changed to 10 years.	Initially announced: a. Activity against national security; b. Espionage; c. Participating in the clandestine organization of Bahaism. In court document: Organizing the Bahaist sect, teaching; holding [self-defense] spray; engaging in propaganda against the regime of the Islamic Republic of Iran
Mr. Shayan Tafazzoli	Feb 17, 2012	Vakilabad	Unknown	6 months imprisonment	Holding an Art Exhibition, organising youth programmes
	Jun 2, 2014	Vakilabad	Court hearing has not taken place	Unknown	Propaganda against the regime through the Bahá'í administration
Mr. Sina Aghdasizadeh	Jul 11, 2012	Tabriz	23-Feb-13 / 26-Feb-2013	4 months imprisonment; sentence suspended for 3 years	Formation of an illegal group with intent to harm the national security of the state of the Islamic Republic - propaganda against the regime of the Islamic Republic
Mr. Rahman Vafaie	Jul 14, 2012	Temporary detention; transferred to Adelabad Prison 20-Sep-12	Summoned to court on 09 January 2013, told his case would be reviewed on 19 February 2013	2 years' imprisonment	Membership in illegal groups in opposition to regime, Propaganda against the regime in the interest of groups in opposition to regime
Mr. Hamid Eslami	Jul 14, 2012	Temporary detention; transferred to Adelabad Prison 20-Sep-12	Unknown	Unknown	Membership in illegal groups in opposition to regime, Propaganda against the regime in the interest of groups in opposition to regime

<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
Mrs. Faran Hesami (Rahimian)	Sep 14, 2011	Evin	14-Sep-11	4 years imprisonment	Using falsely obtained degrees, illegal counselling, running illegal classes, defrauding the public, and spreading prostitution
	Jul 15, 2012	Evin	Court order issued: 21 January 2012; appeals order issued 09 May 2012.	4 years' imprisonment	a. Conspiracy and assembly with the intention to act against the national security by membership in perverse Bahaist sect as the primary director of the Department of Psychology at the illegal Bahaist university under the direction of the House of Justice; b. Earning illegal income in the sum of 7,000,000 تومان. (dismissed)
Mr. Vahed Kholousi	Aug 23, 2011	Evin		Release on bail	Collaboration with human rights activists
	Aug 22, 2012	Unknown	Unknown	Unknown	Initially: "involvement in subversive political activities against the regime through providing assistance to the earthquake victims"; Changed to: "distributing contaminated food"
Mr. Navid Khanjani	Mar 2, 2010	Nikbakht detention center in Esfahan; Flown to Tehran on 3-Mar-10 (Evin)	Unknown	Unknown	Collaboration with human rights activists
	Aug 22, 2012	Tabriz; Later transferred to Gohardasht 10 September 2012	Court of appeal upheld verdict 10-Aug-11	12 years' imprisonment + 5 million rial (~US\$500) fine	Engaging in human rights activities, illegal assembly (in support of university students deprived of higher education), and disturbance of the general public's opinion
Mr. Shayan Vahdati	Aug 22, 2012	Tabriz	Unknown	Acquitted	Initially: "involvement in subversive political activities against the regime through providing assistance to the earthquake victims"; Changed to "distributing contaminated food"
Mr. Kayvan Rahimian	Summoned 28 July 2011	Evin	27-Feb-12	Release on bail	Using falsely obtained degrees, illegal counselling, running illegal classes, defrauding the public
	Sep 30, 2012	Evin; Rjai Shahr (4-Oct-2012)	12-Jun-12	5 years' imprisonment + 97,877,000 rial fine (~US\$8,000)	Assembly and collusion with intent to commit acts of crime against national security, membership in the perverse sect of Bahaism, and earning illegal income
Mrs. Zohreh Nikayin (Tebyania) and infant child	Mar 12, 2011	Semnan		Release on bail	Propaganda against the regime
	Sep 22, 2012	Semnan	Was interrogated for 4 hours on 16 April 2011 (almost two weeks after her release). Trial held on 7 August 2011 in absentia. Sentence issued on 8 December 2011	Initially: 7 years imprisonment as well as confiscation of materials and documents related to the illegal	1) Forming illegal administrative groups known as moral education classes with intent to attract Muslims and to promote the ideologies of the perverse sect of Bahaism, and being present among Muslims; 2) Membership in groups and illegal organizations, including the Ruhi institute, organizing gatherings, science and technology [sic], and Nineteen Day Feasts

<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
Ms. Taraneh Torabi (Ehsani) and infant child	Mar 12, 2011	Semnan	Unknown	organization of Bahaism; This sentence was reduced to: 23 months imprisonment by the appeals court Release on bail	for the purpose of propaganda [against] the sacred regime of the Islamic Republic of Iran and in the interest of Bahaism; 3) Propaganda against the sacred regime of the Islamic Republic of Iran in the interest of anti-regime groups through receiving messages and instructions issued by the House of Justice, and “implementation of such instructions” Propaganda against regime
Mr. Farhad Fahandej	Oct 17, 2012	Gorgan; Rajaieshahr	Unknown	10 years imprisonment	Collaboration with hostile governments, disturbing national security, propaganda against the regime, formation of hostile groups
Mr. Farahmand Sanaie	Oct 17, 2012	Gorgan; Evin 22-Nov-12; Rajaieshahr	Unknown	5 years imprisonment	Collaboration with hostile governments, disturbing national security, propaganda against the regime, formation of hostile groups
Mr. Kamal Kashani	Oct 17, 2012	Gorgan; Evin 22-Nov-12; Rajaieshahr	Unknown	5 years imprisonment	Collaboration with hostile governments, disturbing national security, propaganda against the regime, formation of hostile groups
Ms. Shahnam Jazbani	Oct 17, 2012	Gunbad Prison/Gunbad Ministry of Intelligence detention center	Was not announced	Unknown	Propaganda against the regime and Islam through teaching the Bahá’í Faith
Mr. Siamak Sadri	Nov 18, 2012	Gorgan; Evin 22-Nov-12; Rajaieshahr.	Sentenced May 2013	5 years imprisonment	Collaboration with hostile governments, disturbing national security, propaganda against the regime, formation of hostile groups
Mr. Payam Markazi	Nov 18, 2012	Gorgan; Evin 22-Nov-12; Rajaieshahr.	Sentenced May 2013	5 years imprisonment	Collaboration with hostile governments, disturbing national security, propaganda against the regime, formation of hostile groups
Mr. Foad Fahandej	Nov 18, 2012	Gorgan; Evin 22-Nov-12; Rajaieshahr	Sentenced May 2013	5 years imprisonment	Collaboration with hostile governments, disturbing national security, propaganda against the regime, formation of hostile groups
Mr. Kourosh Ziari	Nov 20, 2012	Transferred to Gorgan; Evin 23-Nov-12; Rajaieshahr	Court hearing: 24 April 2013, Issuance of verdict: 21 May 2013	5 years imprisonment	Managing an illegal group for [the purpose] of disturbing [national] security
Mr. Adnan Rahmatpanah	Dec 12, 2012	Shiraz	Unknown	Unknown	Propaganda against the regime and activity against national security
Mr. Shahin Negari Namaghi	22-May-11	Rajaieshahr (Gohardasht)	Unknown	Release on bail	Collaboration with Bahá’í Institute for Higher Education
	13-January-2013 - began serving sentence	Rajaishahr (Gohardasht)	Unknown	4 years’ imprisonment	Collaboration with Bahá’í Institute for Higher Education



<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
Dr. Foad Moghaddam	May 22, 2011	Dastgerd; Transferred to Evin 24-May-11	Without trial	Release on bail	Collaboration with Bahá'í Institute for Higher Education
	January-2012 - began serving sentence	Gohardasht	Tried 30 June 2012; Sentence issued 09 July 2012; Appealed verdict without result.	5 years' imprisonment under Ta'zir law	Collaboration with Bahá'í Institute for Higher Education
Mr. Vousagh Sanaie	Jan 20, 2013	Gohardasht			Attempt to form the unlawful Bahá'í administration
Mr. Sahand Masoumian	Mar 6, 2013	Unknown	Unknown	Unknown	Unknown
Mr. Pooya Tebyanian	Mar 8, 2009	Semnan	Tried 15 April 2009; Verdict issued 31 May 2009; Appeal court verdict 29-April-2010	18 months imprisonment	Propaganda against the regime
	Mar 12, 2011	Semnan	Tried on 16-Apr-12; Appeals verdict issued 12 August 2012	6.5 years' imprisonment	Propaganda against the regime of the Islamic Republic of Iran and membership in and organizing illegal groups and assemblies
Mr. Shamim Ettehadí	Aug 26, 2011	Yazd	Tried on 18-April-2012; Verdict issued on 23 April 2012	91 days' imprisonment, suspended for 3 years	Engaging in propaganda against the regime of the Islamic Republic of Iran by forming gatherings and collaboration with the Bahaist sect
	Mar 19, 2013	Yazd	Court hearing: 24 May 2013, Issuance of verdict: 15 June 2013	5 years imprisonment under ta'zir law+ 75 lashes and 2 million tuman cash fine. Appealed sentence.	Collaboration with satellite networking
Mr. Babak Zeinali	Apr 13, 2015	Bandar-Abbas	Unknown	Unknown	Unknown
Mr. Amanollah Mostaghim	May 22, 2011	Shiraz; Evin		Release on bail	Collaboration with the Bahá'í Institute for Higher Education
Ms. Nika Kholousi	Sep 26, 2012	Mashhad	25-Dec-12	Release on bail	Activity against national security and propaganda against the regime
	Mar 30, 2013	Mashhad	6-May-13	6 years imprisonment - verdict appealed	Activity against national security and propaganda against the regime
Ms. Nava Kholousi	Sep 26, 2012	Mashhad	24-Jan-13	Release on bail	Propaganda against the regime and activity against national security
	Mar 30, 2014	Mashhad	15-Apr-13	4.5 years imprisonment - verdict appealed	Propaganda against the regime and activity against national security

<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
Mr. Afrasiyab Sobhani	May 14, 2012	Semnan	Without trial	Release on bail	Propaganda against the regime
	11-June-2013 - began serving sentence	Semnan	Tried 17 June 2012 - sentence issued 23 June 2012	1 year imprisonment	1) Forming and managing some groups and gatherings affiliated with Bahá'í; 2) Membership in some other groups and committees; 3) Propaganda activities against the regime and in support of the Bahá'í community
Ms. Rozita Vaseghi	Summoned twice on 04 April 2009 and 15 May 2009 and was released after interrogations	Mashhad - Transferred to Vakilabad Prison on 26 September 2010	Summoned to court 15/16 August 2009; Final hearing 25-October-2009; Sentenced upheld in court of appeal; Again tried on 20-Dec-2010	Five year imprisonment - verdict appealed.	Activity against national security, propaganda against the regime, membership in the unlawful Bahá'í administration
Mr. Vahid Tondrow Taghvajou	Sep 10, 2013	Marvdasht; transferred to Vakilabad in Shiraz	Unknown	Unknown	Unknown
Ms. Nasim Ashrafi	Aug 5, 2005		5-Sep-05	10 months of imprisonment	Opposition to the Islamic Republic of Iran
	Jul 10, 2012	Unknown	Unknown	Three years imprisonment under Ta'azir law reduced to one year in the appeals court.	Propaganda against the regime and activity against national security
Mr. Sarang Ettehad	06 May 2014 - began serving sentence	Transferred to Evin	Unknown	Unknown	Unknown
	Jul 10, 2012	Evin	Without trial	Release on bail	Propaganda against the regime and activity against national security
		Evin; Transferred to Gohardasht	12 January 2014 (trial occurred in absentia)	5 years imprisonment under Ta'zir law. Sentence appealed.	Propaganda against the regime and activity against national security through membership in the Baha'i administration.
Ms. Yekta Fahandj	Feb 3, 2012	Shiraz		Release on bail	Propaganda against the regime and activity against national security
	Mar 16, 2014	Detention center; transferred to Adelabad prison	Unknown	Unknown	1) Holding a gathering with the intention of disturbing the security of the country. 2) Propaganda against the regime. 3) Aggressive behaviour towards the agents when she was in detention

<i>Name</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Prison</i>	<i>Date of trial/ court order issued</i>	<i>Sentence</i>	<i>Charge</i>
Mr. Shamim Naimi	Jul 23, 2012	Evin		Release on bail	Propaganda against the regime and activity against national security
	28-April-2014 - began serving sentence	Evin; transferred to Gohardasht on 14 May 2014	10-Nov-2012; 18 February 2013;	3 years imprisonment (appealed sentence)	Propaganda against the regime and activity against national security
Ms. Elham Farahani Naimi	Jul 10, 2012	Evin		Release on bail	Propaganda against the regime and activity national security
	28-April-2014 - began serving sentence	Evin	4-Feb-13	4 years imprisonment (appealed sentence)	Unknown
Mr. Fardin Aghsani	01-Dec-2014 - began serving sentence		Court order: issued: 19 June 2014, Court of appeals order issued: 26 July 2014	6 year imprisonment Reduced to 3 years in appeals court	1) Membership in an assembly related to the perverse sect of Bahaism in connection with the House of Justice located in the occupied Palestine, 2) Propaganda activity for the benefit of the perverse sect of Bahaism

Table 1  
Imprisoned student activists

<i>No.</i>	<i>Name</i>	<i>Surname</i>	<i>Sentence</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Charges</i>
1	Majid	Asadi	4 Years	5-Oct-2011	Acting against national security
2	Hasan	Asadi Zeidabadi	5 years	22-Aug-2010	Assembly and collusion with the intention to disrupt national security, propaganda against the system, insulting the president, participating in illegal demonstration and disturbing public minds
3	Majid	Tavakoli	8 years	7-Dec-2009	Assembly and collusion with the intention to disrupt national security, propaganda against the system, insulting the president, participating in illegal demonstration and disturbing public minds
4	Davar	Hosseini Vojdan	3 years and 6 months	5-Dec-2011	Assembly and collusion with the intention to disrupt national security, propaganda against the system
5	Mehdi	Khodayee	7 years	2-Mar-2010	Acting against national security by organizing illegal demonstration and propaganda against the system
6	Yashar	Daroshafa	5 years and 6 months	5-Nov-2011	Assembly and collusion with the intention to disrupt national security, insulting the president
7	Mohsen	Rahmani	7 years	17-Dec-2014	Assembly and collusion with the intention to disrupt national security, insulting the Supreme Leader, acting against national security and having contacts with foreigners
8	Khezr	Rasool Morovat	5 years	25-Feb-2013	
9	Maryam	Shafipoor	7 years	27-Jul-2013	Assembly and collusion with the intention to disrupt national security, propaganda against the system
10	Iqan	Shahidi	5 years	9-Apr-2012	Membership in illegal groups of defending the right to education and Ba-ha'is, propaganda against the system
11	Dana	Lenj Abadi	2 years	25-Jan-2014	Propaganda against the system
12	Mostafa	Mehdi Zadeh	6 months	23-Sep-2014	Insulting the Supreme Leader
13	Zia	Nabavi	10 years	15-Jun-2009	Having contact with MEK
14	Bahare	Hedayat	10 years	31-Dec-2009	Assembly and collusion with the intention to disrupt national security, insulting the president, insulting the Supreme Leader, acting against national security, propaganda against the system
15	AmirHooshang	Navayi	1 year	16-Feb-2011	Propaganda against the system

Table 2  
**Imprisoned students**

<i>No.</i>	<i>Name</i>	<i>Surname</i>	<i>Sentence</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Charges</i>
1	Vahid	Asghari	18 years	8-May-2008	Propaganda against the system, publishing lies, establishing and administering websites against the state
2	Hamid	Babai	6 years	27-July-2013	Espionage and having contact with the enemy state
3	Hamed	Roohi Nezhad	10 years	4-May-2009	Cooperating with “Iran’s Royal Assembly”
4	Jamal	Ghader Nezhad	5 years	13-Jun-2012	Membership in Kurdish parties (Kurdish parties)
5	Omid	Kokabi	10 years	30-Jan-2011	Having contact with enemy state and acquiring illicit funds
6	Habib	Latifi	Death	23-Oct-2007	Acting against national security, enmity against God ( Moharebeh), arrested in Sanandaj
7	Misagh	Yazdan Nezhad	10 years	10-Sep-2007	Enmity against God arrested in anniversary of 80s executions

Table 3  
**Recently arrested students**

<i>No</i>	<i>Name</i>	<i>Surname</i>	<i>Arrest date</i>	<i>Detention/Released</i>
1	Amir	Amirgholi	1-Dec-2014	Temporary detention
2	Ali	Badrkhani	25-Dec-14	Temporary detention
3	Zahra	Khandan	19-Jan-2014	Released
4	Fereshte	Toosi	8-Jan-2015	Released
5	Ribvar	Kamranipoor	10-Dec-2014	Temporary detention
6	Saha	Mortezayee	20-Jan-2015	Released
7	Parastoo	Biranvand	Sep 2014	Released
8	Masoomeh	Gholizadeh	10-Apr-2014	Released
9	Mahdie	Golroo	26-Oct-2014	Released
10	Sobhan	Rahimi	Nov 2014	Unknown
11	Vahid	Ranjbar	Jul 2014	Unknown
12	Jahangir	Salimi	Nov 2014	Unknown
13	Behrooz	Abdollahi	Sep 2014	Unknown
14	Farzin	Farzad	31-May-2014	Unknown
15	Vahid	Forudi	Nov 2014	Unknown